

جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية



الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي

دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة ومغربية، الأمن والتعاون

إشراف
أ.د. سالم برقوق

إعداد الطالبة:
تباني وهيبة

لجنة المناقشة

أ.د/بغزوز عمر: أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو.....رئيسا
أ.د/برقوق سالم: أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر.....مشرفا ومقررا
د/خلفان كريم: أستاذ محاضر (أ) جامعة الجزائر.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2014/06/08

إهداء

إلى

روح والدي

الكريم راجية من الله أن يتغمده بواسع رحمته وعظيم

مغفرته.

وهيبة

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر: الأستاذ الفاضل، المشرف "البروفيسور سالم برقوق" على توجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة، وصبره طيلة انجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ "عمر بغروز" والأستاذ "خلفان كريم" على قبولهما لمناقشة هذه المذكرة.

وأشكر العائلة الكريمة التي وفرت لي كل سبل النجاح خاصة والدتي الكريمة وأخي محمد أمقران. عمتي "تسعديت" وأخواتي: نورة وخطيبها، جوهرة وزوجها، بلقاسم وزوجته، وخالي رشيد.

والشكر موجه إلى كل الأصدقاء والزملاء خاصة "زغود بوعلام، كهينة".
وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.
إلى كل هؤلاء تقديرا وعرفانا.

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

تقديم

المبحث الأول: الأمن دراسة ايتمولوجية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن .

المطلب الثاني: الأمن في نظريات العلاقات الدولية: من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط.

المطلب الثالث: المقاربة العربية للأمن في المتوسط.

المطلب الرابع: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط.

استنتاجات الفصل

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأطلسية أثناء وبعد الحرب الباردة

تقديم

المبحث الأول: الإستراتيجية الأطلسية خلال الحرب الباردة

المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة

المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية لدول الحلف

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الأول: المتوسط في "المفهوم الإستراتيجي الجديد" للحلف الأطلسي

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط

استنتاجات الفصل

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط

تقديم

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط (Active Endeavour)

المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب

المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط.

المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط

استنتاجات الفصل

خاتمة

مقدمة

التعريف بالموضوع

لقد شكل الأمن على مرّ التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية، أمام هذا الاحتياج الملّح يبرز دور الأفراد والدولة، المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية. إذا كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيائها العسكري، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث جمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها قبيل التهديدات اللاتماثلية التي تضاف إلى جانب التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن منطقة البحر المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحويلات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل،...الخ وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها دول حلف شمال الأطلسي.

لقد كانت استجابة حلف شمال الأطلسي لتغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تبني أهداف وأدوار جديدة. وتعتبر قمة روما الأطلسية عام 1991 محطة هامة ورئسية في مسار الحلف حيث حددت المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف الجديدة. فبين إستراتيجية الناتو القديم وإستراتيجية الناتو الجديد فضاءات واسعة تستلزم البحث والإيضاح.

أكد الحلف الأطلسي في إستراتيجيته الجديدة على أهمية منطقة البحر المتوسط حيث يعتبر الضفة الجنوبية منه مصدر للأمن خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشغل ظاهرة الإرهاب حيزا كبيرا في إستراتيجية الحلف الجديدة، حيث صنفها ضمن المخاطر الكبرى

التي تهدد الأمن المتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، وهذا ما دفع الحلف إلى وضع إستراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة بمنطقة المتوسط.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.

تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وكون الموضوع يسلط الضوء على أكبر وأهم فاعل في هذه المنطقة وهو "حلف شمال الأطلسي".

كما أنّ الأمن المتوسطي يحظى بمكانة متميزة في إستراتيجية الحلف الجديدة، حيث يسعى جاهدًا للإشراف على أمن هذه المنطقة وذلك بمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة فيها، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تعتبر أهم الظواهر الأكثر تعقيدًا وغموضًا في العلاقات الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيارنا للموضوع إلى:

أ- مبررات عملية:

في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الثورة المعرفية التي عرفتتها الدراسات الأمنية، والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة أزلية ملازمة للإنسان، واهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدي إمكانية تحقيق الأمن.

والحديث عن الأمن المتوسطي يثير التردد لدى المختصين في الدراسات الأمنية لأن الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية فيه صراعات داخلية وإقليمية

أضف إلى ذلك التهديدات الأمنية التي برزت بشكل محير مع نهاية الحرب الباردة كالهجرة غير شرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب... الخ

وكون منطقة البحر المتوسط إحدى أهم المناطق التي طبقت فيها الإستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى، واليوم نشاهد تطبيق إستراتيجية لأكبر وأهم فاعل في المنطقة والمتمثل في "حلف الشمال الأطلسي".

إنّ المبرر الأقوى الذي دفعنا إلى البحث في موضوع: الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، هو قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، حيث انحصرت الدراسات السابقة على قضية استمرار الحلف في أداء مهامه بعد نهاية الحرب الباردة، وتكيّفه مع الوضع الدولي الجديد، وإشكالية توسعه في شرق ووسط أوروبا ونسيانهم التوجه الأطلسي جنوباً نحو الفضاء المتوسطي.

ب - مبررات ذاتية:

تتمثل دوافع الذاتية لتحليل هذا الموضوع في اعتباره يدور حول منطقة أنتمي إليها بالإضافة إلى اهتمامي بالدراسات المتوسطية والمغربية الأمن والتعاون وهذا فضلاً عن اهتمامي الكبير بإستراتيجية القوى الفاعلة في هذه المنطقة كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعة تحت مظلة "حلف شمال الأطلسي" وحرصني على التعرف على الأدوار والمهام الجديدة للحلف في منطقة المتوسط.

أدبيات الدراسة:

لدينا مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

أ - دراسة روسيو مانديز أليمان Rocio Méndez Aléman:

في دراسة المعنوية بـ الأمن المتوسطي. الناتو هو الحل؟ تناول الباحث تعريف منطقة البحر المتوسط وتحليل المخاطر التي تواجه هذه المنطقة، وتطرق إلى حلف الناتو

والمتوسط، حيث تناول تحول حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة، والمبادرة الأطلسية في حوض المتوسط والمتمثلة أساسا في الحوار المتوسطي⁽¹⁾.

ب - دراسة نبيل شبيب

في تقرير تحت عنوان: **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين.... نظرة استشرافية.... وموقع العالم الإسلامي فيها**، تطرق الباحثون إلى قيم ومبادئ الحلف الأطلسي، وتطور إستراتيجياته، وتحدث الباحثون عن العدو البديل بعد نهاية الحرب الباردة والذي تم تحديده في "الإسلام"، وعلاقة الحلف مع الدول العربية والإسلامية.

من خلال هذا التقرير الذي أشرف عليه مركز الجزيرة للدراسات، حاول الباحثون إبراز أهم المحطات التي شهدتها حلف الناتو مع مضي ستين عاما على نشأته (1949-2009)⁽²⁾.

ج - دراسة عماد جاد:

في كتابه **حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، تناول المؤلف نشأة وظهور حلف شمال الأطلسي، وتحولات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وأثرها على الحلف، وتطرق إلى إشكالية توسع الحلف في شرق ووسط أوروبا، وأيضا مبادرة حوار الحلف مع دول جنوب وشرق المتوسط، وفي الأخير تناول مستقبل حلف شمال الأطلسي في ضوء التحولات الدولية⁽³⁾.

د - دراسة نزار إسماعيل الحياي:

تناول الكاتب في كتابه **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، التطور التاريخي للحلف وتحدث عن الإستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي بالتطرق إلى هيكليته

¹ - Voir : Rocio Méndez Aléman, « la sécurité méditerranéen. L'Otan est elle la solution », bourse de recherche individuelle de l'OTAN et de conseil du partenariat euro-atlantique, Bruxelles, 1998-2000. in: http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf, le 16/02/2013.

² - نبيل شبيب، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2009، على الموقع: www.aljazeera.net، يوم 2013/07/28.

³ - عمار جاد، **حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.

وظائفه الجديدة، وانتهى بالتصورات المحتملة لمستقبل الحلف الذي يتوقف حسب الكاتب على ثلاث سيناريوهات وهي: سيناريو الضعف والتفكك، وسيناريو الاستمرارية، وأخيرا سيناريو التحول إلى قوة سياسية - عسكرية عالمية⁽¹⁾.

إشكالية الموضوع:

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي وتعد من أبرز وأعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة خاصة مع التطورات التي عرفها الحلف من جهة، والتحديات الأمنية الجديدة (الإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية،... الخ) التي تعرفها منطقة المتوسط من جهة أخرى. ويعمل الحلف الأطلسي على صياغة إستراتيجية قادرة على احتواء هذه التهديدات خاصة ظاهرة الإرهاب وحماية الأمن المتوسطي. فعليه، فإنّ الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي:

- هل استطاعت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة تحقيق الأمن في منطقة المتوسط على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- ما هو مفهوم الأمن؟ ما هي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟

- ما هي الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط؟

- ما هي إستراتيجية حلف شمال الأطلسي خلال وبعد الحرب الباردة؟

- ما هي الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط؟

¹ - نزار إسماعيل الحياي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

- ما هي آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط؟

حدود الإشكالية:

تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية:

أ- النطاق المكاني:

سأنتقل إلى موضوع الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مع إبراز الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، ومحاولة إبراز مكانة وأهمية هذه المنطقة في الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

ب- النطاق الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (2001-2011)، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة، فالعودة إلى فترة الحرب الباردة مهم في تفسير التحولات التي عرفت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة.

الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية البحث التي تدور حول الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف الأطلسي، والأسئلة الفرعية التي تلتها، وضعنا مجموعة فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة مسبقا وهي كما يلي:

- التطور والتحول المفاهيمي والنظري الذي عرفت الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، ساهم بشكل كبير في بناء المقاربة الأمنية الأطلسية الجديدة في منطقة المتوسط.

- تم تفعيل دور حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

- نجاح الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط وبالتالي حماية الأمن المتوسطي، محكوم بعدة متغيرات منها إشكالية تعريف الإرهاب وتسوية القضايا الأمنية العالقة في المنطقة.

الإطار النظري للدراسة:

في تناول هذه الدراسة التي هي تحت عنوان: الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، سنستعين بمجموعة من النظريات والمقاربات هي كالآتي:

أ- المقاربة الواقعية للأمن:

تتدرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، وتقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائما لتحقيقه وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى.

ب - المقاربة الليبرالية - الليبرالية المؤسسية:

تبرز هذه المقاربة دور وأهمية المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات والحروب الدولية، فالمؤسسات والمنظمات الدولية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وتعزز هذا الطرح خاصة مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تطوير نظم أمنية مستقرة.

ج - المقاربة الموسعة للأمن:

أحدثت هذه المقاربة ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية، إذ يرجع الفضل للمنظر "بار بوزان" الذي نقل مفهوم الأمن من معناه الضيق المنحصر في البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يشمل جميع مناحي الحياة كالأمن السياسي، الأمن الاجتماعي الأمن الاقتصادي. وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن في تطوير مقاربات جديدة للأمن تتبنى مفهوم أوسع للأمن، كالأمن المتبادل، الأمن التعاوني،... الخ.

د - نظرية صدام الحضارات:

لقد بادر المنظرون على وضع تصورات جديدة حول أسس السياسة الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة، وحول الضوابط التي يمكن أن تقوم عليها الإستراتيجيات الدولية المستقبلية، وفي هذا الإطار انبثقت نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون، ويمكن جوهر هذه النظرية في أن الصراع بين الحضارات سيكون آخر نمط في تطور الصراعات العالمية، وتكمن بواعث التصادم الحضاري في الاختلاف بين الحضارات في الدين والثقافة.

الإطار المنهجي للدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه نستعين بالمنهج التاريخي والذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية والغرض من استخدامه هو استقراء ماضي الحلف الأطلسي ونشاطه في منطقة المتوسط.

كما نستعين بالمنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها كمياً وكيفياً، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية والدولية ونستعين أيضاً بمنهج تحليل المضمون لتحليل الوضع الأمني لمنطقة المتوسط من جهة ولاستكشاف المدلولات والمعاني التي طرحتها بعض الوثائق والنصوص الصادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى. كما نستعين أيضاً بمنهج دراسة حالة تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم التركيز في البحث على دراسة حالة ظاهرة الإرهاب كحالة تؤثر على الأمن المتوسطي ويسعى حلف شمال الأطلسي لاحتوائها.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

- الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع⁽¹⁾.

¹ - Barry Bazan, **People, state and fear, the national security problem in international relations.** London: wheatsheaf, 1983, P24.

- **المتوسط:** هي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر يتوسط ثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، آسيا).

- **الإستراتيجية:** أسلوب تفكير وعمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث، وهي فن يزاولها السياسيون والاقتصاديون والإستراتيجيون...الخ، لتحقيق أهداف معينة.

- **حلف شمال الأطلسي:** هو أحد أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، أنشأ في 4 أبريل 1949 من طرف الدول الغربية لمواجهة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، وما زال الحلف إلى اليوم.

- **التعاون:** محاولة تقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي فالغرض هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة⁽¹⁾.

- **الحوار:** تبادل للكلام يجري بين إثنين أو أكثر حول موضوع ما للوصول إلى هدف معين، ويعمل الحوار على مناقشة قضايا مختلفة.

- **التهديد:** يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة.. ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد.

- **الإرهاب:** هي ظاهرة تهدد الأمن بصفة عامة وتعني استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف، التخريب،...الخ) بغية تحقيق هدف معين.

تفصيل الموضوع:

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث وهي كالاتي:

¹- حسن بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص13.

نتطرق في الفصل الأول المعنون بـ: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي، أين سنتناول مفهوم الأمن والتطورات التي عرفها بعد نهاية الحرب الباردة، كما سنتحدث عن مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، ونختم الفصل بعرض أهم المقاربات الأمنية التي تعرفها منطقة المتوسط.

أما في الفصل الثاني والذي هو بعنوان: الإستراتيجية الأطلسية خلال وبعد الحرب الباردة، سنتعرض فيه للإستراتيجية الأطلسية خلال الحرب الباردة، ثم الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة وذلك بالتطرق إلى سمات الوضع الدولي الجديد، ونهاية سنخرج على الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في حوض المتوسط. وفي الفصل الثالث المعنون بـ: الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط، ففيه نتناول التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية وذلك بالتطرق إلى ظاهرة الإرهاب، ثم نستعرض إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط نهاية بالآفاق والرهانات والتحديات التي تواجهها إستراتيجية الحلف لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

تقديم:

يثير مفهوم الأمن المتوسطي الكثير من الغموض والتعقيد، ولهذا عند الحديث عنه يدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا المفهوم، فالشق الأول منه المتمثل في "الأمن" يعتبر من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، وأثار الكثير من النقاشات حول مفهومه وأبعاده ومستوياته، فإذا كان مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ارتبط بمدى محافظة الدولة على كيانه عسكريا لكن أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في مرتكزات الأمن. أما الشق الثاني من المفهوم فهو "المتوسط" فيراد به منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهو لا يختلف عن المفهوم الأول "الأمن" من حيث الغموض، والاختلاف حول تحديد مفهومه، فالمتوسط يفتقر لتعريف محدد متفق عليه رغم استخدامه بكثرة في الأدبيات والدراسات المختلفة. لكن تبقى الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة المتوسط الشيء المتفق عليه ولا جدال فيه.

فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل من هذا البحث إلى الجانب النظري والمفاهيمي لمسألة الأمن المتوسطي وهذا بعرض النقاط الأساسية الآتية:

- مفهوم الأمن ومستوياته.
- مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية.
- المقاربات الأمنية في المتوسط.

المبحث الأول: الأمن دراسة ايتمولوجية.

سنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن، لغة واصطلاحاً، ومفهومه في نظريات العلاقات الدولية، نهاية بمستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

1- الأمن لغة:

إن الأمن لغة، من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمان والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق⁽¹⁾. والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية Security والفرنسية Sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

2- الأمن اصطلاحاً:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعاداً أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

- تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: «حماية الدولة - الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»⁽²⁾.

1- ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003، ص164.

2- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على الموقع: www.achr.net/art381.htm

يوم 2013/03/16.

- يقدم هنري كسنجر^(*) تعريف للأمن بأنه «أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء»⁽¹⁾.

- أما روبرت ماكنمارا (Robert Macnamara)^(**) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية»⁽²⁾. فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن.

- أما باري بوزان (Barry Buzan)، وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه: «غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع»⁽³⁾.

يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية. ويراه أيضاً أنه: «العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحياناً أخرى. فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوى أيضاً جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعنى بـ"العمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أبداً أن يكون مطلقاً»⁽⁴⁾.

* - احتل منصبى الأمن القومي، والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات.

¹ - لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 14

^{**} - وزير الدفاع أمريكي سابق في السبعينيات، ومدير سابق للبنك الدولي العالمي.

² - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 ص39.

³ - Barry Buzan, Op.cit, p 24

⁴ - عبد النور بن عنتز، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص56

يعتبر تعريف أرنولد ولفرز لعام 1952، وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، ويرى باري بوزان أن مقاربة ولفرز لمفهوم الأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن.

الأمن حسب ولفرز «الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم»⁽¹⁾. ويعنى بالقيم المركزية: بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، الحريات الأساسية⁽²⁾.

من جانب آخر، نجد من الباحثين العرب والمفكرين الذين قدموا تعريفات مختلفة للأمن فنتوقف عند بعضها:

- يعرفه بطرس غالي: «الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي»⁽³⁾. في هذا التعريف إشارة إلى أهمية الأبعاد الأخرى حيث لا يتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل كذلك البعد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

- يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن: يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني⁽⁴⁾.

¹ - عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سالف الذكر، ص 56.

² - المرجع نفسه.

³ - بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

⁴ - عبد النور بن عنتر، مرجع سالف الذكر، ص 57.

- يعرفه عبد الوهاب الكيالي: «الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»⁽¹⁾.

لقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في أكثر من موضع:

لقوله تعالى: ﴿لَا يَلَا ف قريش {1} يَلَا فهم رحلة الشتاء والصيف {2} فليعبدوا رب هذا البيت {3} الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف {4}﴾ (سورة قريش، الآية: 1-4).

وقوله تعالى: ﴿فلما دخلوا على يوسف أوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إنشاء الله آمين﴾ (سورة يوسف الآية: 99)، وقال تعالى: ﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾ (سورة النحل، الآية: 122).

نستخلص من هذه الآيات الكريمة أن هناك مقابلة بين الأمن والخوف والفرع والأمن والطمأنينة، وفيها إشارة إلى الأمن على أنه اطمئنان على مستوى الفرد والجماعة.

فالأمن بمفهومه الضيق، كثيراً ما يستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءاً بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة، وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها⁽²⁾.

لكن المفهوم التقليدي لم يبقى هو السائد في الوقت المعاصر بعد التحولات والتطورات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديدة في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة.

¹- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص131.

²- عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص7.

يبقى الأمن في أبسط صورهِ يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي⁽¹⁾:

- غياب الخوف من المجهول.
- اختفاء التهديد من الآخر.
- سيادة الاطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

من التعريفات السابقة للأمن يلاحظ أنه يمكن حصر مفهومه في اتجاهين أو تصورين وهما:

- تصور ضيق ويركز على البعد العسكري
 - تصور واسع يشمل كل الأبعاد: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية...
- إن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت ومتفق لمفهوم الأمن هو انعكاس مباشر لعدة متغيرات والتي هي:
- طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها لفترة إلى أخرى.
 - اختلاف في الإيديولوجيات والرؤى.
 - غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة، أوجد تعدد وتوتر في عملية التنظير في العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة.
- من خلال استعراض التعاريف السابقة للأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاث صفات رئيسية وهي:
- النسبية: بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعنى تهديد أمن الآخرين.

¹- محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبرتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص93-94.

– **الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والنفسية...

– **الدينامكية:** بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

المطلب الثاني: الأمن في نظريات العلاقات الدولية: من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع

لقد شكل الأمن موضوعاً مركزياً في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها. فكانت المحاور النظرية الأولى بين الواقعية والمثالية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية وتتعلق من عناصر مركزية في تحليلها، كانطلاقها من نظرة الطبيعة الخيرة وهدفها الأمن الجماعي، وتركز على المقاربة الأخلاقية والقانونية، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هذا التصور مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثلته عصبة الأمم. أما الواقعية فقد قدمت تصورات كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين وحدات أساسية وهي الدول. وقد سيطرت في هذه الفترة مفاهيم "الردع" "الضربة الأولى" "الحرب النووية" "التدمير المتبادل الأكيد" وهي من مفاهيم المعجم الواقعي الأمني⁽¹⁾. وعرف الاتجاه التقليدي أيضاً إسهامات النظرية الليبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي، ومع نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن، وأثارت

¹ - مارتن غريفش وتيرى أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 78.

القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن: كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي، الهجرة السرية، الإرهاب،... إلخ.

يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:⁽¹⁾

- الظاهرة الأمنية متعددة الحدود.
- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية.
- تغيير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغيير الوزن النسبي لأهميتها.

وإذا كان تشكل نظام دولي جديد وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وتفردتها في رسم مشاهد السياسة الدولية هي أبرز الانعكاسات السياسية والإستراتيجية لنهاية الحرب الباردة، فإن تداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية برزت على مستويين:⁽²⁾

- التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات.
- التحول في موضوع العلاقات الدولية: وهنا غلب العامل الاقتصادي على المتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية، وهذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.

¹ - محمد سعد ابو عامود، المفهوم العام للأمن، على الموقع:

www.policemc.gov.bh/reports/2011/april-12-4-2011/63437362642979445.pdf، يوم 2003/02/17

² - عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص449.

ظهرت النظريات الإيستيمولوجية الحديثة، وسمي بالاتجاه التكويني معارض لتفسيرات الاتجاه التفسيري، ويشمل هذا الاتجاه الجديد :

– النظرية البنائية والتي تركز على دور الأفكار والهويات والعوامل الثقافية في تفسيرها للمسألة الأمنية. ومن روادها ألكسندر واندت (Alexander Wandt).

– النظرية النقدية الاجتماعية، وتركز على رؤية إنسانية تحررية في نقد النظريات السابقة، ومن روادها: روبرت كوكس (Robert Cox).

– نظرية ما بعد الحداثة تركز في تحليلها على عنصرين: المعرفة والحقيقة والتركيز أيضا على أهمية الخطاب في فهم سلوكيات الدول وسياستها ومن روادها: دريدا (Derida)، فوكولت (Foucault)، بودريلار (Baudrillard)، ليوتارد (Lyotard).

واعتبرت هذه النظريات في مجملها أن الواقع الاجتماعي ليس شيء معطي، بل يبنى بالإرادة الإنسانية.

إلى جانب هذه النظريات نجد أيضا المنظور التوسعي لمفهوم الأمن وتعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل وحدات غير الدول وأبعاد غير البعد العسكري، ومن أبرز مفكريها نجد على رأسهم باري بوزان (Barry Buzan)، وأولى ويفر (Ole Weaver).

فيما يلي سنحاول عرض أهم نظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن، والتي تتلخص في المفهوم التقليدي والمفهوم الجديد الموسع للأمن، وكما سنسلط الضوء على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

1- المفهوم التقليدي للأمن (الواقعية والبرالية):

يؤكد هوبز الذي كتب في القرن 17 أيام كانت بريطانيا قد دمرتها الحرب الأهلية، على عدم الإحساس بالأمان، والعنف والسعي للبقاء، ولخص هذه الحالة على أنها حالة حرب، وبعد ذلك بنصف قرن كتب جون لوك بعد أن خفت حدة المعانات في بريطانيا يقول أنه على الرغم من أن حالة الطبيعة ينقصها حاكم عام، يستطيع الشعب أن يوطد

علاقات ويدخل في عقود بحيث أصبح تهديد الفوضوية أقل، ويعتبر هذان الرأيان عن حالة الطبيعة المكونين للفلسفيين السابقين لنظريتين معاصرتين في السياسة الدولية أحدهما أكثر تشاؤما، والأخرى أكثر تفاؤلا وهما: مدخل الواقعية والبرالية⁽¹⁾.

أ - النظرية الواقعية:

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية وفكرية راسخة في أعماق التاريخ ويمكن تقصي هذه الجذور من أعمال المفكر الهندي كوتيليا (Kautilya)، الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم.

وأيضا يمكن الرجوع لمؤلف ثيوسيديدس (Thucydides)، حول الحرب البيلوبونيسية بين اسبرطة وأثينا. وبعد ذلك بقرون أكد مكيا فيلي في كتابه "الأمير" الفصل المطلق بين السياسة والأخلاق، ثم هوبز الذي أعطى الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية.

يعتبر هانس مورغانتو أكثر منظري الواقعية وضوحا وصراحة في المبادئ والأعمال التي تقدم بها حول النظرية الواقعية، وكما ساهم الكثير من المفكرين والباحثين في إثراء هذا الاتجاه ونذكر منهم: ريمون آرون، كينث والتز، ستانلي هوفمان، كسنجر...

يرتكز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار الأفكار الواقعية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

النظام الدولي الفوضوي: ترى الواقعية أن النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول، وتنظيم العلاقات التناقضية فيما بين الدول. وبالتالي تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، وهو ما يولد الريبة ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام. فيبقى الشك والتوجس قائما في العلاقات بين الدول نتيجة غياب الثقة.

¹ - جوزيف. س ناي الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدى كامل، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص ص18-19.

إن استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة- العسكرية- لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوكيات الدول⁽¹⁾. والطريقة التي تتوزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول⁽²⁾، وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق توازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكدته كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال أوارد هاليث كار (E.H.carr) وهانس مورغانتو⁽³⁾.

انطلاقاً مما سبق، فإن الواقعية تنطلق في مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي الذي يتميز بالأمن، وتسعي الدول في هذا النظام تحقيق التوازن، وفي ظل هذه الفوضوية يبقى الأمن هو الغاية الأسمى للدول.

- **الدولة (الفاعل الوحيد والأساسي):** ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية، فالدولة هي الفاعل الوحيد والعقلاني التي تتميز بالصراع الدائم.

تعتبر المصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء على رأسها وعليه فالأمن هو الالتزام الأول لدول، ويقول ريمون آرون: «إنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية»⁽⁴⁾.

¹- Charles-Philippe David et Jean Jaques Rouché, **Théories de la sécurité internationale**, Paris : Édition Montchrestien, 2002, p 90.

²- Paul D. Williams, **Security studies: an introduction**, published in the USA and Canada, Rutledge, 2008, p 17.

³- جون بيليس وستيف سمبث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

⁴- عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مرجع سالف الذكر، ص 17.

ويقول كنيث والتز (K.Waltz): «في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة»⁽¹⁾.

أما هوبز فيري أن: الدول كالأشخاص الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان وهي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية⁽²⁾.

وعليه، ترى النظرية الواقعية بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات.

- **القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للأمن):** يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، فموضوع القوة حسب مورغانو يشكل محور التفاعل الدولي في حالتها السلم والحرب. فالدولة في حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة، ويعرف هانس مورغانو القوة أنها «السيطرة على عقول وأعمال الآخرين»⁽³⁾.

أما القوة عند هوبز هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك متزايد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، أما العهود والمواثيق التي تضللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان⁽⁴⁾.

يعرف أرنولد ولفرز (Wolfers Arnold) القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو العمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد، ويمكن أن نشير إلى الخلط الواقع بين مفهوم

¹-Kenneth N. WALTZ, *Theory of international politics*, New York, MC. GR- HILL, 1979, p102.

²- محمد طه بدوي، *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 58.

³- جيمس دورتي وروبرت بلنيسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 61.

⁴- نفس المرجع، ص 62.

القوة من جهة ومفهومي القدرة (Strength Or Capacity) والتأثير (Influence)، لأنّ القوة إن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإنّ النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإنّ هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة⁽¹⁾.

يعتبر ثيوسيديس أول من أسس لعلاقات القوة حيث يرى بأنّ ترسيخ معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التي تستندها، فواقعيا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكن رفضه⁽²⁾، والاعتماد على الذات هي الوسيلة الأنسب لتحقيق هدف الأمن والبقاء، وحسب المنظور الواقعي يتحقق ذلك مع اعتماد الدولة على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وتوسيع نطاق سيطرتها وهذا اعتمادا على قوتها.

تري الواقعية أنّ التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من خارج حدودها أي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول، وإنّ تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثمّ يتوجب أن يكون الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها⁽³⁾.

وعليه، فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري، حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية.

¹ - عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص115.

² - Thomas Hobbes, *Leviathan*, Oxford: Basil Black-well, 1946, p 64.

³ - محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص151 .

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية -ولوقت ليس ببعيد- على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصراً، حيث ينظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقاً من القوة⁽¹⁾.

إن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساساً والاعتداء المسلح المحتمل ضدها واختزاله في قضية حماية/ دفاع جعل الأمن موضوعاً للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منه مفهوماً نظرياً⁽²⁾.

فالتصور الواقعي يربط أساساً التهديدات الأمنية بالتهديد العسكري والعدوان الخارجي، ففي الحرب الباردة سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل واسع في إطار المجال العسكري، أي تعني القدرة الشاملة للدولة، على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية، وترتبط هذه التهديدات بشكل مباشر أو غير مباشر بالتهديدات العسكرية، ولهذا سعت الدول لتأمين أراضيها ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ومصالحها من هذه الأخطار⁽³⁾.

وعليه، فإنّ الواقعية عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على ثلاثية:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.
- البيئة الدولية تتميز بالفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية.
- تبني البعد العسكري، كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى.

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص15.

²- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سالف الذكر، ص57

³- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع:

www.politics-ar.com/n/index.php/permalink/3106.html، يوم 2013/03/18.

ب - النظرية الليبرالية:

إن النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز. لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات: جون لوك، ايمانويل كانط، آدم سميث، وجون ستوارت ميل، والمدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية على الرغم من غياب بناء نظري موحد، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه ستيفن والت (S.Walt) بالعائلة الليبرالية.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل: المؤسساتية، الاقتصادية الديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام.

ترتكز النظرية الليبرالية بشقها البنوية والمؤسساتية، على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار الأفكار الليبرالية للتصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

- **نشر القيم الديمقراطية:** إن نشر القيم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، فانتشار الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحت على التسوية السلمية للخلافات.تركز الليبرالية البنوية التي اقترنت بكتابات مايكل دويل (Michel Doyel)، وبروست راست (Rausset Bruce)، على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني. فالأمن وفق هذا الاتجاه يختزل في معادلة فحواها: كلما تدمقرطت الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، ولأن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم. وبني هذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي "لكانط" التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب.

يشير مايكل دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي: (1)

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

- الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان.

- الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية. فانعدام هذه المعايير في الدول الديمقراطية يجعل سلوكها نزاعا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي، وبذلك نكون أمام بيئة دولية تتسم بالصراع المستمر.

يعتبر الأمن الجماعي (Collective Security)، والسلام الديمقراطي (Democratic Peace) من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعد في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول (2).

- **التعاون (دور المؤسسات):** على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تؤكد النظرية الليبرالية على أنه بإمكان الدول تقوية روابط التعاون والاعتماد المتبادل فيما بينها، فهذا التعاون والتقارب يدفع إلى إيجاد قيم مشتركة بين الدول يمكن من تقليص حدة النزاعات بينها.

لقد شهدت النظرية الليبرالية تطورا كبيرا في سبعينيات القرن الماضي تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل مع كتابات وجهود "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي".

تؤكد الليبرالية على أهمية نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول وذلك بفتح الحدود، وهذا التدخل سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية المشتركة، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع.

¹- جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، مرجع سالف الذكر، ص ص 428-430

²- رياض حمدوش، *تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية*، أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، أبريل 2008، ص 275 .

فالتعاون - الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي - سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة⁽¹⁾.

ويكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات⁽²⁾. وقد وضع الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط (Emmanuel Kant) أسس هذا التصور في القرن 18 عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" في تصوره العالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين⁽³⁾.

لقد تعزز الطرح اللبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة مع أن نهاية الحرب الباردة التي كانت توحى مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الزوال. لكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف العيش وتلطيف جو المخاوف التي تنشأ إثري المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون⁽⁴⁾.

مع نهاية الحرب الباردة شهد العالم استمرار عمل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكان هذا الاستمرار والتوسع للحلف حجة للنجاح المؤسساتي. ويأخذ النقاش حول حلف شمال الأطلسي أبعاد مختلفة بحسب النظرية التي تم توظيفها، فالمنظور الواقعي يعتبر أن توسيع الناتو يدخل

¹ - ميروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: شريكة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005، ص 348

² - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 192.

³ - تاكايوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، على الموقع:

www.tomohra.com/vb/shwthread.php?1544، يوم 2013/03/18.

⁴ - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سالف الذكر، ص 426.

ضمن مسعى توسيع النفوذ الغربي فيما وراء المجال التقليدي للمصالح الأمريكية الحيوية أما المنظور الليبرالي فيرى أن توسيع الناتو سيعزز الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى، ويساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية لإدارة النزاع في المنطقة⁽¹⁾.

على الرغم أن التصور الليبرالي ينظر إلى الأمن نظرة أخرى أوسع من النظرة الواقعية إلا أنه احتفظ ببعض مسلمات الواقعية كإبقاء على الدولة كفاعل مركزي لأنّ الفواعل الأخرى كالمؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدولة وإنما لمساعدتها، وكما احتفظ بمسألة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

2- المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن)

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري الذي يركز عليه المنظور التقليدي. وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة لمفهوم الأمن، انطلاقاً من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم باري بوزان.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان "الناس الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" (States and people, fear: the Security problem in international relations) الصادر عام 1991 تركز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الاجتماعية للأمن، ومن أبرز مفكريها نجد على رأسهم باري بوزان (Barry Buzan) وأولى ويفر (Ole Weaver) جاب دو ويلد (Jaab de Wilde) بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام (Copenhagen peace Research Institution)⁽²⁾.

¹-ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa> ، يوم 2013/03/18.

²- Copenhagen school, In [www.wikipedia.org/copenhagueschool\(internationalrelations\)](http://www.wikipedia.org/copenhagueschool(internationalrelations)), le 18/03/2013

ولقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة "الشعب، الدول والخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية⁽¹⁾، وانطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، ورأي ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا، وأضاف بوزان في هذا الإطار مفهوم "الأمن المركب" في إشارة إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...).

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد، وتوصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليمية) والوحدات مثل: الدول، الشريكات المتعددة الجنسية ووحدات أخرى تحتية مثل: اللوبيات، الائتلافات، القبائل، الأفراد. وتقسم الأمن إلى قطاعات وهي:

- القطاع السياسي: يشمل نظم الحكومات، ويدرس التهديدات التي تسبب إضرار بالاستقرار.
- القطاع العسكري: يشمل القوة العسكرية، ويتضمن القدرات الدفاعية ومدرجات الدول لنوايا بعضها تجاه بعضها الآخر.
- القطاع الاقتصادي: يشمل الموارد، والنشاط الاقتصادي للدولة وعلاقاتها مع الفواعل الاقتصادية الأخرى.
- القطاع البيئي: يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي وبالتالي إضرار البشرية كالتلوث مثلا.

¹ - Barry Buzan, **People states and Fear: an Agenda for international security studies in the post-Cold WAR**, London: Harvester wheatsheaf, 1991, PP 218-238.

- القطاع المجتمعي: ويشمل متغيرات كالهوية، اللغة، الثقافة، الإيديولوجية، الدين ويعتبر القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي (Society Security) أهم قطاع يركز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن، كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة، وحسب بوزان، فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال "أمن من؟" فيجيب: أمن الدولة⁽¹⁾.

رغم توسيع باري بوزان لأبعاد ومستويات الأمن إلا أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن وفوضوية النظام الدولي أي غياب حكومة مركزية على المستوى العالمي.

ومن الإسهامات الأصيلة لمدرسة كوبنهاغن، مفهوم "الأمننة" أي إضفاء الطابع الأمني (Securitization/Sécurisation)، وهو مفهوم مطور أساسا من طرف أول ويفر (Ole Weaver)، ويهدف هذا المفهوم بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، فكل التعاريف المقدمة للأمن لابد وأن تواجه مشكلا ما عند تطبيقها، لهذا فإن أفضل كيفية لتجاوز هذا النقص هي اللجوء إلى الأمننة التي تسمح بتكيف رهانات وقضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية.

وبتعبير آخر فالأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية) بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية منها تأمين "الكيان /المرجعية" محل التهديد من المخاطر المحدقة به⁽²⁾، دخل مفهوم "الأمننة" حقل

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص24.

²- عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، ص129.

تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة كالإرهاب، وتتوفر حالياً ترتيبات واسعة لأمننة الهجرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

استدعت القضايا والتحديات والتهديدات الجديدة التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تطوير مقاربة جديدة للأمن تتعامل مع جميع أنماط التهديد ومع جميع المستويات. من هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة:⁽¹⁾

- الأمن المتكامل (Comprehensive Security): بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- الشراكة الأمنية (Partnership Security): حيث يتم إشراك الدول غير الغربية.
- الأمن المتبادل (Mutual Security): إذ يتم التخلي نسبياً عن نزوع الدول المنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- الأمن التعاوني (Cooperative Security): بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن مساهمة كبيرة في إخراج مفهوم الأمن من مفهومه الضيق إلى أبعاد جديدة، واقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم: كالأمن الشامل، الأمن الإنساني والذي تطور في إطار الدراسات الأمنية النقدية.

3- أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن

إن التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، التي استهدفت برج مركز التجارة العالمية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أعادت التأكيد على أن مفهوم الأمن الواقعي سيظل هو الحاكم للعلاقات الدولية، والأنسب لتفسير وتحليل

¹ - عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سالف الذكر.

الظواهر الأمنية، وهذا على الرغم من التطورات التي عرفتتها نهاية الحرب الباردة في مجال الدراسات الأمنية والتي دعت إلى تبني اقتراب مغاير للاقترب التقليدي للأمن بالتركيز على مفهوم أوسع للأمن ليتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في البعد العسكري لكن أي حديث عن توسيع مفهوم الأمن سيظل في السياق النظري والأكاديمي، هذا لأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أكدت على المقولات التي يقدمها أنصار المنظور الواقعي للأمن وأكدت على المسلمات الواقعية منها:

- تجاهل الرأي العام العالمي، والمبادئ الديمقراطية- إعلاء الأداة العسكرية دون غيرها (التهديد العسكري والاستجابة العسكرية).
- الحرب دائما ممكنة في العلاقات الدولية.
- إعلاء المصالح الذاتية لدول.

من ناحية أخرى، وجهت تلك التطورات تحديا كبيرا لأنصار الفكر الليبرالي وخاصة، أنصار فكر السلام الديمقراطي والتي كانت رؤيتهم لتحقيق السلم والأمن الدوليين تنطلق من فكرة مفادها أن الديمقراطيات لا تتصارع ولا تنش حروبا.

أعادت أحداث 11 سبتمبر الإرهابية إحياء نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون، حيث اعتبرها الكثيرون بداية حقيقية للتصادم الحضاري، إذ أنها تشكل تهديدا فعليا للحضارة الغربية، وأصبح الإسلام العدو الحقيقي للغرب كما تنبأ هنتغتون.

بعد نهاية الحرب الباردة جاء صامويل هنتغتون بنظرية "صدام الحضارات"، حيث يقول: «إن القضاء على الشيوعية ليس نهاية المشاكل العالمية، وإن الإسلام هو العدو رقم واحد الذي يمثل الخطر الحقيقي على الحضارة الغربية»⁽¹⁾، وتتلخص هذه النظرية في أن الإستراتيجية والسياسة العالمية ستحدد مستقبلا بناء على الحدود الثقافية، فالصراع لا يندلع لأسباب اقتصادية أو سياسية، وإنما لأسباب ثقافية أي بين الثقافات المختلفة وصنف

¹ - نظرية (صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية، على الموقع: www.alsakher.com/showthread.php?t=113837

الحضارة الإسلامية في طليعة الحضارات التي تمثل الخطر الذي يجب مواجهته، ليس بالحوار وإنما بالصدام.

على هذا الأساس قام الباحثون في السياسات والعلاقات الدولية وفي ضوء المتغيرات المهمة التي أحدثتها انفجارات نيويورك وواشنطن بإعادة النظر في الثوابت والمرتكزات التحليلية والنظرية المتحكمة في العلاقات الدولية، واستقطب مفهوم صدام الحضارات اهتماماً شاسعاً ومثيراً في كل أرجاء العالم، بحيث تحول إلى مادة استهلاكية لوسائل الإعلام والعديد من الدوائر الفكرية والسياسية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي:

1- الأمن الوطني (القومي) (Sécurité National) (*) :

يعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية⁽²⁾، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

¹- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة الإسلام، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص318.

* - تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العربية اقتبست مصطلح الأمن القومي من اللغة الفرنسية (sécurité nationale) واللغة الإنجليزية (Nation Security)، وترجم بصفة الأمن الوطني للدلالة على القطرية/ ومرة نجد بالصيغة الأمن القومي ليتناسب والحالة للأمة العربية أي الأمن القومي العربي.

²- أسس ومبادئ الأمن الوطني، على الموقع: www.mogatel.com يوم 2013/03/04.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما⁽¹⁾:

- المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.
- المدرسة المعاصرة (التمموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.

2- الأمن الإقليمي (Sécurité Régionale):

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها⁽²⁾:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين

¹- لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية، مرجع سالف الذكر، ص ص 21-22.

²- ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص 55.

مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.

- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

- مدرسة النظم ومساهماتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

يعرف أيضا الأمن الإقليمي على أنه: «مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم»⁽¹⁾.

يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشاركة⁽²⁾.

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص123.

² - خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، على الموقع :

<http://www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html>، يوم 2013/03/19

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة، وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها: حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وكما نجد تجمعات إقليمية أخرى كالإتحاد الأوروبي، وتسعى هذه التنظيمات إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضائها، كالححد من التسلح التقليدي والانتشار النووي، والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

تجدر الإشارة إلى أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والنظام الدولي.

– فإذا كانت دراستنا هذه تهتم بالأمن في منطقة المتوسط، فهل يمكن الحديث عن وجود إقليم متوسطي؟

تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي التي جاء بها "باري بوزان" و"أول ويفر" دوراً مهماً في تحليل الظاهرة الأمنية إقليمية كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي ما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين.

إن هدف بوزان يتلخص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية، فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم، فلا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوروبي، ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الإستراتيجي⁽¹⁾.

إن العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقرب

¹-Barry Buzan and Ole Weaver, **Region and powers the structure of international security**, New York, Cambridge university, 2003, p40.

يمكن أن يكون إطارا مناسباً لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم⁽¹⁾، بمعنى أن مركب الأمن يشمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية، مما يجعل من التعاون فيما بين هذه الدول أمر لا بد منه، ويكون بذلك الاعتماد المتبادل سمة أساسية في هذا المركب.

يعتبر المركب الفرعي (Sub complex) كمستوى أدنى داخل المستوى الإقليمي، لذا للمركب الفرعي الإقليمي نفس تعريف المركب الإقليمي الأوسع حيث يمثل نمطا متميزا من الاعتماد المتبادل الأمني الذي ينحصر في النمط الأوسع لمركب الأمن الإقليمي ككل⁽¹⁾.

ما يهمنا في هذه الدراسة هو موقع منطقة المتوسط ضمن مركب الأمن، فيعتبر المتوسط خط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي (الذي يمتد من المغرب إلى باكستان شرقا) وأوروبا. ويعتبر المركب الأمني الشرق أوسطي أعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية، ونتائج ذلك الصراع أدت إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاث مركبات أمنية، واحد يضم ما يعرف بالدول المشرق العربي، وآخر دول الخليج العربي والثالث دول المغرب العربي. وبالتالي فالمتوسط يشمل على مركب أمن في الشمال المتمثل في الاتحاد الأوروبي ويقابله في الجنوب مركبات أمنية ولكل مركب له دينامياته الأمنية الخاصة به والتميز عن المركب الآخر، وهكذا يبقى المتوسط خاضع لتقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها.

وبهذا يبدو المتوسط وكأنه مجموعة أقاليم، ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، فغياب صفة الإقليمية هنا تعود أساسا إلى افتقاد المتوسط لجملة الخصوصيات أو المؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية، ويمكن حصر هذه المؤشرات في: غياب الكثافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين، وعدم تميزها بنوع من النسقية والانتظام، إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين كاللغة والدين

¹-Marianne Stone, **Security according to Buzan: A comprehensive Security analysis**, in: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf, le 09/09/2013

والثقافة والتاريخ المشترك... الخ، ولعل الأهم هو عدم وجود إحساس مشترك بالانتماء إلى هوية متوسطة⁽¹⁾.

3- الأمن الدولي (Sécurité Internationale):

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين، فإن الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضوه من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها. والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو: «النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية»⁽²⁾، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتفنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط:⁽³⁾

أ- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط:

– من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

¹-Pierre Willa, *La méditerranée comme espace inventé*, Jean Monnet Working Papers, N° 25, Paris, Novembre 1999, pp02-03.

²- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الرواء، 2008، ص 203.

³- خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، مرجع سالف الذكر.

- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.

المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط

سنتناول في هذا المبحث التعريفات المختلفة لمنطقة البحر المتوسط، نهاية بالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لهذه المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة.

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها: الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية، الإسلامية وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: إسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا، وأخيرا القوى الكبرى: الإتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الإسبانية، العبرية...) إضافة إلى تعدد اللغات نجد الديانات فهناك: الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط، كذلك نجد التعدد في الأصول: الأصل الأوروبي، الآسيوي، العربي.

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلاً كان الرومان يسمونه (Mare Nostrum) أي بحرنا، بحر الروم، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط. أما الأتراك فسموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه⁽¹⁾. ويعرف أيضاً أنه بحر «محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي»⁽²⁾. واشتق اسم "البحر المتوسط" من توسطه للأرض وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين (Méditerranée) وهما (Médius) تعني المتوسط و (Terra) تعني الأرض، فهو يتوسط القارات العالم القديمة وهي آسيا، أوروبا، إفريقيا، ويتمتع بموقع استراتيجي هام.

من الواضح أن الدولة المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر المتوسط، وهي بذلك مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة.

قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية. وفي حالة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول المتوسط، يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي⁽³⁾.

1- المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، وهو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية.

فالبحر الأبيض المتوسط، جغرافياً عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين خطي عرض 46° شمالاً، وخطي طول

¹ - البحر الأبيض المتوسط، على الموقع: www.ar-wikipedia.org/wiki يوم 2013/03/23.

² - Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, *Toute la géographie du monde*, Paris : Fayard, 2007, P61.

³ - محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991، ص1.

50.5° غرباً و 36° شرقاً. وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كلم²، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقاً وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم.

يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ "قرنان بروديل": «مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر الترائني (Tyrrhenian Sea) والبحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea) والبحر الأيوني (Ionian Sea) و بحر إيجة" (Aegean Sea)، والبحر الأسود (Black Sea) ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل، ويبلغ طول مضيق البوسفور 26 كلم، ثم بحر مرمرة مساحته 1400 كلم²، ومضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين 5.6-13 كلم ويتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط وتبلغ مساحته حوالي 508 ألف كلم مربع، وتبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود»⁽¹⁾. وتحيط بالبحر الأسود ستة دول وهي: تركيا، بلغاريا، ورومانيا، أوكرانيا روسيا، جورجيا وبناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولاً متوسطية لأنّ ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، ما عدا تركيا فهي دولة متوسطية حيث لها ساحل مطل على البحر المتوسط، تجدر الإشارة أيضاً إلى دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي: سلوفينيا، كرواتيا البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، هي دول لها ساحل على البحر الأدرياتيكي ثم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر الأدرياتيكي هو جزء من البحر المتوسط.

¹ - إبراهيم شريف، أوروبا - دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، مصر: مؤسسة الثقافية الجماعية، 1960، ص13.

وعليه، فإنّ الدول المتوسطية تقع في قارات ثلاث هي: آسيا، إفريقيا، أوروبا إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص، ومالطا، وبالمحصلة فإنّ الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، حسب ما توضحه الخريطة التالية:



المصدر: www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm, In Map of Mediterranean sea,

إذن، هناك عشرون دولة متوسطة وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، قبرص، مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا.

2- المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية:

يتمثل المعيار الاستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا، أو سياسيا، وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطة بالمعيار الجغرافي مرتبطة

على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

فإذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود 20 دولة متوسطية، فإن المعيار الاستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطية وفق هذا المعيار يتسع ويضيق وفقا ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي. من خلال هذا المعيار نجد أن هناك دولاً اعتبرت متوسطية "وليس متوسطية بالمعيار الجغرافي" لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، ولنشاطها المتوسطي والتي منها:

- **الأردن:** على الرغم أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.

- **موريتانيا:** لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي، فهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 ويضم كل من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وهي كلها دول متوسطية، إلا موريتانيا، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط، وتعتبر أيضاً طرفاً في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990، ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، وكل من البرتغال، إسبانيا فرنسا، إيطاليا، مالطا.

- **البرتغال:** تشكل البرتغال مع إسبانيا شبه جزيرة إيبيريا، وتعتبر البرتغال دولة أطلسية وليست دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الاتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأوروبية المتوسطية كمسار برشلونة 1995، وحوار 5+5 في 1990.

- **دول الخليج العربي:** صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلا أنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطية فلديها علاقات اقتصادية

قوية مع الإتحاد الأوروبي، وكما تم الإشارة إليها أثناء إطلاق المبادرة الإيطالية-الإسبانية سنة 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط، وكما ترتبط أيضا دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية.

وعليه، فإن المعيار الاستراتيجي يعتمد على ذكر نشاط وانخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي، أما المعيار الجغرافي يبقى له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

الجيوسياسية (La géopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعو السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات.

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض⁽¹⁾.

يشكل البحر المتوسط معطي وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة "المجال الحركة" والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات "آسيا أوروبا، إفريقيا" ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبهار الأخرى «بحر تزدهم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة (...).، إنه

¹- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية، بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر،

بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولاً جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به»⁽¹⁾.

لتأكيد على الأهمية الجيوبوليتكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابن (Morton Kaplan) إلى القول «أنّ مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالاً للجيل القادم أيضاً على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط»⁽²⁾، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كم منطقة مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدرديل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى. تعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبوليتكية المطبقة، لصاحبها العالم الألماني "فريدريك راتزل" وتتخلص آراءه في أن الدولة كائن حي، ينمو ويكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم أراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال، ومن أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا و"ألفريد ماهان" في الولايات المتحدة الأمريكية لقد قسم (ماكيندر) العالم إلى تقسيم جيوبوليتكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- **قلب الأرض:** يشمل أوروبا الشرقية، وروسيا الأوروبية والآسيوية.
- **الجزيرة العالمية:** تشمل ثلاث قارات هي أوروبا، آسيا، وإفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط
- **الهلال الخارجي:** وهو الهلال يغلق الجزيرة العالمية، ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، استراليا، وأضاف نطاق آخر وهو الهلال

¹- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 123، 1996، ص 250.

²- محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، العدد 4، 1980، ص 147.

الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند، والصين.

وفق هذا التقسيم وضع "ماكيندر" معادلته الشهيرة: من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. وبناء على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل قارة أفريقيا وآسيا، وأوروبا، ومن هنا فإن الذي يسيطر عليه يسيطر على العالم.

أما "ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى وعامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 10000 سنة⁽¹⁾. فصدق الجغرافي ايف لاکوست (Yve Lacoste) عندما وصف في كتابه (Géopolitique de la Méditerranée) «أنّ منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية»⁽²⁾، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية.⁽³⁾ فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي - الإسرائيلي، والنزاع التركي - اليوناني، القضية الكردية

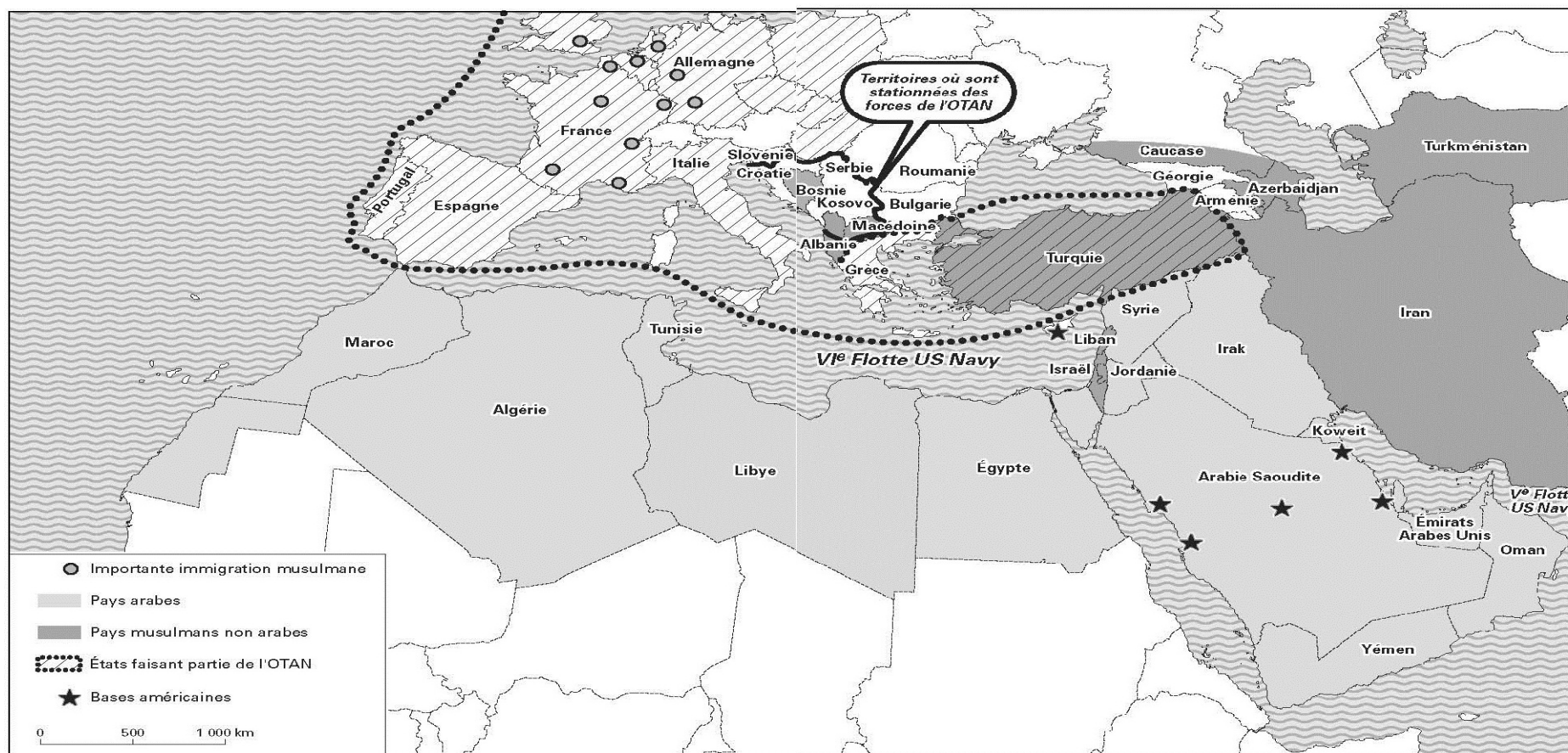
¹- Maurice Rieutard & Loitribot la spiére, **Le bassin méditerranéen enquête de sens**, Paris : Edition publisud, 2000, p15.

²- Yve Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2006, p480.

³-Rocio Méndez Aléman, **La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution ?** in : http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf , le 16/02/2013.

في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فمفهوم (Mare Nostrum) أي "بحرنا" الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية. ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف جديدة لحلف شمال الأطلسي، والخريطة التالية توضح جيوسياسية المتوسط :



Yves Lacoste, **la méditerranée**, Hérodote, N°103, 4/2001 in: <http://www.cairn.info/revue-herodote-2001-4page-3.htm> المصدر:

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق -غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي تتبأ به "صامويل هنتغتون" في حديثه عن صدام الحضارات. فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

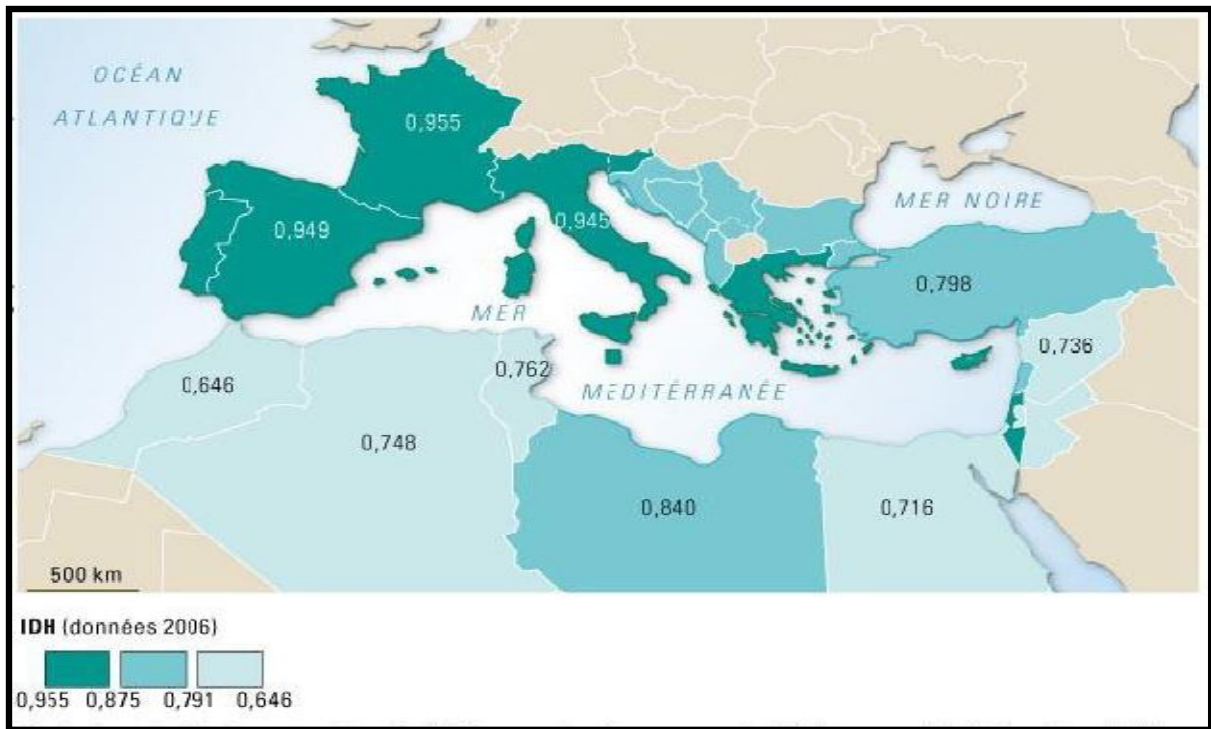
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول. فأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية.

من جهة أخرى لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية.

قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود أكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية عديدة. فهي فقيرة وغير متقدمة - باستثناء إسرائيل - ويترجم هذا الواقع اللامتكافئ أن دول الجنوب تابعة لدول المركز أي (الشمال) فالعلاقات بين ضفتي المتوسط تتلخص في معادلة: شمال

-جنوب أو الدول المتقدمة-الدول الفقيرة. وبلغت الأرقام يمكن أن نعبر عن هذا الواقع بين شمال وجنوب المتوسط، حيث الضفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط الدخل 19000 يورو لسنة، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط الدخل 1900 يورو لسنة⁽¹⁾، والخريطة التالية توضح مستوى التنمية البشرية في الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط:



المصدر: La méditerranée, espace de clivage ou d'échange.

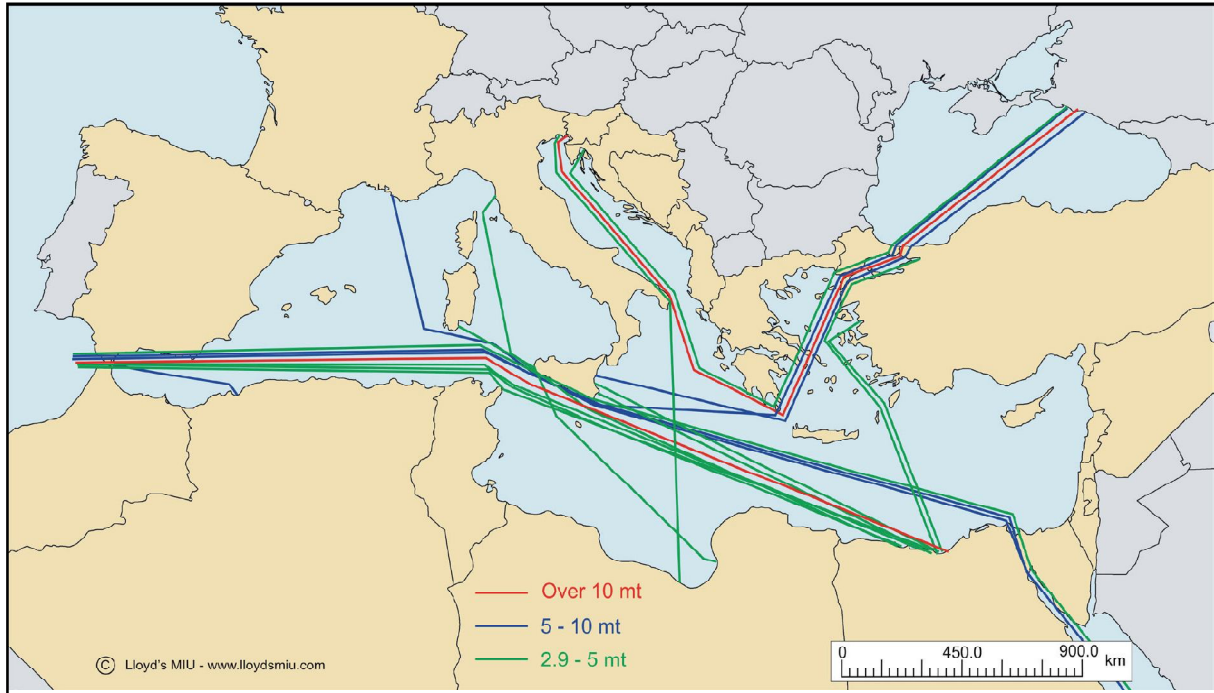
in <http://blog.crdp-versailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/la-méditerranée-cours-2012.pdf>
le 25/03/2013

فالبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أنّ التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى

¹ La méditerranée, espace de clivage ou d'échange, in <http://blog.crdp-versailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/la-méditerranée-cours-2012.pdf> le 25/03/2013

جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية... الخ ، حيث يحتوى على 7.5 % من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم⁽¹⁾ وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة⁽²⁾. البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا الخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرات النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة السويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما توضح الخريطة التالية:

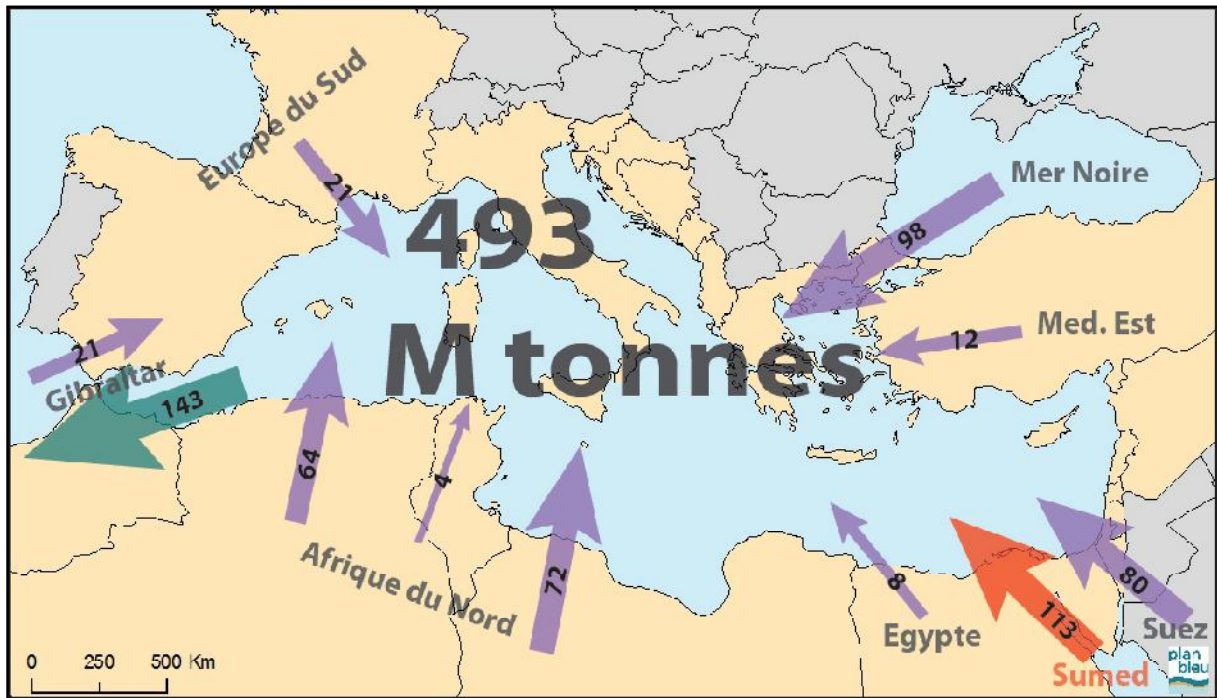


المصدر: Le plan bleu, **les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025**, Paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010, p15.

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط، على الموقع: www.sphio.rac-spa.grg/saphioara.pdf، يوم 2013/03/25.

² -Plan bleu, **Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025**, Paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010, p15.

لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامين 1997 و 2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7 % إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20%، وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا⁽¹⁾، والخريطة التالية توضح تدفق البترول في المتوسط لعام 2006 (مليون طن):



المصدر: Plan bleu, Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025, Op.cit, p15.

نظرا لأهمية هذه المادة (النفط) نجد القوى الكبرى تسعى دائما للاستحواذ عليها وتعمل على تأمين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط. ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتيجية كبيرة لشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد، والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوى أكدت أن أهدافها تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد

¹ - Plan bleu, Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025, Op.cit, p7.

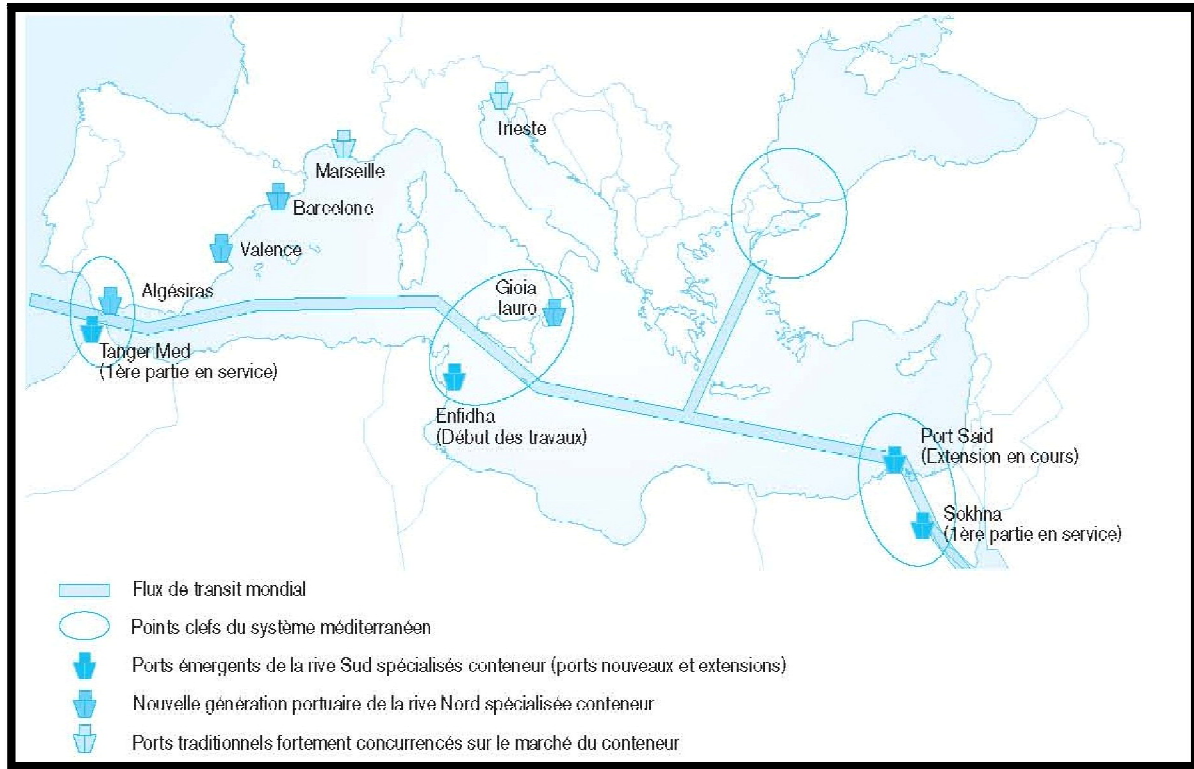
الحيوية، فالإستراتيجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية وهذا التركيز يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لعموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم: «علينا أن نعترف بأن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة»⁽¹⁾، لذلك سيبقى النفط ودائماً الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية، وهو ما يؤكد كتاب "حروب أمريكا ضد أوروبا" للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (ألكسندر دي لوفال) حيث يقول: «إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي، وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه»⁽²⁾.

ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (اسبانيا)، ميناء اسطنبول (تركيا)، ميناء سعيد (مصر)، ميناء تنجر ميد (المغرب) وهو ما يزال قيد الانجاز وتعتبر أيضا مضائق البوسفور والدردنيل، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي، كما توضحه الخريطة التالية⁽³⁾:

¹ - مايكل كليبر، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص12.

² - سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الفكر السياسي، العدد 18-19، ربيع-صيف 2003، ص62.

³ - Florent Laroche, **Un aperçu des infrastructures maritimes et terrestres dans le bassin méditerranéen**, in <http://www.imed.org/anuari/2010/foraticles/laroche- infrastructure.fr.pdf>, p4, le 25/03/2013



المصدر: Florent Laroche, **Un aperçu des infrastructures maritimes et terrestres dans le bassin méditerranéen**, Op.cit, p4

إنّ أغلب المضائق والقنوات تكون ذات أهمية اقتصادية, إذ أنّها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما. وفي وقت مضى فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف الرجاء الصالح والعالم الجديد، واسترجع مكانته بعد فتح قناة السويس في القرن العشرين وازدادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه. وتمثلت مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم إلاّ عبر المتوسط.

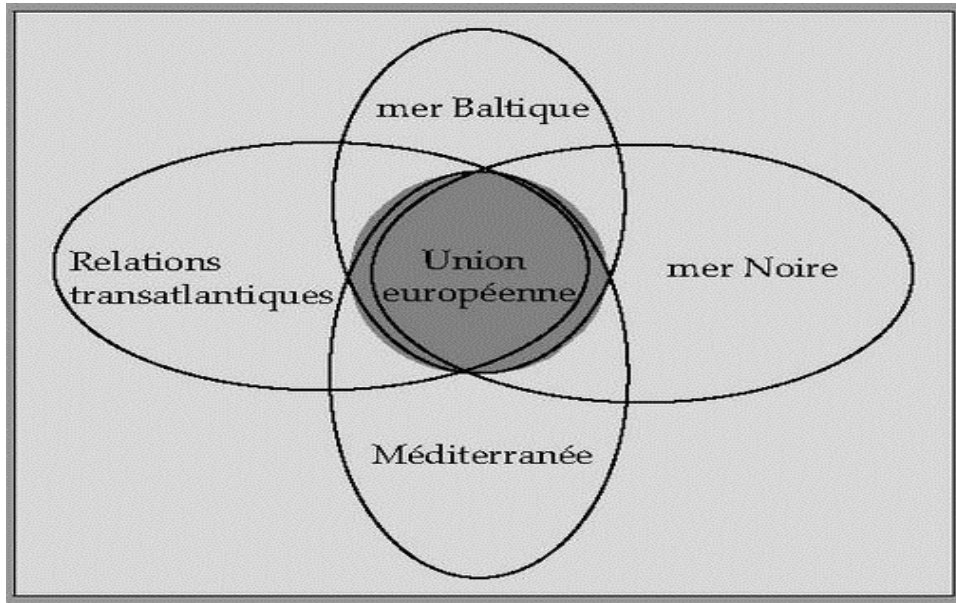
المبحث الثالث: المقاربات الأمنية في المتوسط.

دفع نظام ما بعد الحرب الباردة الذي عقب سقوط جدار برلين وتفكك الكتلة الشرقية إلى الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة في منطقة المتوسط، حيث سعت أوروبا لإيجاد دور إقليمي لها في المنطقة، وجعلها منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المتوسط، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مقاربة متعددة لأشكال التعاون تريد من خلالها ترسيخ وجودها في المتوسط، وتحاول الأفراد بدور الإشراف على أمن هذه المنطقة، على هذا الأساس أخذ الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا وأجندات أمنية خاصة بالمنطقة. وفي ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها المتوسط (الإرهاب، الجريمة الهجرة....) لم يبق للولايات المتحدة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلا الانشغال في التعاون الأمني في إطار حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر كذراع لتنفيذ سياسات هذه القوى خاصة الأمنية، وبهذا أصبح الأمن المتوسطي من أولويات الحلف بعد الحرب الباردة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب أصبح الحلف أكثر قربا من المتوسط من خلال تبنيه مقاربة أمنية جديدة في المنطقة، ومقابل ذلك تبدو الدول العربية المتوسطية بحالة أكبر من التشرذم والانقسام.

وعليه، سنتناول في هذا المبحث المقاربات الأمنية في منطقة المتوسط لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية نهاية بالمقاربة الأمنية الأطلسية.

المطلب الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.

قبل الحديث عن المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، فإنه من المهم الإشارة أولا إلى الدوائر الجيوسياسية للأمن الأوروبي، فالدوائر الأمنية لأوروبا متعددة فهي وسط فضاء كبير حيث العبور والاتصال ومفتوحة على كل الفضاءات: الفضاء الأطلسي المتوسطي، البحر الأسود، بحر البلطيق، كما يوضح الشكل التالي :



المصدر: Esther Brimmer, **Le voisinage de l'Union Européenne : sphère de sécurité, réseau de connections ou mariage de convenance ?** in : www.cairn.info/revue-politique-étrangère-2008-1-page25.htm , le 12/12/2012.

يعتبر الفضاء المتوسطي من أهم الدوائر الأمنية للإتحاد الأوروبي، حيث كان ومازال هذا الفضاء المكان المفضل لأوروبا لتطبيق سياستها الأمنية، ومع نهاية الحرب الباردة تزايدت مكانة هذه الدائرة ضمن المقاربة الأمنية الأوروبية، فالأمن الأوروبي وثيق الصلة بالبيئة الأمنية المتوسطية وهذا ما تأكده العوامل التاريخية، والجيوسياسية والأمنية.

ينظم الإتحاد الأوروبي علاقته مع الدول المتوسطية في إطار يعرف بـ "السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي"، ويقسم المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية: فالأولى منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كل من: تركيا ومالطا (قبل انضمامها للإتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغسلافيا سابقا، وعلاقات الإتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من السنة 2001 فيما تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام، المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كل من: الجزائر، المغرب وتونس، أما المنطقة الثالثة فهي

منطقة المشرق وتضم كل من: مصر، لبنان، الأردن، سوريا والسلطة الفلسطينية في بعض الأحيان إسرائيل⁽¹⁾.

وفق لهذا التقسيم المعتمد أوروبا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط يقسم هذا الأخير إلى متوسط شرقي يضم دول المشرق المتوسطية، ومتوسط غربي يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم إستراتيجيته وأجندته السياسية والاقتصادية والأمنية في توجهات الإتحاد الأوروبي ويعرف الإقليمين (الغربي والشرقي) بدول المتوسط في مواجهة الضفة الشمالية للمتوسط (الإتحاد الأوروبي)، وهو ما يعرف أيضا بعلاقات شمال/جنوب. وعليه فمنطقة المتوسط تحوي على الإتحاد الأوروبي كإقليم متكامل ومنسجم يقابله في الضفة الجنوبية إقليمين فرعيين: هما المغرب العربي والمشرق العربي، يفضل الإتحاد الأوروبي التعامل معها كأقاليم مجزأة. للإتحاد الأوروبي نظريتين تجاه المتوسط:⁽²⁾

- **الأولي:** أمنية محضة تعتبر المتوسط حدا للإتحاد الأوروبي يجب حمايته لضمان أمن واستقرار أوروبا، وهذا ما تمثله: "مقاربة الضفة الجنوبية للمتوسط".
- **الثانية:** تتمثل في اعتبار المتوسط مجالا جديدا للتعاون يوجب إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للجوار تتضمن جميع المناطق المحاذية للإتحاد من المغرب إلى روسيا.

1- أهمية المتوسط بالنسبة لأوروبا:

إضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي المميز والإستراتيجي لمنطقة المتوسط، زادت الثروات الباطنية من أهمية المنطقة كونها مخزونا للطاقة النفطية والغاز إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروات الطبيعية العديدة (الثروة السمكية...) ما جعل أوروبا ترتبط حيويًا بجنوب المتوسط خاصة إمداداتها من النفط الأتي عبر قناة السويس من

¹ - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص73.

² - Romano Prodi, **Discours sur la méditerranée, Louvain 26 novembre 2002**, Revue documents d'actualité internationale, N°2, 15 janvier 2003, pp72-75.

الضفة الجنوبية عبر البحر المتوسط. ولقد كان درس غلق قناة السويس بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية عام 1973 كبيراً لأوروبا حيث كلفتها خسارة كبيرة، ومع زيادة اعتماد أوروبا على نفط الخليج العربي زادت أهمية القناة بالنسبة لها، وهذا يبين أهمية قناة السويس والنفط العربي الآتي من الخليج العربي وشمال إفريقيا، وأهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا.

لقد اعتبر البحر المتوسط انطلاقاً من موقعه الجغرافي المتميز، وباعتباره ملتقى ثلاث قارات بخصوصيات حضارية وبشرية مختلفة، كمركز اهتمام القوى الكبرى خاصة تلك الواقعة على ضفته الشمالية، وذلك منذ الفترات الأولى من تاريخ البشرية وتميزت العلاقات بين الضفتين بالصراعات الدموية أحياناً، وبالتوصل والتبادل التجاري أحياناً أخرى.

بدأ الاهتمام باحتواء منطقة المتوسط وتجسد في السياسة الأمنية الفرنسية التي وضعها الرئيس الفرنسي الأسبق "ديغول" فيما عرف بسياسة «الاستكبار العالمي»⁽¹⁾ والتي أعلنت من خلالها فرنسا أن الأمن في حوض البحر المتوسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها الوطني، ثم بدأ التنسيق مع باقي الدول الأوروبية من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في المنطقة، وتؤكد هذا الاهتمام في التوجه الفرنسي في عهد الرئيس الأسبق "فاليري جيسكار ديستان" حيث اعتبر أن: «منطقة المتوسط تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية، لأن القوة التي ستسيطر على عمليات البحر المتوسط ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً»⁽²⁾.

إن الدوافع الأمنية الأوروبية تجاه منطقة المتوسط كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية والثقافية، حيث مثلت حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط وما نتج عنها من

¹ - Édouard Balladur et François Léotard, **Le livre blanc sur la défense**, Paris : union général d'édition, 1994, p122.

² - غازي فيصل حسين، اللاعبين الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى، مجلة أفاق عربية، عدد 12، 1991، ص71.

تدعيات خطيرة منعطفا رئيسيا للاهتمامات الأوروبية في المنطقة، لضمان تأمين إمدادات البترول، كما تولدت قناعة لدى الطرف الأوروبي بأن الأخطار التي تهدد استقراره أصبح مصدرها من جنوب المتوسط، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة والإرهاب، وأصبح هذا الهاجس يحكم التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين ضفتي المتوسط. هكذا أصبح حوض المتوسط يمثل منطقة ذات أهمية وفرص كبيرة لأوروبا لما يمثلته من تحديات معقدة تستدعي العمل ضمن إستراتيجية أمنية تعاونية شاملة.

2- السياسة الأمنية لأوروبا في المتوسط

حتى نفهم وبشكل أحسن المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، يبدو أنه من الضروري معرفة مسار العلاقات الأورومتوسطية، وهذا بالرجوع إلى تاريخ العلاقات بين المجموعة الأوروبية ودول حوض المتوسط.

منذ عام 1969 كانت العلاقات بين دول المتوسط (باستثناء إسرائيل) والمجموعة الأوروبية تكتسي دوما الطابع الاقتصادي المرتكزة على العلاقات التجارية والمالية فقامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت مع اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي عام 1969، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة 1972 لتشمل كل الدول المشاطئة للبحر المتوسط إضافة إلى الأردن وركزت السياسة المتوسطية الشاملة على الجانب التجاري فيما يخص تنقل البضائع التفضيلات التجارية، وإلى جانب التعاون المالي والتقني.

إن سياسة الجماعة الأوروبية تجاه المتوسط في إطار معاهدة روما عام 1958 التي حددت علاقة دول المجموعة الأوروبية مع جوارها الجغرافي (في إطار السياسة المتوسطية الجزئية ثم الشاملة) لم تعد تمثل الإطار الملائم لمسايرة التحولات الحاصلة على مستوى البناء الأوروبي (بسبب جوهرها الاقتصادي والتجاري على وجه

(الخصوص)⁽¹⁾، الأمر الذي جعل الجماعة الأوروبية تتبنى سياسة متوسطة متجددة لتطوير دورها الخارجي ابتداء من 1990 أي مع نهاية الحرب الباردة، وفي 1995 أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة الأورو-متوسطة.

تعتبر الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ بداية التسعينيات هي التي أجبرت أوروبا على مراجعة سياستها اتجاه المتوسط وهذه الأحداث تتمثل في: حرب الخليج 1990-1991 وانعكاساتها، الأزماتين الجزائرية واليوغسلافية وأثارها على المنطقة المتوسطية (1992-1993)، التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (1993) كلها أحداث أعادت حوض المتوسط إلى الواجهة ، بعدما كانت الأنظار مركزة على أوروبا الشرقية⁽²⁾.

لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و"التهديد"، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب.

يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003)، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا هي: الإرهاب الدولي الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة. تعكس هذه التهديدات الجديدة العابرة للحدود والأوطان، تحول الاهتمامات الأمنية للإتحاد الأوروبي حيث كان في السابق (أثناء الحرب الباردة) يركز على الخطر الشيوعي والتهديد العسكري السوفياتي، فكانت المقاربة الأمنية الأوروبية تركز على الأمن الصلب بالدرجة الأولى، أي العمل العسكري والمواجهة العسكرية. وفي هذا الخصوص تقول وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" التي اقترحتها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير

¹-Bichara Khader, *L'Europe et la méditerranée (géopolitique de la proximité)*, Paris, 1997, pp255-256

²- ياسر الخطيب، تزايد فرص المتوسطية في عهد ننتياهو، مجلة شؤون الأوسط، العدد 58، ديسمبر 1996، ص111.

سولانا وتبناها المجلس الأوروبي - رؤساء الدول والحكومات الأوروبية - في اجتماعه في ديسمبر 2003) «إن مفهومنا التقليدي للدفاع الذاتي (حتى الحرب الباردة وطوال مدتها) كان يقوم على أساس تهديد الغزو»⁽¹⁾.

لقد حظي البعد الأمني بأولوية على غيره من الأبعاد في الإستراتيجية الأوروبية، فقد انخرطت في تنظيمات إقليمية تعكس هذا البعد ألا وهي: تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (Nato) 1949، واتحاد أوروبا الغربية (Weu) تأسس عام 1954، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية (Osce) التي أعلن عن قيامها عام 1973، وتعمل أوروبا في إطار اتحاد أوروبا الغربية وفي إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية لمواجهة هذه التهديدات الجديدة.

مع نهاية الحرب الباردة عوضت معادلة شرق-غرب بمعادلة شمال-جنوب، حيث أصبح الجنوب مصدر الخطر والتهديد، فمع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة موسعة تتعدي النظرة التقليدية لمفهوم الأمن، فأصبح التركيز على الأمن اللين الذي يشمل التهديدات غير مباشرة: كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، المخدرات.... إلخ، ولمواجهة هذه التهديدات تبني الاتحاد الأوروبي إستراتيجية متعددة العناصر مبادرات تعاون وشراكة في كل الميادين. بمعنى آخر وضع استراتيجيات أمن متعدد العناصر تشمل كل مجالات العمل الخارجي، مناورات دبلوماسية، مساعدة اقتصادية عمل عسكري إن اقتضي الأمر، أي انتهاج مقاربة الأمن الشامل بمعنى المزج بين الأمن اللين والأمن الصلب⁽²⁾.

إن تغيرات بيئة النظام الدولي بعد الحرب الباردة والتطورات التي عرفها مفهوم الأمن جعل السياسة الأوروبية تتجه نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون الإقليمي يتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين وذلك بالانتقال من

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص134.

²- نفس المرجع.

السياسة الشاملة إلى السياسة المتوسطية المتجددة والتي تعرف أيضا بمسار برشلونة عام 1995 أو الشراكة الأورو-متوسطية وهذا الأخير يعتبر بداية تحول أوروبي نحو الاهتمامات والانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية في المتوسط تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة، واعتناق مفهوم الأمن الشامل الذي يستند إليه مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، والتي اعتمدت على منطق السلال الثلاث التي ارتكز عليها مشروع هلسنكي^(*) عام 1975. وبذلك يمكن اعتبار مسار برشلونة بمثابة البداية الحقيقية للشراكة الأورو-متوسطية في جميع المجالات وخاصة المجالات الأمنية، حيث فيه حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو في المنطقة، وتشمل خطة الشراكة مختلف جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾، تم صياغة أهم المحاور التي تساعد على تطوير المنطقة في جميع المجالات وتتمثل هذه المحاور في:

– **المحور السياسي الأمني:** ويقوم على أساس التركيز على "قيم مشتركة" لإقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، ويكون ذلك بتبني مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومواجهة المخاطر الأمنية التي تتعلق بنزع السلاح والسيطرة على التسليح وانتشاره، والتعاون الجماعي على مكافحة الإرهاب.

– **المحور الاقتصادي والمالي:** يرمى إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة حرة، ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة من خلال الاستناد إلى مبادئ اقتصاد السوق وهو الأمر الذي حدا بالاتحاد الأوروبي إلى اقتراح دعم مالي لهذه الدول (دول الضفة الجنوبية للمتوسط) وهذا ما تجلي في برنامجي ميذا 1 وميذا 2 .

* - مؤتمر انعقد في هلسنكي عاصمة فنلندا في 1975، برز المشروع بعد مصادقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والدول الأوروبية (ماعدا ألبانيا) على إعلان يتضمن مجموعة معايير وقواعد تنظم السلوك السياسي الدولي خلال تلك الحقبة لإنهاء الصراع شرق-غرب من حيث بنيته ارتكز على 3 سلال: سلة السياسة والأمن، سلة الاقتصاد والمالية، والسلة الثقافية الاجتماعية والإنسانية.

¹ - **الاتحاد من أجل المتوسط**، على الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/behoth/mouzmat3/euromed/sec1.doc-cvt.htm>، يوم 2013/05/9.

– **المحور الاجتماعي - الثقافي:** يختص بالأمور الاجتماعية والثقافية حيث ينص على تنقل الأفراد بين الدول، وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون اللامركزي، وفيما يخص القضايا الثقافية فقد ارتكزت حول التقريب الثقافي واحترام الثقافات، واحترام حرية الدين.

ونظرا لخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة المتوسط من: الهجرة غير الشرعية، المخدرات.... أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين للتدخل السريع في منطقة المتوسط وهي: أوروبور (Eurofor)^(*) وأوروبافور (Euromafor)^(**) وذلك لحماية أراضي الدول الأوروبية من تهديدات جنوب المتوسط. فالتصور الأوروبي للأمن يقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد، بمعنى العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة لأن التهديدات التي تواجهها القارة تجد مصادرها خارج أوروبا⁽¹⁾.

لقد تم التأكد على البعد الأمني في العلاقات الأوروبمتوسطية بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وأصبحت ظاهرة الإرهاب محور تفكير وعمل جميع الدول، وعلى إثري هذه التطورات التي عرفت البيئية الدولية بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، استكملت السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بسياسة الجوار والتي تعرف بـ "سياسة الجوار الأوروبية" التي تم بلورتها عام 2003، وتسعي هذه السياسة إلى بناء الأمن والاستقرار في الجوار من شرق أوروبا وجنوب المتوسط، وارتكز المحور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية سواء من ناحية الهجرة السرية أو الجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي سنة 2008 ظهر الإتحاد من أجل المتوسط إلى حيز الوجود، وكان يهدف هذا المشروع إعطاء مسار برشلونة دفعا جديدا، والإتحاد مبني على

* - أوروبور: عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية ولها قدرة سريعة وسهلة التطور، مقر قيادتها بفلورنس الإيطالية.

** - أوروبافور: وهي قوات بحرية - جوية، يوجد مقر قيادتها في فلورنس الإيطالية.

¹ - عبد النور عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سالف الذكر، ص 134.

أهدف وأسس إعلان برشلونة لبناء السلام والاستقرار والأمن، وبذلك يكون الإتحاد الأوروبي مهندس المشاريع والمبادرات المتوسطية، وصانع السياسات الأمنية في المتوسط، والتهديدات الأمنية تصوغ وفق المقاربة الأوروبية، في حين أن الأطراف التي تصنع لها هذه المشاريع والمبادرات تتمثل في الدول الضفة الجنوبية للمتوسط وهي الدول العربية المتوسطية (ماعدا إسرائيل) التي تبدو بحالة التشرذم والانقسام.

فعلى الضفة الجنوبية لا توجد أية بنية أمنية عربية ومنطق العمل أو التحرك الفردي (كل لنفسه) هو السائد⁽¹⁾.

وانطلاقاً من اصطباغها بطابع أمني فإن المبادرات الأوروبية باختلاف أهدافها يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف "بنظام الأمن التعاوني" الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن "المتبادل" أكثر من الأمن "الذاتي" بحيث يكون فيه التعاون شاملاً لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، والتنمية المستدامة وقضايا البيئة (قضايا الأمن بمفهومه الناعم)⁽²⁾.

فيقوم التصور الأوروبي للأمن على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية لمواجهة التهديدات. يقول الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن والدفاع للإتحاد الأوروبي "خافير سولانا": بالرغم من الترسنة الباهرة التي يمتلكها الإتحاد الأوروبي من أدوات القوة الناعمة كالحوار السياسي، والعلاقات المالية والتعاون من أجل التنمية الدولية يقول "سولانا" إلا أنه لا يجب أن نستبعد الوسائل العسكرية بهدف اجتثاث أو على الأقل تقليص دور العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار، يقر "سولانا" بإمكانية المزج بين المقاربة

¹ - عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سالف الذكر، ص236.

² - سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته وصفاته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، صيف2008، ص25.

الأمنية المستندة إلى القوة الصلبة والمقاربة المستندة إلى القوة الناعمة دون تغليب هذه على تلك لتحقيق سلم دائم وأمن شامل⁽¹⁾.

فإذا كان الإتحاد الأوروبي يعترف بالمفهوم الموسع للأمن ووصل إلى تبني مقاربة أمنية تعاونية شاملة في الفضاء المتوسطي، إلا أنه فشل داخل بيته حيث لم يصل بعد إلى تحقيق سياسة أمنية مشتركة، وعليه تجدر الإشارة إلى أن التنسيق الأوروبي في مواضيع السياسة الأمنية المشتركة عرف تباينا في المواقف من طرف دول الأعضاء فنجد توجهات واهتمامات مختلفة داخل البيت الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية الخارجية وهذا الاختلاف كبح جهود المنظمات الأمنية من تحقيق الوصول إلى وضع سياسة دفاعية أمنية مشتركة.

فيما يخص توجهات الدول داخل الإتحاد الأوروبي فنجد ثلاث توجهات محورية:⁽²⁾

– **المحور الألماني:** الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطي والشرقية، وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في الجوار الشرقي لألمانيا.

– **المحور البريطاني:** المتمسك بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا تهتمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في منطقة جنوب المتوسط.

– **المحور المتوسطي:** المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجهها متوسطيا.

هذه الاختلافات داخل البيت الأوروبي تعكس أيضا طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية التي تتسم بمزيج من مظاهر التعاون والتنافس.

¹-التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، على الموقع: www.startimes.com/f.aspx?t=27804183

يوم 2013/06/07.

²- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مرجع سالف الذكر، ص210.

يعود الخلاف الحقيقي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الرؤية الأمريكية التوسعية والتي تسعى إلى إرساء الهيمنة الأمريكية على منظومة العلاقات الدولية وذلك باعتمادها على عدة آليات منها: منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، المنظمة العالمية لتجارة، صندوق النقد الدولي، وحلف الشمال الأطلسي، وبين المساعي الأوروبية التي تهدف إلى لعب دور قوي في مسرح السياسة الدولية.

ترى أوروبا بأنّ الحلف الأطلسي هو العائق أمام هذا الطموح لأنه يعرقل المساعي الأوروبية نحو الانتقال من السياسة الدنيا (الاقتصادية، الثقافية،...) إلى أمور السياسة العليا (السياسة الخارجية والأمور الدفاعية والأمنية)⁽¹⁾.

ومسألة الأمن في المتوسط تهم أيضا فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نظرها يعتبر الفضاء المتوسطي فراغا استراتيجيا لا بد من ملئه في عالم ما بعد الحرب الباردة وذلك على أساس عملية الهيمنة والزعامة الأمريكية لهذه المنطقة ولباقي العالم.

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط.

أصبحت مسألة الأمن في المتوسط تهم أيضا فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والحديث عن الأمن المتوسطي يجب أن يبدأ بالضرورة من نقاش المقاربة والسياسة الأمريكية في المنطقة، رغم أنها ليست بلدا محاذيا للمتوسط لكنها القوة العظمى الأولى في العالم وبالتالي الدولة الوحيدة التي تمتلك فعليا إستراتيجية ذات أبعاد عالمية، ولأن البحر الأبيض المتوسط له أهمية جيوسياسية واقتصادية باعتباره شريان رئيسي لامتداد النفط من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممر بحريا للتجارة العالمية، فكان دائما محل تنافس بين القوى العالمية وأحد أهم المناطق التي طبقت فيها الإستراتيجيات الأمنية لهذه القوى.

¹- الهواري أنور، الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997،

في فترة الحرب الباردة كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط عبر منظمة حلف شمال الأطلسي والأسطول السادس لتأمين مصالحها الحيوية والدفاع عنها، وتعتقد أمريكا أن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط وهي التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة اقتصاديا وعسكريا، وفي إطار الصراع شرق غرب بزعامة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية كانت منطقة المتوسط أحد أهم المناطق التي طبقت فيها المقاربات الأمنية للقوتين العظميتين كونها منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية.

من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية كانت مقاربتها الأمنية شاملة، أي تشمل كل المناطق التي يعتقد أن الإتحاد السوفياتي قد يتوغل فيها، وكان الاهتمام الأكبر للأمريكيين منصب على المتوسط الشرقي كونه الأقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان والشرق الأوسط، وكونه الأقرب من المعسكر الشرقي - الشيوعي.

إن المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط طوال الحرب الباردة تركز على المتغير العسكري بالدرجة الأولى وقد سيطرت مفاهيم: "الردع"، "سباق التسلح"، "الحرب النووية" "احتواء الطرف الآخر"، على المقاربات الأمنية، وهي من مفاهيم المعجم الواقعيين للأمن.

فعلي الرغم من تراجع عوامل الصراع الإستراتيجي الأمريكي - الروسي في حوض المتوسط منذ بداية التسعينات، إلا أن المسرح المتوسطي ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة بين المجال الأطلسي والشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي، وآسيا الوسطي وهي حلقات إستراتيجية متتالية يشكل فيها المتوسط حلقة وصل هامة.

مع نهاية الحرب الباردة، بقيت الإستراتيجية الأمريكية في حوض المتوسط تتحرك بنفس الخلفيات تقريبا فعلي الرغم من زوال الخطر الشيوعي لم تتنازل الولايات المتحدة

الأمريكية عن الدور الذي لعبته في هذه المنطقة بل عمدت إلى تقوية هذا الدور وضمان تواجدها الدائم في المتوسط وذلك لأهداف رئيسية:

- الانتقال من احتواء الإتحاد السوفياتي سابقا إلى احتواء دول الإتحاد الأوروبي وتحجيم دورها في المنطقة.
- ضمان أمن إمدادات النفط الآتي من الخليج العربي وشمال إفريقيا.
- ضمان أمن إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.
- مراقبة المجال البحري للمتوسط كونه معبرا رئيسيا وحيويا لتحرك القوات الأمريكية.

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط تتطرق من الوضع الدولي الجديد وهذا الوضع تتحكم فيه مجموعة من المحددات كالتعاون، الثورة التكنولوجية، الاعتماد المتبادل، التنافس الاقتصادي، وهذا إلى جانب التطورات التي عرفها مفهوم الأمن مع توسيع أبعاده ومستوياته فكان للبعد السياسي، والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للأمن وزن كبير في البيئة الدولية الجديدة، وما يميز الولايات المتحدة الأمريكية هي قدرتها على إعادة التنظيم والتكيف المستمر مع البيئة الدولية.

في عام 1993 بعد تولي بيل كلنتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية شرعت الولايات المتحدة في بلورة نظرية أمنية جديدة قائمة على عدم الاطمئنان لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أعلنت الإدارة الأمريكية ما يعرف بإستراتيجية الارتباط (Engagement Strategy) التي ترمي إلى تحقيق الأمن بواسطة الدبلوماسية الفاعلة والقوة العسكرية المتفوقة، ودعم الرخاء الاقتصادي على ضوء نظرية نشر الديمقراطية الغربية في العالم وتتضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلنة في عام 1997 بمبادئها وأهدافها الواضحة نظريات الهيمنة وقيادة العالم وتحكيم النظام الديمقراطي الغربي وصولا إلى حرية السوق والعولمة، ومن ثم الحكومة العالمية⁽¹⁾.

¹-محمد لمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، ط1، الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،

ساهمت نظرية "نهاية التاريخ" لفوكوياما في تثبيت القيادة والزعامة الأمريكية للعالم أما نظرية "صدام الحضارات" لهنتغتون سمحت بإيجاد عدو جديد وهو "الجنوب" ويحاول الغرب إعطاء التهديد الآتي من الجنوب صبغة شاملة أي، دول الجنوب ككل ولكن يبقى العالم الإسلامي في مقدمة الخط، ويلتقي مضمون الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 مع مضمون "صدام الحضارات".

بعد هذه الأحداث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطر والتهديد في مصدر وطبيعته قد تغير عن المخاطر السابقة، فالإرهاب والجماعات التي تأويه، وأسلحة الدمار الشامل المنتشرة بالعالم أصبحت هي الخطر، لذا فأسلوب مواجهة هذا الخطر يجب أن يتغير ومن أجل تفادي كارثة مثل أحداث 11 سبتمبر وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الضربة الوقائية والإستباقية الوسيلة الأمثل للقضاء على أعدائها. وتقوم الضربة الوقائية على منع العدو من فعل التهديد أي ضرب الخصم قبل مبادرته هو، أما الإستباقية تقوم على توجيه الضربة ضد قوات الخصم الذي يستعد لهجوم فعلي وتعتبر الحرب على أفغانستان والعراق مثالان عن الحرب الوقائية والإستباقية ولقد أكدت لنا أحداث 11 سبتمبر 2001 أنّ الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في المقاربة الأمريكية الجديدة وهذا دون التقليل من أهمية القوة الناعمة التي تقوم على قوة الأفكار كالديمقراطية وحقوق الإنسان والرأي العام والتعليم.

يعتبر جوزيف ناي أول من استعمل مفهوم القوة الناعمة في مقال له عام 1990 عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والإيديولوجية في جذب الآخرين بإتباع الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها أقل تكلفة من القوة العسكرية (القوة الصلبة)، إن تركيز ناي على الجانب الثقافي والقيم الأمريكية يلتقي مع دعوة النظرية الواقعية في السياسة الدولية في الاستعمار الثقافي الذي يعتبره أشهر علماء نظرية الواقعية السياسية "هانس مورغانتو" أرخص وأكثر فعالية وخطورة من الاستعمار العسكري⁽¹⁾.

¹ - أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، على الموقع:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=220895.aid=41 يوم 2003/06/06.

لقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "الفوضى الخلاقة" في سعيها للسيطرة الكاملة على المتوسط الشرقي ويمثل "روبرت ساتلوف" المدير التنفيذي لمؤسسة "واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة وأول من استخدم هذا المصطلح في مقالة تحليلية له بتاريخ 15 مارس 2005⁽¹⁾، لعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها: «حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث»⁽²⁾. وعليه، يرى أصحاب هذه النظرية أن الأوضاع الداخلية لبلدان منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى تحول شامل ولكن هذا التحول يكون عبر التدمير الخلاق بمعنى تشجيع الغليان وعدم الاستقرار، ومن ثم إزالة كل ما يقف أمام المشاريع الأمريكية ومصالحتها.

ولقد ساهم التوسع الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة في تنويع آليات التدخل الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم، هذا دون إلقاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها الضامن المباشر لمحافظة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها الدولية ومن ثم على مكانتها في منطقة المتوسط، وتضاعفت الاهتمامات الأمريكية بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اتخذتها ذريعة للتقرب من المنطقة عسكرياً وأمنياً بحجة حماية الأمن الدولي من الإرهاب، وتركز الولايات المتحدة الأمريكية على مقاربة الأمن الدولي وحماية الأمن الجماعي وهو الأمر الذي يسمح لها بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية في كل مناطق العالم، وتصبغ التهديدات الأمنية الخاصة بها بصبغة العالمية كما هو الحال لظاهرة الإرهاب.

تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط وفق مقاربة أمنية متعددة المضامين والأبعاد: سياسية، اقتصادية وعسكرية، وتسعى من خلال هذه المقاربة ربط

¹ - هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، مصر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2008، ص58.

² - ياسر حسن تامر، الفوضى الخلاقة: الأسس النظرية والفكرية، على الموقع www.albidapress.net/newsphractions.niew www.albidapress.net/newsphractions.niew، يوم 2013/06/03.

دول المنطقة بعلاقات تعاون وشراكة تسهل لها مهمة التواجد في المنطقة مع ضمان أمن مصالحها.

ترتكز المقاربة الأمنية الأمريكية في بعدها السياسي على نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتمثل الديمقراطية الليبرالية إحدى أهم وأبرز القيم الأساسية للمنظومة القيمية للنظام الدولي الجديد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة والديمقراطية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي ضرورة يجب نشرها عبر مختلف أنحاء العالم، الأكيد أنّ المتوسط حظي بنصيب من استراتيجيه نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية عبر بوابة مشروع الشرق الوسط الكبير، حيث نظر المشروع الأمريكي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى واسيا الوسطى، وتتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى تاجكستان - عبر المتوسط - على أنه مخزون للنفط العالمي، ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية بهذه السيطرة على دوله وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديدة⁽¹⁾، وتشكل الديمقراطية أحد المداخل الأخلاقية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية توظيفها لتبرير عدوانها على العراق (2003)، فتم الربط بين الديمقراطية كقيمة، مع مبدأ الحرية كغطاء معياري وسياسي لاحتلال العراق⁽²⁾، وفي 2011 عرف العالم العربي موجة من الاضطرابات والتي عرفت بـ "الربيع العربي" بداية من تونس وبعدها مصر، وليبيا وسوريا تنادي شعوبها بتغيير الأنظمة والتحول الديمقراطي، وهناك من اعتبر هذه التطورات التي يشهدها العالم العربي سوي مشهد لمخطط الهيمنة الأمريكية الجديد.

وعلى مستوى البعد الاقتصادي للمقاربة الأمنية الأمريكية في المتوسط، شهدت المنطقة دخولا اقتصاديا أمريكيا قويا بعد تراجع العامل الأيديولوجي الذي كان سائد أيام

¹ - لقاء المكي، العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات، على الموقع:

http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1642331_151.pdf، يوم 2013/06/06

² - أمحمد برقوق، احتلال العراق والديمقراطية المستحيلة، على الموقع:

www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3086.html، يوم 2013/06/05.

الحرب الباردة، وذلك كخطوة أمريكية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية (التجارية) مع دول المتوسط الشرقي والغربي وذلك بطرحها مشاريع ومبادرات اقتصادية واضحة.

لقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع اقتصادي إلى دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) في إطار ما يعرف بمبادرة ازنشآت نسبة إلى وكيل الوزارة الخارجية لشؤون الاقتصادية "ستيوارت ايزنشآت". وفي إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو- اقتصادية العالمية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 مشروع للشراكة مع الدول الثلاثة. وتتص المبادرة على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من المغرب، الجزائر، تونس من جهة أخرى مستبعدة على الأقل في مرحلة أولى كل من ليبيا وموريتانيا⁽¹⁾، وتهدف المبادرة إلى: ⁽²⁾

- إلغاء الحواجز التجارية.
- حرية التدفقات الاستثمارية.
- تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة.
- تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكي - مغربية .

لقد ساد الاعتراف الأمريكي لأوروبا - فرنسا - على وجه الخصوص بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالميتين الثانية والباردة. إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفية التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغربية على اعتبار أنه عكس الرهانات الإستراتيجية، فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا

¹ - Abdenour Benanter et autres, **La méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation**, Algérie : CREAD, 2003, P86.

² - Ibid., P 87.

حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتيجيين⁽¹⁾ ويعتبر البعض أن المبادرة الأمريكية الموجهة للدول المغاربية ما هي إلا رد فعل على المشروع الأوروبي المتمثل في الشراكة الأورو متوسطية الذي طرحه الاتحاد الأوروبي عام 1995 في إطار مسار برشلونة.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية انتهاز "سياسة متزنة" في جهة غرب المتوسط تجاه المغرب والجزائر، وهدفها اللعب على وتر صراع الزعامة بين الجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية عبر بؤرة الصحراء الغربية فالوضع القائم في المنطقة كما هو يخدم المصالح الأمريكية في المتوسط الغربي⁽²⁾.

على صعيد الشرق الأوسط سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة ترتيبات اقتصادية من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية. وتقدم مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية المساعدة والتدريب والدعم للجماعات والأفراد الساعين بكل جهد إلى تحقيق تغيير إيجابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولقد نشطت مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2002، وساهمت بأكثر من 600 مليون دولار لما يزيد عن 1000 مشروع تديرها مكاتب المبادرة في واشنطن، وتونس، وأبو ظبي⁽³⁾، وفي 2003 طرح الرئيس بوش مبادرة جديدة أعلن فيها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة منطقة التجارة الحرة مع دول الشرق الأوسط، وتهدف المبادرة إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال فترة عشر سنوات وأن ذلك سيتم من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع دول المنطقة دولة تلو أخرى حتى يتم في النهاية وضع هذه الاتفاقيات المنفردة في صورة اتفاق إقليمي شامل لتحرير التجارة بين

¹-Abdenour Benanter et autres, **La méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation**, Op.cit, P 88.

²- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سالف الذكر، ص83.

³- مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، على الموقع: www.arabic.mepi.state.gov/fact-sheets.html ، يوم 2013/06/06.

الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط⁽¹⁾ وكل هذه المبادرات مهدت الطريق لإعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004 والذي يمتد من موريتانيا وصولاً إلى باكستان، ويرتكز هذا المشروع على التحول الديمقراطي، والانفتاح الاقتصادي، وتهدف جميع هذه المبادرات إدخال منطقة الشرق الأوسط في شبكة من الترابطات التجارية الاقتصادية تكون إسرائيل محور هذه الشبكة كونها الضامن الرئيسي للمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وتتلخص المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط في بعدها العسكري في إيجاد أدوار أمنية جديدة لكل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي، تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة على اعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية ويعتبر كل من الأسطول السادس وحلف شمال الأطلسي آليات التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط.

► الأسطول السادس الأمريكي:

يعتبر الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكري الحامية للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنه يجسد التواجد البحري الأمريكي الدائم في حوض المتوسط. ومنطقة عملياته البحر الأبيض المتوسط ومقر قيادته في نابولي (إيطاليا).

لقد كانت مهامه الأمنية والعسكرية في ظل الحرب الباردة تنحصر في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي، والتجسس على التحركات السوفيتية، وبعد نهاية الحرب الباردة أسندت إليه أدوار أمنية جديدة منها:

- ضمان عبور الناقلات النفطية في حوض المتوسط.
- مراقبة حركات القوى النووية فرنسا، أوكرانيا، روسيا.

¹⁻ مغاوري شلبي على، المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط، على الموقع: www.digital.abram.org/eg/article.aspx، يوم 2013/06/06.

- مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول الجوار، كالنزاع التركي اليوناني في بحر إيجه، وكذلك النزاع القبرصي.

► حلف شمال الأطلسي:

انشأ الحلف عام 1949 بين الدول الغربية في فترة الحرب الباردة، وكانت أولى مهام الحلف هي حماية أوروبا من الخطر الشيوعي ومنافسة النظام الدفاعي الاشتراكي المعروف بـ "حلف وارسو".

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الوقت مناسب لتغيير بعض أهداف الحلف، فطلبت بعقد مؤتمر في روما 1991 يحتوي على جدول أعمال مناقشة "المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف"، والذي يهدف إلى تطوير الاستقرار في منطقة الأطلسي والمتوسط، وهنا برزت إشكالية "خارج المنطقة" التي تعطي للحلف حق التدخل خارج مجاله التقليدي، (مثال: أفغانستان وليبيا) وبهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على استمرار الحلف وإبقاءه كآلية في يدها من أجل ضمان تواجدتها في منطقة المتوسط، ودورها الفاعل، من خلال ربط الأمن الأوروبي الأطلسي بالأمن المتوسطي وهنا يبرز إعاقة الدور الأوروبي في المنطقة.

فبعد نهاية الحرب الباردة وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف إلى الجار القريب (شرق أوروبا) لمساعدة هذه الدول على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار مع العمل على إدماجها في الإقليم الذي تعيش فيه، ثم أستاذت التجربة بعد ذلك مع دول الجوار أي دول جنوب المتوسط حيث أطلق مبادرة حوار معها في عام 1994 وبدأ الحوار مع كل من: مصر، إسرائيل، المغرب، تونس، ولحققت فيما بعد الجزائر، الأردن، موريتانيا ثم تحول بعد ذلك من الحوار إلى شراكة وتعاون كامل مع دول المتوسط وما وراءها من دول الشرق الأوسط الكبير من المغرب حتى أفغانستان.

في الإطار الكلي للمقاربة شهدت الخيارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثلاث تحولات كبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، فبعد تلك الحرب

وضعت أوروبا في قمة أولويات الأمن القومي الأمريكي، وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي انتقل التركيز على منطقة الشرق الأوسط مدعوما بالغزو العراقي للكويت، وشهد العقد التالي تزايد التورط الأمريكي في هذا الشرق وبلغ ذروته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب العراق عام 2003، والموجة الرئيسية الثالثة من التحولات أتت بعد الانسحاب الأمريكي من العراق إذ جرى وضع أوروبا والشرق الأوسط في مكان أبعد ضمن دائرة الاهتمامات الأمريكية لمصلحة ما عرف "بحقبة آسيا" التي يقصد بها تركيز الاهتمام الأمريكي على منطقة آسيا الباسفيك، ولاقيانوس، إضافة للهند⁽¹⁾. على الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على التأكيد على استمرار دورها في أوروبا والشرق الأوسط حيث ستضطر للتعامل مع أزمات مختلفة في هذا الإقليم الذي يشهد جناحه المتوسطي (جنوب المتوسط) أحد أكثر فترات غليانا وتوترا مع أحداث الربيع العربي.

وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبني إستراتيجيتها الأمنية على نظريات ومقاربات علمية لها مصادرها الوطنية التي تتماشى والمصالح الأمريكية في العالم، وانطلاقا مما سبق نجد أن أمريكا تتخذ نظرية أو مقارنة ما لتحقيق خطوة من خطوات إستراتيجيتها، ثم تستبدل بعد ذلك بنظريات ومفاهيم ومقاربات أمنية أخرى تواكب التطورات والمتغيرات الجديدة. فصيغة المفاهيم، والنظريات والمقاربات، واستخدامها، علم وفن تتميز بها القوي العظمي عبر التاريخ.

المطلب الثالث: المقاربة العربية للأمن في المتوسط.

تتحدد المنظومة العربية جغرافيا من موريتانيا غربا إلى الخليج شرقا، وتتشارك في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والاقتصادية، فمن الناحية الجغرافية تمثل البلدان العربية باستثناء الصومال وجيبوتي إقليما ممتدا⁽²⁾.

¹ - عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة الأمريكية تعزز قدراتها في المتوسط، على الموقع: www.aljazeera.net/writers/pages/3e5066aa، يوم 2013/06/04.

² - جميل مطر على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص36.

تاريخياً ظهرت هذه المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية في شكلها الإقليمي المؤسساتي من خلال منظمة الجامعة العربية، وفي شكلها الفكري من خلال مشروع الوحدة العربية والقومية العربية، وتشكل وحدة سياسية ما بين الدول العربية مبنية على أساس التكتل لبناء توجه أمني مشترك لمواجهة التهديد الأمني القومي لمجموع الدول العربية والمتمثل في السيطرة الأجنبية خاصة إسرائيل، غير أن تحول العلاقات العربية إلى السلام مع إسرائيل (مصر، الأردن، لبنان)، واستقلال الدول العربية الذي سار وفق حسابات القوى الأجنبية أدى كل ذلك إلى استكمال حلقة نهاية مفهوم الأمن القومي العربي.

ويعتبر الفضاء المتوسطي مخبر للنظريات والمقاربات الأمنية للقوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فهذه المقاربات تتنافس لتكون المدخل التحليلي للنظام المتوسطي لفترة ما بعد الحرب الباردة وتنوع هذه المقاربات ما بين مقاربات أمنية وجيوسياسية وجيواقتصادية، وأمام هذه المنافسة يكتفي الطرف العربي بتبني واستهلاك المقاربات والنظريات والمفاهيم، فعلى غرار الأمن في المتوسط، فإن الأمن العربي يستلزم الحديث عنه بصيغة الجمع بمعنى (أمن وطني + أمن وطني = أمون) وليس أمن قومي عربي، وهذا لا يعني عدم وجود منظومة أمنية عربية فقط، بل الاختلاف أيضاً يصل حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان العربية، وأصبحت العلاقات البينية تحكمها توترات، وغياب الثقة والشك في النوايا، وهكذا يبدو المشهد السياسي العربي متطابقاً والفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية كانتية⁽¹⁾.

¹- عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 159، ربيع

أدى الخلل حول تصورات أمنية مشتركة، تباين مدركات التهديد، والمصالح المتضاربة والمخاوف الأمنية المتبادلة إلى غياب مقاربة أمنية عربية مشتركة⁽¹⁾، وغياب التصور الموحد للأمن العربي فصح المجال أمام التدابير الأمنية الأوروبية والأمريكية والأطلسية لإعادة هيكلة المنطقة في سياق يسرته الخلافات والانقسامات العربية- العربية وهكذا يواجه العالم العربي مشاريع إقليمية في سلسلة من المبادرات والحوارات الأمنية برعاية أوروبية أو أطلسية تثير التساؤل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول العربية متفرقة من أجل تحقيق أمن واستقرار منطقة المتوسط. وعلى هذا الأساس، لم يتم التوصل بعد في الضفة الجنوبية إلى مستوى الإقليمية (Régionalisation) الناجحة، أو إلى أي ملامح لتشكيل أي بنية أمنية عربية، لأن منطق التحرك الفردي هو السائد⁽²⁾، وبالتالي لا يمكن الحديث عن المقاربة العربية للأمن في الفضاء المتوسطي في ظل غياب وعي أمني عربي مشترك، وغياب التصور الموحد للأمن القومي العربي.

إن غياب المقاربة العربية للأمن في الفضاء المتوسطي تعود لجملة من الأسباب:

- البيئة الأمنية العربية التي تتميز على الصعيد السياسي بمركزية السلطة وغياب الديمقراطية، ضعف المعارضة والمجتمع المدني وعدم قدرتهم على تقديم البدائل، واليوم تعيش في دوامة التحول الديمقراطي التي أحدثها الربيع العربي. وعلى الصعيد الاقتصادي تعيش تبعية تامة للنظام الرأسمالي العالمي. وعلى المستوى الاجتماعي تعيش الفقر، التخلف الأمية، البطالة... الخ.
- ربط مستويات الأمن العربي: الوطني، والإقليمي، بالبعد الشخصي الذي أثار مسألة الأمن الشخصي على حساب الأمن الهوياتي.

¹ - عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008، ص 73.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص 93.

- لا يوجد فاعل جماعي يتحدث ويتفاوض بصوت واحد مع القوى الغربية مما يجعل الخطاب العربي ضعيف ومشتت مقارنة بالخطاب الغربي الذي يأتي موحد في أحيان كثيرة.

فالتجمعات الإقليمية في العالم العربي كمجلس التعاون الخليجي، جامعة الدول العربية، إتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، لم يكن لها تأثير على البيئة الأمنية العربية.

- حصر الدول العربية لمصدر التهديد في وجود إسرائيل وإنفرادها النووي.

- تقسيم الانشغالات الأمنية العربية إلى قضايا شرق أوسطية مركزها الصراع العربي الإسرائيلي، ومغربية تركز على الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية، وقضايا خليجية تركز على الخلافات الحدودية، واستبدال الخطر العراقي بالتهديد الإيراني.

- ارتباط الدول العربية ارتباطا استراتيجيا بقوى تناهض الأمن القومي العربي.

إن المتتبع للمقاربة العربية في التعامل مع الأزمات والمشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع، ومن ثم تقديم الحلول المناسبة التي عادة ما تكون تجزئية والاقتصار على دراسة الأعراض والنتائج دون الغوص في عمق المشكلة، فهي تكتفي باستهلاك مختلف المفاهيم الصادرة عن المراكز البحثية الغربية التي تخدم أهداف ومصالح المقاربات الغربية.

المطلب الرابع: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط.

لقد أصبح البحر المتوسط داخل دائرة المجال الحيوي لحلف شمال الأطلسي، حيث أن القضايا والحوادث التي يعرفها الحوض لها أهمية حيوية بالنسبة للحلف، واهتماماته بالأمن المتوسطي لا تعود إلى نتائج مؤتمر روما 1991 مع نهاية الحرب الباردة وقرار حلف الناتو بتبني إستراتيجية جديدة، وإنما كانت في السابق مع تواجد القوات السوفياتية

في المنطقة أثناء الحرب الباردة، ولكن برز اهتمام الحلف بالأمن المتوسطي أكثر مع التطورات الدولية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة وكذلك التطورات التي عرفتتها العقيدة الأطلسية نفسها، وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد على اهتمام الحلف بالمنطقة.

1- المقاربة الأمنية الأطلسية أثناء الحرب الباردة:

يشكل حوض المتوسط المنطقة "الحيوية" في إستراتيجية القطبين المتنافسين (الإتحاد السوفياتي/ الولايات المتحدة الأمريكية)، وكان المتوسط أحد أهم المناطق التي طبقت فيها الإستراتيجيات الأمنية للقوتين العظميتين لأنّ مصالحهما الإستراتيجية سواء العسكرية منها أو الاقتصادية انحصرت في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية.

اتسمت علاقة القطبين بالعداء والشك المتبادل وهذا أدى بهما إلى التفكير في توسيع نطاق نفوذهما ومواجهة القطب الآخر، فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل حلف شمال الأطلسي لدعم دول أوروبا الغربية وتأمينها من الخطر الشيوعي، ورد الإتحاد السوفياتي بتشكيل حلف وارسو في عام 1955.

إن التحالف الغربي الأوروبي - الأمريكي الذي يمثله حلف شمال الأطلسي ظهر إلى الوجود في 4 أبريل 1949 جمع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا كندا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبرج، النرويج، اسلندا، البرتغال، إيطاليا، الدنمارك، وفي عام 1952 انضمت إليه تركيا واليونان، في عام 1955 تم ضم ألمانيا الغربية، وعام 1981 انضمت إسبانيا إلى الحلف وبذلك بلغ عدد أعضائه 16 عضوا.

كان الهدف الأساسي لنشؤ الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان⁽¹⁾، ومن أبرز المبادئ التي اتفقت دول

¹- نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص34.

الحلف على الالتزام بها: مبدأ الدفاع المشترك الذي نصت عليه المادة 05 من ميثاق الحلف.

إن التحالف الأوروبي - الأمريكي الذي يمثله حلف شمال الأطلسي يؤدي دوره في المنطقة عن طريق اتحاد استراتيجي بحري - ائتلافي من نوع مميز، فوجود القوات الأمريكية والأوروبية في أوروبا الغربية لمواجهة الإتحاد السوفياتي تعزز بوجود بحري كثيف مزدوج للولايات المتحدة في منطقة شمال الأطلسي - بحر الشمال من جهة والمتوسط من جهة ثانية، ورد العسكريون السوفيات على هذا الانتشار بأن يكملوا ويحموا هم أيضا قواتهم المنتشرة على الجهة الغربية بوجود بحري مزدوج في الأطلسي والمتوسط من أجل شل الوجود الأمريكي⁽¹⁾.

وبقيت إمكانية الوصول إلى البحر المتوسط والإشراف على أمنه ليست متساوية بالنسبة للقوات الغربية والسوفياتية، فالمتوسط مفتوح أكثر للحلف الأطلسي (بسبب تحالفه مع دول المنطقة: إسبانيا، تركيا واليونان)، عما هو للإتحاد السوفياتي وهذا راجع لسيطرة تركيا - عضوا لحلف - على مضائق البحر الأسود.

لقد كانت المقاربة الأمنية الأطلسية طوال فترة الحرب الباردة قائمة على مفاهيم الواقعية: الردع، الاحتواء، المنافسة العسكرية، سباق التسلح، الحرب المحدودة، الحرب الشاملة، فركزت المقاربة الأمنية الأطلسية على الأمن الصلب، فالتركيز الكبير كان على الوظيفة العسكرية الدفاعية باعتبارها عامل قوي في الإستراتيجية الدفاعية الجماعية في مواجهة تهديدات حلف وارسو، لكن هذا لا يعني أن الحلف لم يتبنى وظائف سياسية واقتصادية.

فالوظيفة السياسية للحلف ركزت على كيفية تسوية الخلافات والنزاعات بين دول الحلف بالطرق السلمية، أما الوظيفة الاقتصادية ركزت على إزالة الصراع والتنافس في

¹ - سمير أمين وآخرون، قضايا إستراتيجية في المتوسط، ترجمة: أسناء أبو شقراء، ط1، لبنان: دار الفارابي، ص61.

سياستهم الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادي خاصة أن دول الحلف تنتمي إلى العالم الرأسمالي الذي تعتبر فيه المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه.

خلال مرحلة الحرب الباردة عرف البحر المتوسط تلوثا بوجود بحري أمريكي وسوفيياتي كثيف بالرؤوس النووية، وحتى اليوم يشهد المتوسط هذا التواجد الكثيف للأسلحة والرؤوس النووية، واستمر التنافس بين القطبين إلى أن بدأ المعسكر السوفيياتي في التصدع مع نهاية الثمانينات، فبدأت موجة التغيرات تجتاح النظم الموالية للإتحاد السوفيياتي في شرق أوروبا ووسطها ثم تفكك حلف وارسو في 1991، وأعقب ذلك تحلل الإتحاد السوفيياتي ثم انتهت الحرب الباردة رسميا، وبدأ حلف شمال الأطلسي في مواجهة وضع جديد بعد سقوط مصدر التهديد الرئيسي الذي نشأ لمواجهته.

2- المقاربة الأمنية الأطلسية بعد نهاية الحرب الباردة:

تعد فترة ما بعد الحرب الباردة فترة التحولات والتحديات الدولية الجديدة، مقارنة مع الفترة التي سبقتها، سواء من حيث التهديدات أو من حيث الوسائل والإستراتيجيات المتبناة لمواجهتها، وقد أطلق على هذه الفترة بالنظام الدولي الجديد.

تعتبر أوروبا أكثر المناطق تأثرا بتحولات ما بعد الحرب الباردة، ما أدى إلى تغير في مدركات البيئة الأمنية الأوروبية التي لم تعد قائمة على الإستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف، والمتمثلة في الردع والاحتواء، وإنما أصبحت تقوم على افتراضات إنسانية وسياسية باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوروبي ونبذ سياسات التسلح وتعزيز العلاقات والتعاون بين شرق-غرب من جهة وغرب-جنوب من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اتضحت ضرورة الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، كحلف دفاعي وفقا لمفهوم الأمن الأوروبي - أطلسي ضد تحديات العولمة، من هنا أخذ الحلف يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي، إلى قوة عسكرية عالمية تسعى لتحقيق هيمنة عالمية مركزة على قوسين من الأزمات

(Arc d'instabilité) القوس الشرقية والقوس الجنوبية، كما حددتها مؤسسة "راند" الأمريكية (Rand Corporation)⁽¹⁾.

إن التحديات الأمنية الآتية من القوس الشرقية تتمثل في وجود قوات روسية بمخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول، وقد تم تصور الحل لمواجهة هذه التهديدات بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام وتوسيع الحلف تجاه الشرق كما تضم هذه المنطقة دولا إسلامية كإيران، أفغانستان، دول آسيا الوسطى وباكستان⁽²⁾، وتبدأ القوس الجنوبية من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي من المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، وتشهد توتر ومشاكل أمنية أخرى كالإرهاب وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية، تزيد من عمليات الهجرة الجماعية إلى أوروبا.

وبهذا تم تحديد التهديدات الأمنية الجديدة وفق ما جاء به المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف عام 1991، والتي تتمثل أساسا في: النزعات العرقية، انتهاكات حقوق الإنسان عدم الاستقرار السياسي، الضعف الاقتصادي وهشاشة البنى الاجتماعية، مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وكلها مصادر تهديد جديدة أعطت لحلف الناتو المبرر الكافي للاستمرار والوجود. وتبني الحلف تصورا مرنا لإستعابة المخاطر والتحديات الأمنية الجديدة، ولمواجهتها كان لابد من التركيز على قضايا الأمن اللين ذات الأبعاد السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، ودمج الأبعاد السياسية والعسكرية معا من خلال مفهوم موسع للأمن انتهجه الحلف كضرورة لحماية السلم والأمن الدولي.

ولمواجهة هذه التحديات خاصة في القوس الجنوبية التي تشمل الفضاء المتوسطي تبني حلف شمال الأطلسي مقاربة أمنية تعاونية واسعة تركز على الشراكة الأمنية

¹ - نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق الذكر، ص41.

² - محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد2، 2010، ص334.

والاعتماد المتبادل والتعاون والحوار، وهذا ما تبناه الحلف في "المفهوم الإستراتيجي الجديد" عام 1991، والمفهوم الإستراتيجي الثاني كان عام 1999، ركز على كيفية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وتضمن هذا المفهوم ضرورة تدخل الحلف "لإدارة الأزمات" دون تحديد حدودها الجغرافية وهذا سمح بتدخل الحلف خارج أراضيه. أما المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 أكد على التدخل الأطلسي في الأزمات وإدارتها خاصة مع استمرار التهديدات والمخاطر التي تواجه مصالح أعضاء الحلف.

ولقد تبنى الحلف برامج ومبادرات جديدة، كمبادرة "الشراكة من أجل السلام" مع مجموعة من الدول كانت سابقا تابعة للإتحاد السوفياتي من وسط وشرق أوروبا، إضافة إلى "الحوار المتوسطي" مع دول جنوب المتوسط عام 1994 بغرض تحقيق أمن المناطق المجاورة وهي منطقة جنوب المتوسط، وكذلك "مبادرة اسطنبول للتعاون" عام 2004 وهي مبادرة لتعاون بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، وفي قمة اسطنبول 2004 طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يتولى فيها حلف الناتو الدور الأمني العالمي مستقبلا.

إضافة إلى هذه البرامج والمبادرات عقدت عدة لقاءات ومؤتمرات منها قمة ريغا 2006 لتبرز أهمية سياسية الحلف للشراكة والحوار والتعاون، وقمة بوخارست 2008 أقرت بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح والتعاون.

3- المقاربة الأمنية الأطلسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لحرب جديدة سمّتها الحرب على الإرهاب (war on terrorism) بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى تدمير برج التجارة العالمية. ولقد كانت هذه الأحداث نقطة التحول الكبرى في إستراتيجية الحلف والتي مكنته من استقطاب العديد من دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط.

كشفت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 عن تهديدات تمثلت في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي ترتبت عليها، ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية **(إيساف)** التي تشكلت من قوات من كل دول الحلف (26 دولة في ذلك الوقت) إضافة إلى دول غير أعضاء مثل جورجيا، السويد وسويسرا، تولت قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أغسطس 2003⁽¹⁾.

ولمكافحة الإرهاب في الفضاء المتوسطي تبنى الحلف مقاربة مشتركة للتصدي لهذه الظاهرة، حيث وضع مبادرة **"المسعى النشط"** التي طرحت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً. كما أكدت هذه الأحداث على ضرورة تمسك الحلف بالمقاربة الأمنية التعاونية في الفضاء المتوسطي والتي ركيزتها الشراكة والحوار.

في قمة براغ 2002 تبنوا وثيقة "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة" وتدرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحادي عشر سبتمبر، ذلك أن الحلفاء شددوا على التعاون في مجال محاربة الإرهاب وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطيين في خطة عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الأوروبي-أطلسي والشراكة من أجل السلام لمكافحة الإرهاب⁽²⁾.

ثم جاءت قمة اسطنبول الأطلسية 2004 لتعزيز الحوار، وقرر الحلفاء "رفع الحوار إلى شراكة حقيقية" قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار وتكملة للجهود الدولية على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على

¹- عماد جاد، **حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، ص162.

²- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق الذكر، ص170.

حدي، وينطوي هذا القرار على تعزيز الحوار السياسي الحالي، تحقيق التحرك العملياتي المتبادل، المساهمة في مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

هكذا ومع التزام الحلف بمقاربة مشتركة للتصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين على أساس القيم المشتركة (احترام حقوق الإنسان، السلامة الإقليمية) كذلك انفتاحه على حوار أمني وفق مقاربة أمنية تعاونية واسعة، غير أنّ التعامل في ظل بيئة تميزها الاختلافات العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقيد من قدرات بناء العلاقات التعاونية بين ضفتي المتوسط، وبناء شراكة أمنية شاملة.

يرى البعض أن المقاربة الأطلسية لا تشجع على بناء أمن في ظل التناقضات التي تميز منطقة المتوسط، وتكون المقاربة الأطلسية إنما تهدف إلى احتواء المنطقة بحجة احتواء مخاطر وتهديدات يوجهها الخطاب الأمني الجديد وفقا لما يخدم المصالح الأمنية أمريكية كانت أو إسرائيلية أو أوروبية.

¹- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر ص172.

استنتاجات الفصل

مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ولوقت طويل سيطرت المقاربة التقليدية "الواقعية" على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري.

لقد أظهرت فرضيات الواقعية عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، فتولى مجموعة من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة، وطرح من خلالها "باري بوزان" - أحد أبرز ممثليها - نموذجاً للأمن الموسع يشمل كل الأبعاد: السياسية، العسكرية، الاقتصادية، البيئية، المجتمعية...، وساهمت هذه المراجعة في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري في بروز عدة مقاربات ومفاهيم: كالأمن الشامل، الأمن المتبادل، الأمن التعاوني، الأمن الإنساني.

إن الجدل لا زال قائماً إلى حد الآن في حقل الدراسات الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ اشتد النقاش بين التصورات الواقعية الهادفة إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع تكييفه مع قضايا الوقت الراهن كالإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية، وبين تصورات منظري مدرسة كوبنهاغن الداعية إلى ضرورة توسيع حقل ومفهوم الأمن.

لقد شكلت منطقة المتوسط عبر التاريخ محطة اهتمام القوى الكبرى لما تتمتع به من مقومات اقتصادية وجيوسياسية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر أهم المواقع الإستراتيجية في العالم. وهذه الأهمية التي يتمتع بها المتوسط شكلت نقطة ارتكاز أساسية في سياسات هذه القوى.

ساهمت البيئة الأمنية الجديدة في المتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة في الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة، حيث تبنت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً حلف شمال الأطلسي مقاربات أمنية تعاونية تستند نظرياً على التوسع الذي عرفه مفهوم

الأمن، والتي تركز بصفة عامة على التعاون والحوار والشراكة مع الدول المتوسطية، ولكن دون إنقاص من دول العامل العسكري.

في ظل تزام هذه القوى في منطقة المتوسط تبقى الدول العربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط، وبالتالي لا يمكن الحديث عن مقارنة أمنية عربية مشتركة في المتوسط أو تشكيل أي بيئة أمنية عربية.

تتعلق المقاربة الأمنية الأطلسية في المتوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة من المفهوم الموسع للأمن، حيث ركز حلف شمال الأطلسي على المقاربة الأمنية التعاونية القائمة على الحوار والشراكة مع الدول المتوسطية ، وبالتالي تكون التطورات التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة ساهمت كثيرا في تحديد المقاربة الأمنية الجديدة للحلف.

يبقى الحديث عن مقارنة أمنية شاملة في المتوسط أمر صعب لأن البيئة المتوسطية تتميز بالاختلافات على أكثر من صعيد، أما المقاربات الأمنية التي يتبناها الغرب في المتوسط تهدف بالدرجة الأولى إلى احتواء المنطقة وفقا لما يخدم مصالحها الأمنية، وكما تثبت تعدد هذه المبادرة وتزامن هذه المقاربات المنافسة الغير الظاهرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الأطلسية أثناء وبعد

الحرب الباردة

تقديم

إن الإستراتيجية بمعناها الواسع لم تعد مربوطة فقط بالعمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب، فهي فن يزاوله السياسيون والإستراتيجيون لتحقيق مختلف الأهداف: السياسية، العسكرية والاقتصادية، فهي أسلوب تفكير تجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث.

انطلاقاً من هذا المفهوم الواسع للإستراتيجية سنتناول في هذا الفصل إستراتيجية أكبر حلف في العالم وهو "حلف شمال الأطلسي" "الناتو"، والذي ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بانقسام العالم إلى قطبين: القطب الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والقطب الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء حلف شمال الأطلسي وهو الحلف الأهم في المعسكر الغربي، لدعم أوروبا الغربية وتأمينها من الخطر الشيوعي ومن أجل ذلك انتهج "الناتو" استراتيجيات مختلفة تطورت حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي. ومع انتهاء الحرب الباردة وانتفاء الخطر الشيوعي أثرت تساؤلات حول مستقبل الحلف، فقال البعض أن الحلف في طريقه إلى الزوال كما حدث للحلف المضاد (حلف وارسو) لكن حدث العكس فاستمر الحلف وتكيف مع الوضع الدولي الجديد وطور نفسه، بل وعمد إلى توسيع أهدافه وتبنى استراتيجيات جديدة تتماشى والبيئة الدولية الجديدة.

وكانت أهم استراتيجياته لفترة ما بعد الحرب الباردة التوسع خارج نطاقه الجغرافي التقليدي، ويعتبر الفضاء المتوسطي المحيط الإستراتيجي الجديد للحلف، ويحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف وذلك نظرا لموقعه الإستراتيجي. فبين إستراتيجية الناتو القديم وإستراتيجية الناتو الجديد فضاءات واسعة تستلزم البحث والإيضاح، وعليه سنتناول في هذا الفصل النقاط الأساسية التالية:

- الإستراتيجية الأطلسية خلال الحرب الباردة.
- الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة.
- الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في حوض المتوسط.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأطلسية خلال الحرب الباردة

نتناول في هذا المبحث نشأة حلف شمال الأطلسي وإستراتيجياته خلال فترة الحرب الباردة.

المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي.

1- نشأة الحلف

لقد كان ظهور حلف شمال الأطلسي نتيجة للتعاون المشترك والجماعي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية بمساعدتها (اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا) من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفييتي القادم من الشرق⁽¹⁾.

إلا أنّ هناك من يعتقد أنّ البدايات الأولى لفكرة إنشاء حلف شمال الأطلسي تعود لكتابين أمريكيين، وهما:

- **الكتاب الأول** تحت عنوان "الإتحاد في الحال" لصاحبه "كلارس ستريت" عام 1939 وكانت فكرته الأساسية تدور حول إقامة اتحاد بين الدول الديمقراطية والتي تضم حسبه كل من: الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيرلندا، بلجيكا، هولندا، السويد النرويج، الدنمارك، سويسرا، إلا أنّ الفرصة لم تتاح لهذه الفكرة بالظهور بسبب إعلان هتلر للحرب عام 1939.

- **الكتاب الثاني** فكان للكاتب "والتر ليبمان" تحت عنوان "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" عام 1943، وتدور فكرته الأساسية حول ضرورة تكثّل الدول والشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي لاسيما إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

¹- أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، مصر: أترك للنشر والتوزيع، 2005، ص491.

تعتبر معاهدة بروكسل عام 1948 النواة التي نشأت منها معاهدة حيث قامت خمسة دول أوروبية (بريطانيا، فرنسا، ودول البنيلوكس الثلاث: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) في 17 مارس 1948 بتوقيع معاهدة للدفاع المتبادل عرفت بمعاهدة بروكسل⁽¹⁾.

كان الهدف من هذه المعاهدة مواجهة أي هجوم أو عمل عدواني مسلح في أوروبا من طرف الإتحاد السوفياتي، إلى جانب توثيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.

إلا أن تلك الدول أصبحت مقتنعة بأن مواجهة القوة السوفياتية تتطلب قوات حليفة كبيرة وذات عقيدة قتال موحدة، فالتجهت أنظارها إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت هي الأخرى تسعى لتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا بما يضمن مصالحها ويسد الفراغ الأمني الناجم عن انكشاف دول أوروبا الغربية أمام القوة السوفيتية، وهذا ما شجع واشنطن ودول اتفاقية بروكسل لتحويلها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1949م⁽²⁾.

في 4 أبريل 1949 عقد اجتماع في واشنطن بين دول معاهدة بروكسل (بريطانيا فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومعهم أيسلندا الدنمارك، إيطاليا، البرتغال، النرويج، وأسفر عن إعلان قيام حلف شمال الأطلسي ((North Atlantic Treaty Organization(NATO)، ثم بدأت العملية تعرف توسعا بانضمام أعضاء جدد حيث انضمت كل من تركيا واليونان عام 1952، وفي عام 1955 تم ضم ألمانيا الغربية، وفي عام 1981 انضمت إسبانيا وبذلك بلغ عدد أعضائه ستة عشر عضوا. فقد تأسس حلف شمال الأطلسي في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتيح للدول الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، نتيجة انقسام العالم

¹ - ليلي مرسى وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945- 2000)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص ص 45-46.

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص ص 31-32.

أيدولوجيا بين القوي الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وعجز الأمم المتحدة على إرساء قواعد بناء نظام أمن جماعي دولي.

تتشكل معاهدة حلف شمال الأطلسي من ديباجة وأربعة عشر مادة أو بند. وتعتبر المادة الخامسة القلب النابض لتماسك وفاعلية عمل الحلف بحيث تنص على الالتزام الجماعي بمبدأ الدفاع المشترك، أو مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد" (One for all and all for one)، وهذا ما يعني أن أي اعتداء على أي عضو من أعضاء الحلف، يعتبر اعتداءً ومساساً باستقلال كل الأعضاء، وفي حالة وجود مثل هذا الاعتداء، فإن باقي الأعضاء ملزمين على الرد بالقوة تنفيذ تنفيذ الأحكام البند الخامس من المعاهدة⁽¹⁾.

تنص هذه المادة صراحة على ما يلي: «تتفق الدول الأطراف في الحلف على اعتبار أي هجوم مسلح على أوروبا أو أمريكا الشمالية، ضد دولة أو عدة دول منها هجوم موجها ضدها جميعاً، وبالتالي يحق لهم سواء فرادى أو في جماعة التدخل الفوري لنجدة الحليف بعد تبليغ قراراتها إلى مجلس الأمن»⁽²⁾، غير أن قضية التبليغ إلى مجلس الأمن بقيت مجرد إجراء شكلي إذ أن حق الفيتو حال دون فعالية مجلس الأمن، خاصة في إطار النظام الدولي الثنائي القطبية، الذي فرض استخدام حق النقض ضد قرارات المعسكر المضاد، وبقي الأساس المعتمد هو القوة والمصلحة.

2- أهداف الحلف:

تهدف الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة، أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر⁽³⁾.

¹ - ليلي مرسي وأحمد وهبان، مرجع سالف الذكر، ص56.

² - ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، الإسكندرية: مكتبة مبدولي، 1997، ص336.

³ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص215.

يتمثل الهدف الرئيسي للحلف في مقاومة ومحاصرة المدّ الشيوعي في كل أرجاء المعمورة، خاصة في أوروبا، وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة التي تولت الدفاع عن أوروبا من خلال الحلف.

فالهدف الرئيسي لقيام الحلف هو هدف عسكري بحت، ولكنه ليس الهدف الوحيد فهناك بعض الأهداف السياسية والاقتصادية.

أ - الأهداف العسكرية:

يعد الهدف الرئيسي لقيام الحلف، حيث جاء لتنظيم الدفاع العسكري عن أوروبا وذلك بتجمع دول منطقة غرب أوروبا عسكرياً تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة أي هجوم أو عدوان من جانب الإتحاد السوفياتي.

ينص الحلف في نهاية ديباجته على أن: « تصر الدول الأعضاء على توحيد جهودها من اجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن في منطقة شمال الأطلسي»⁽¹⁾ وهو يؤكد أن غرض الحلف دفاعي بحت، وليس العدوان على أية دولة غير عضو فيه.

يمكن أن نلخص الأهداف العسكرية للحلف في النقاط التالية:

- المقاومة والدفاع ضد أي عدوان عسكري خارجي.
- تطوير القدرات العسكرية الفردية والجماعية لدول الأعضاء.
- مواجهة الهيمنة السوفياتية، وتحقيق التوازن العسكري مع الوجود العسكري السوفياتي في شرق أوروبا.
- احترام مناطق النفوذ السوفياتية في مختلف مناطق العالم.

ب - الأهداف السياسية:

يرى البعض أنّ الهدف السياسي هو الهدف الأسمى للحلف وإن ارتدى الزي العسكري، وهذا الأخير وسيلة لتحقيقه.

¹ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 216.

يعتبر الحلف مظلة للوجود الأمريكي في أوروبا وأنه فتح الباب واسعا أمام الهيمنة الأمريكية على أوروبا. فالحلف الأطلسي يعد من التحالفات (التكتلات) التي قامت في إطار خدمة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بالدرجة الأولى، فعلى الرغم من كونه تكتلا عسكريا يرتبط بعقيدة أيديولوجية (رأسمالية - ديمقراطية)، فإنه يجمع مجموعة من الدول تعتنق القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية⁽¹⁾.

ترتكز المحاور السياسية للحلف على ما يلي:

- دعم المكانة والهيبة الأمريكية على المستوى العالمي، وخاصة بسط نفوذها على حلفائها الأوروبيين.
- مواجهة الكتلة الشرقية تحت قيادة الإتحاد السوفياتي.
- دعم الاستقرار على الصعيد العالمي.
- حل النزعات والخلافات بالطرق السلمية بين دول الحلف، ومن الأمثلة على ذلك النزاع التركي - اليوناني حول قبرص، والخلاف الأمريكي الفرنسي حول مسألة الدفاع الأوروبي المستقل.
- كما كان للحلف دور سياسي مهم في نزع السياسات المتطرفة والدكتاتورية لبعض الأعضاء، حيث سهل عملية تحويل ألمانيا الغربية وإيطاليا إلى دول ديمقراطية⁽²⁾.

ج - الأهداف الاقتصادية:

لقد أدرك أعضاء الحلف أن التعاون في المجال الاقتصادي مهم، رغم أنه هو الأساس الحقيقي لأي تكتل. لذلك وجهت سهام النقد إلى ميثاق الأطلسي بسبب إهماله للناحية الاقتصادية في مجال التعاون والتكامل رغم أهميتها الضرورية، وعدم إنشاء لجنة اقتصادية مثل لجنة الدفاع التي نص عليها في المادة التاسعة من الميثاق⁽³⁾.

¹ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 227.

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 35.

³ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 229.

لقد استجاب الحلف لهذا الانتقاد في الاجتماع الثاني لمجلس الحلف في واشنطن في نوفمبر 1949، حيث قرر تشكيل اللجنة الاقتصادية والمالية.

أشارت المادة 02 من معاهدة واشنطن إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع والتناقص في سياستهم الاقتصادية، وتشجيع الاندماج الاقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الاقتصادي⁽¹⁾.

ومن أهداف الحلف الاقتصادية:

- ضمان وحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام.
- سهولة السيطرة على ثروات العالم الثالث خاصة موارد الطاقة.
- دعم الوظيفة العسكرية للحلف ماليا واقتصاديا.

3- عضوية الحلف

في 4 أبريل 1949 تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي، وقد وقعتها اثنتا عشر دولة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، الدنمارك، أيسلندا.

تعتبر المادة العاشرة من المعاهدة الإطار القانوني لعضوية الحلف، حيث تنص على أنه: «تستطيع الأطراف، بإجماع الآراء، أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمالي الأطلسي، الانضمام إلى هذه المعاهدة وأية دولة يتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفاً في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، وسوف تبلغ الولايات المتحدة كل الأطراف بتلك المستندات»⁽²⁾، بمعنى أنه يجب على كل دولة أوروبية راغبة في عضوية الحلف أن توجه لها الدعوة من طرف أعضائه، كما يجب أن

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص35.

² - عماد جاد، حلف الأطلسي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،

1998، صص 273-274.

تكون في مركز يساعد على تعزيز المبادئ السالفة الذكر، وهذا يعني أن عضوية الحلف عضوية مشروطة.

لقد وضعت المادة العاشرة أربعة شروط للعضوية وهي: (1)

أ- ضرورة موافقة الدول الأعضاء في الحلف بالإجماع على قبول الدولة التي ترغب في الانضمام إلى المعاهدة، وعليه فإن كل دولة عضو في الحلف لها حق الاعتراض على قبول أية دولة جديدة تطلب الانضمام اللاحق إلى الحلف.

ب- ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف دولة "أوروبية" ويرى البعض أن اشتراط صفة الأوروبية في الدول الراغبة في الانضمام راجع أساسا إلى أن الدول الأوروبية هي الوحيدة القادرة على التصدي للبلشفية (Bolchevisme)، كما أن هذا الشرط أثار جدلا واسعا بين علماء الجغرافيا السياسية لاسيما قضية تحديد الحدود الجغرافية لأوروبا وبالتحديد الحدود الشرقية منها، بحيث أن حدود الإتحاد السوفياتي مع بولندا تحدد في مستنقعات نهر مسك فرع الدنيبرا وهذا ما يعني أن الإتحاد السوفياتي لا يمكن تصنيفه ضمن النطاق الأوروبي، لكن الفريق الثاني يرى عكس ذلك، بحيث يعتبر الحدود الفاصلة بين أوروبا وآسيا هي جبال الأورال، وهذا ما يعني أن الإتحاد السوفياتي يملك ساحة شاسعة في أوروبا، تتيح له قانونيا من حيث المبدأ الجغرافي طلب الانضمام إلى عضوية المعاهدة.

ج- تشترط هذه المادة كذلك في الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون في مركز يجعلها تساعد على تعزيز مبادئ المعاهدة، والتي هي مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون.

د- ضرورة أن يتوفر للدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف وضع يمكنها من أن تساعد على تعزيز المحافظة على السلم في منطقة شمال الأطلسي ويتضح من هذا

¹ - ليلي مرسي وأحمد وهبان، مرجع سالف الذكر، ص ص 65-67.

الشرط أنه يشير إلى القدرة العسكرية للدولة بصفة عامة وإلى موقعها الجغرافي على وجه الخصوص.

إنّ شروط العضوية في الحلف غير خاضعة فقط للاعتبارات القانونية الواردة في المادة العاشرة فحسب، وإنما هناك اعتبارات أخرى وعلى رأسها الاعتبارات الجيوستراتيجية.

إن العامل الإستراتيجي العسكري هو المعيار الحاسم في عضويته وليس العامل الإقليمي كما يوحي بذلك اسمه، فالحلف كما نلاحظ يضم دولاً تترامي في قارتين من تركيا واليونان في الشرق وهما دولتان غير أطلسيتين، أمريكا وكندا في الغرب مروراً بمعظم أوروبا الغربية سواء أطلت على الأطلسي أم لا، لكن هذا الحلف لا يضم دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا الأطلسية⁽¹⁾.

لقد حدثت أول تجربة لعملية الانضمام في مؤتمر لشبونة بالبرتغال عام 1952 عندما تم إقرار توجيه الدعوة إلى كل من تركيا واليونان لعضوية الحلف، هذا على الرغم من أن نصف الأراضي التركية واقعة جغرافياً في قارة آسيا، إلا أن النصف الآخر من أراضيها الواقعة في قارة أوروبا أهلها لأن تكون من بين الدول التي أشارت إليها المادة العاشرة من المعاهدة⁽²⁾.

على إثر هذه الخطوة برزت معارضة الدول الإسكندنافية الأعضاء في الحلف لانضمام تركيا واليونان بحكم أنهما دولتان متوسطتان، زيادة على ذلك يعتبر قرار انضمام تركيا إلى الحلف على أنه لم يراعي أدنى شروط التعامل الديمقراطي، إلا أن أمريكا وظّفت تركيا في الحلف للسببين حيويين وهما:

¹ - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، 1978، ص 34.

² - موسي جيلان، تركيا والأطلسي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، عدد 103، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001، ص ص 202-203.

- أنها منطقة عازلة أمام التوسع السوفيياتي من شرق أوروبا والبحر المتوسط وللحيلولة دون وصوله إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، بفضل تحكمها في مضيقي الدردنيل والبسفور الحيويين.
- إن الصراع العربي الصهيوني تطلب موقعا إستراتيجيا كتركيا لإقامة أكبر قاعدة لوجستية لحماية أمن إسرائيل⁽¹⁾، ومن هنا ينطبق على تركيا ما ورد في الشرط الرابع السالف الذكر.

ومن الأمثلة التي أكدت على أهمية الاعتبارات الجيوستراتيجية في شروط العضوية، نجد مثال البرتغال والتي كانت من الدول الأعضاء المؤسسة للحلف على الرغم أن نظامها السياسي في ذلك الوقت كان أبعد ما يكون عن مبادئ الديمقراطية إلا أن الموقع الإستراتيجي لجزرها (جزر الأزور وماديرا) أهلها لتكون عضوا في الحلف.

كما عرضت إنجلترا وفرنسا انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف وذلك للأسباب التالية: (2)

- حلف الأطلسي ميثاق دفاعي، وبقبول ألمانيا ينقلب إلى ميثاق هجومي، لأنها الدولة الوحيدة التي لها مطالب إقليمية لتقسيمها، وبسبب انتزاع بعض الأقاليم منها.
- إذا قويت ألمانيا في ظل الحلف، فقد تتخلص منه وتتقرب من الإتحاد السوفيياتي لاسترداد وحدتها واستعادة أقاليمها المنتزعة.
- الإتحاد السوفيياتي يخشى الجيش الألماني أكثر مما يخشى أي جيش آخر، لأنه سبق أن وصل إلى أبواب موسكو، وتكون إعادة تكوين هذا الجيش وتسليحه بالمعدات الأمريكية تحديا للإتحاد السوفيياتي قد يؤدي إلى قيام حرب.

¹- موسي جيلان، مرجع سالف الذكر، ص203.

²- أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، مرجع سالف الذكر، ص200.

لقد قامت الدبلوماسية الأمريكية بدور مهم في مسألة قبول ألمانيا، كما حدث مع اليونان وتركيا، فبددت مخاوف المعارضين بإقناعهم بأنه لا بد من تسليح ألمانيا، إذا أريد إقامة جيش قوي في أوروبا⁽¹⁾.

ومع انضمام كل من تركيا واليونان عام 1952، وألمانيا الغربية في 1955، وإسبانيا عام 1982، أصبحت عدد دول الأعضاء 16 دولة.

4- أجهزة الحلف:

لحلف شمال الأطلسي أجهزة يعمل من خلالها على تحقيق أهدافه، ويجمع معظم الدراسيين والمختصين في الأحلاف العسكرية، على تقسيم الأجهزة الرئيسية للحلف إلى جهازين أساسيين أحدهما سياسي والثاني عسكري، ويتفرع عن كل واحد منهما العديد من اللجان الفرعية. وفيما يلي نتطرق إلى الأجهزة الرئيسية لحلف الأطلسي الذي يتكون من جهازين الأول سياسي والآخر عسكري.

أ - مجلس شمال الأطلسي (North Atlantic Council) :

يعتبر بمثابة السلطة العليا داخل الحلف وقد تم إنشاؤه بمقتضى المادة التاسعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، ويعتبر أعلى هيئة في الناتو لاتخاذ القرار، إذ يحقق إمكانية التشاور والتعاون السياسي بين الحلفاء، وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات حول كافة المسائل الأمنية من خلال التشاور بين الأعضاء. يجتمع من مرة إلى مرتين كل عام (جلسة عادية)، أو بناء على طلب أحد الأعضاء (جلسة غير عادية). ويتكون المجلس من وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء، ويرأس هذا المجلس الأمين العام للحلف، وتساعد المجلس لجان دائمة منها: لجنة التخطيط الدفاع، لجنة شؤون الدفاع النووي، اللجنة الاقتصادية، لجنة التسليح اللجنة السياسية.... الخ، أما الأمانة العامة للحلف تعتبر الإدارة المدنية لتسيير شؤون الحلف إداريا تحت رئاسة الأمين العام ويعتبر الناطق الرسمي للحلف.

¹ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، مرجع سالف الذكر، ص 200.

ب - اللجنة العسكرية (Military committee)

وهي الجهاز العسكري الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، وتتصب مهمة هذه اللجنة على التخطيط لسياسات العسكرية للحلف، وإسداء المشورة لمجلس شمال الأطلسي ولجنة التخطيط الدفاعي التابعة له في كل ما يتعلق بالشؤون الدفاعية لحلف الأطلسي⁽¹⁾.

تتكون اللجنة العسكرية من رؤساء أركان الدولة الأعضاء في الحلف، وتجتمع اللجنة مرتين في الظروف العادية، وكانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية تتمثل فيما يعرف بالمجموعة الدائمة وتتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، غير أن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف أدى إلى إلغاء المجموعة الدائمة وتم إبدالها بجهاز جديد يعرف بالهيئة العسكرية الدولية⁽²⁾، وتعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية ثلاث قيادات عسكرية رئيسية وهي:

– قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي (Allied Command Atlantic): حدد نطاق إشراف هذه القيادة من القطب الشمالي إلى غاية مدار السلطان، ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى غاية شواطئ أوروبا الأطلسية حتى البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية لتلك المنطقة، وتتصب مهمة هذه القيادة في تأمين المحيط الأطلسي وحماية الطرق البحرية فيه⁽³⁾، ومقر هذه القيادة مدينة نورفولك (Norfolk) بولاية فرجينيا الأمريكية⁽⁴⁾.

– قيادة القوات المتحالفة في القنال الإنجليزي (Allied Command Channel): يغطي نطاق إشراف هذه القيادة القنال الإنجليزي ومداخل بحر الشمال إلى غاية اسكتلندا والدنمارك، كما وضع تحت تصرف هذه القيادة قوة من مشاة بحرية الناتو

¹ - ليلي مرسي وأحمد وهبان، مرجع سالف الذكر، ص 72.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه، ص 73.

⁴ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 452.

في بحر المانش، وهي عبارة عن أسطول صغير يضم مجموعة من السفن التي تقوم على خدمة قيادة المانش في وقت السلم⁽¹⁾.

– **قيادة القوات المتحالفة في أوروبا (Allied Command Europe):** تعتبر من أهم القيادات على الإطلاق نظرا لموقعها الإستراتيجي، وسهولة السيطرة من خلالها على الأمن الأوروبيين، بحيث تقوم بمهمة الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال إفريقيا، ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى غاية الحدود التركية الإيرانية، كما يحق لهذه القيادة الإيصال بأي من رؤساء أركان الدول الأعضاء، وحتى وزراء الدفاع ورؤساء الحكومات والدول الأعضاء، لاسيما في الظروف الاستثنائية والطارئة ومقر هذه القيادة حاليا، مدينة "أيفير" قرب مدينة بروكسل⁽²⁾. وكل هذه القيادات يرأسها ضباط أمريكيين⁽³⁾، وهذا ما يطرح إشكالية السيطرة الأمريكية على الحلف الأطلسي في المجال الأوروبي. وتتفرع عن هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية وهي:

– **قيادة المنطقة الشمالية:** مقرها كولساس في النرويج، يرأسها ضابط بريطاني.

– **قيادة المنطقة الوسطى:** مقرها برونسوم في هولندا، يرأسها ضابط أمريكي.

– **قيادة المنطقة الجنوبية:** مقرها نابولي في إيطاليا، يرأسها ضابط أمريكي.

ونظرا للأهمية الجيوإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تم اعتبار هذه القيادة من أهم القيادات، وذلك لأنها القيادة الوحيدة القادرة على إيقاف الزحف الشيوعي، فكان من الطبيعي أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية عليها⁽⁴⁾.

¹ - ليلي مرسي وأحمد وهبان، مرجع سالف الذكر، ص ص 73-74.

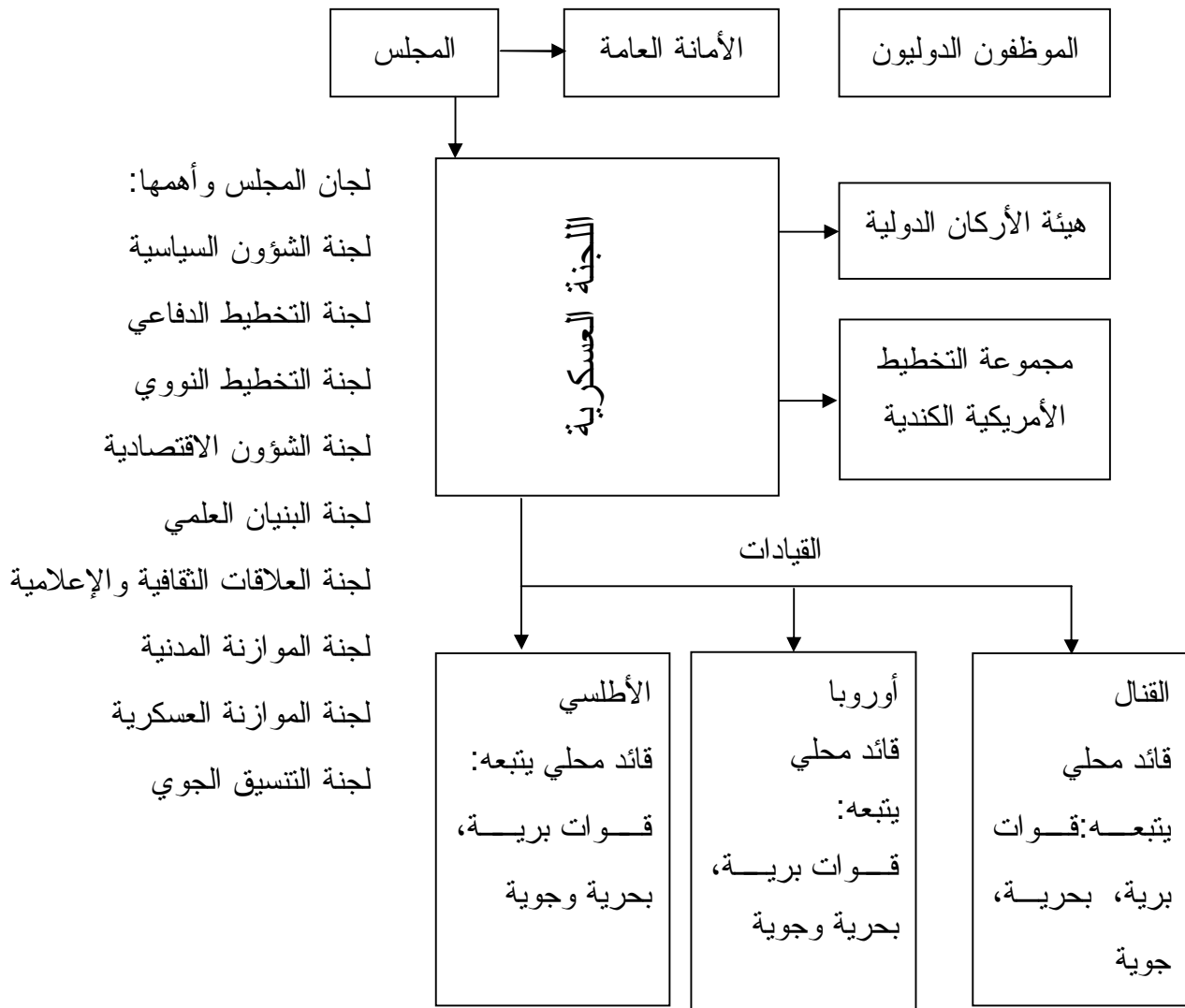
² - المرجع نفسه، ص 74.

³ - أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 452.

⁴ - ليلي مرسي وأحمد وهبان، مرجع سالف الذكر، ص 74.

فيما يلي مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للحلف:

مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لحلف الأطلسي



المصدر: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، 1978، ص38.

المطلب الثاني: إستراتيجيات الحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة

عرفت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تطورات مختلفة خلال الحرب الباردة وذلك حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وتطور الأسلحة لدى الحلف الأطلسي والحلف المضاد (حلف وارسو). وكان حلف الناتو يعيد النظر في إستراتيجيته سواء بإدخال التعديلات أو تغييرها كلياً وتبني أخرى جديدة، وتطورت إستراتيجيته في فترة الحرب الباردة على النحو التالي:

1- إستراتيجية الاحتواء (Containment Strategy)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت إستراتيجية احتواء التي تبناها الحلف الأطلسي وقد أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وفي بلورة إطارها العام، جورج كنان الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفياتية ثم تبناها هاري ترومان⁽¹⁾.

تقوم إستراتيجية الاحتواء على تطويق الإتحاد السوفياتي وكتلة دول شرق أوروبا بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفوذها إلى مناطق غربية لأوروبا، وكانت في الفترة 1945-1953، حصلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية على الإنفراد بالسلح النووي منذ استعماله أول مرة في هيروشيما وناغازاكي عام 1945 إلا أنها اضطرت إلى إعادة النظر في أسس ومفاهيم هذه الإستراتيجية بعد قيام الإتحاد السوفياتي بكسر الاحتكار الأمريكي للقوة النووية بتفجير قنبلته الذرية في 1949 والهيدروجينية عام 1953⁽²⁾.

¹ - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، عدد 17، القاهرة، ص 61.

² - عبد القادر محمد فهمي، التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية" دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 122.

في المقابل كانت موسكو تتبع الأسلوب الحمائي وهذا ما لم تعمل حسابه الولايات المتحدة الأمريكية ومنه تبلورت إستراتيجية أخرى في بداية الخمسينيات تسمى بإستراتيجية الانتقام الشامل.

2- إستراتيجية الانتقام الشامل (Strategy Of Massive Retaliation)

بعد أن فشلت سياسة الاحتواء في وقف المد الشيوعي اتجه وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس، إلى بلورة إستراتيجية الانتقام الشامل واعتقد أنها ستكون تصحيحاً لكل الأخطاء ونقاط الضعف في سياسة الاحتواء واعتمدت الإستراتيجية على الانتقام الفوري في أماكن عديدة، أي إذا ما هاجم السوفييت فسوف يتعرضون للانتقام نووي وبالتالي فالهدف هو إقناع أي معتد بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية ستجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه⁽¹⁾.

لقد كانت حرب الهند الصينية في عام 1954 أول اختبار لإستراتيجية الانتقام الشامل حيث ثبت أن التهديدات الأمريكية بالجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية، لم يكن إلا من قبيل التخمين وليس أكثر.

هذا الإنتقاد وغيره قاد في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الإستراتيجية لأنها لم تكن تجدي نفعاً وذلك لاستحالة استخدام الأسلحة النووية فيها وبالتالي فهي إستراتيجية مبالغ فيها⁽²⁾.

3- نظرية الحرب المحدودة (Theory of Limited War)

بعد فشل إستراتيجية الانتقام الشامل بدأ البحث عن مجالات أقل نطاقاً يمكن أن تستخدم فيها بعض أنواع الأسلحة النووية وتقوم الفكرة الأساسية لنظرية الحرب المحدودة على أن الولايات المتحدة عليها أن تستعد لخوض الحروب المحدودة بما يضمن لها النصر واقتراح الاشتراك في هذه الحروب بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة وذلك على أساس

¹- عماد جاد، حلف الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سالف الذكر، ص121.

²- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سالف الذكر، ص 61.

أن تطوير هذه الأسلحة مع استخدامها استخداما مناسباً، سوف يكون عاملاً مكافئاً للتفوق البري للكتلة الشيوعية⁽¹⁾.

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة أبرزها أن محدودية الحرب هي وليدة طرفيها أو أطرافها، ليس طرفاً واحداً، ومن ثم لا يمكن ضمان استمرارها محدودة بعد اندلاعها.

4- إستراتيجية الاستجابة المرنة (Strategy of Flexible Response)

نظراً لفشل وصعوبات تطبيق نظرية الحرب النووية المحدودة، وبسبب التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال إنتاج الأسلحة النووية، ووسائل توزيعها ونقلها بدأ الحديث عن إستراتيجية الاستجابة المرنة⁽²⁾.

لقد وضعت هذه الإستراتيجية من طرف الجنرال "ماكسويل تايلر" رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الذي عبر في كتابه "السوق المريب" أن الرد المتدرج يعبر عن ضرورة توفر رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداءً من الهجوم العام الشامل وفي مختلف أنواع الاعتداءات والنزاعات المحلية⁽³⁾. وتقوم إستراتيجية الاستجابة المرنة على إعطاء الحلف المرونة والتدرج في الاستجابة العسكرية عند وجود تهديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

تعرف إستراتيجية الاستجابة المرنة عند البعض بإستراتيجية القوة المضادة المقيدة ومضمون هذه الإستراتيجية بعبارة موجزة التدرج في رد الفعل العسكري بحسب التحدي⁽⁵⁾.

¹ - عماد جاد، حلف الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سالف الذكر، ص 122.

² - المرجع نفسه، ص 123.

³ - مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ط1، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1996، ص811.

⁴ - ماجد محمد شدد، قضايا عالمية معاصرة، ط2، دمشق: مطبعة دار الكتاب، 1990، ص 133.

⁵ - محمد عزيز شكري، مرجع سالف الذكر، ص41.

تبنى الحلف الأطلسي هذه الإستراتيجية رسمياً عام 1967، بعد خروج فرنسا من الهيكلية العسكرية للحلف والتي أرادت بناء قوة نووية مستقلة عن المظلمة الأمريكية⁽¹⁾. رغبة من أعضاء الحلف الأطلسي في تخطي وتجاوز مرحلة التوازن الإستراتيجي بين المعسكرين العظميين وإيجاد منفذ لتكريس التفوق الأمريكي تم إطلاق إستراتيجية جديدة وهي "إستراتيجية حرب النجوم" التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق ريجان عام 1983 تحت عنوان "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" (Strategic Defense Initiative) أمام الكونغرس الأمريكي، ثم وافقت عليه أوروبا وسمحت بنشر صواريخ "بيرشينغ" و"كروز" بمعدل 572 صاروخ، وكانت تهدف إلى استخدام كافة النظم الفضائية لحماية دول الحلف من هجمات الصواريخ الباليستية النووية الإستراتيجية، وارتكزت هذه المبادرة على الإستراتيجية الدفاعية بدلا من إستراتيجية التدمير المتبادل⁽²⁾.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة

كانت استجابة حلف شمال الأطلسي لتغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غير متوقعة حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تطوير إستراتيجية جديدة تختلف عن الإستراتيجية التقليدية بتبني أهداف وأدوار جديدة إلى جانب توسيع عضويته أيضا.

المطلب الأول: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد الحرب الباردة

1- حلف شمال الأطلسي أمام وضع دولي جديد:

عرف العالم منذ نهاية عقد الثمانينات مجموعة من التحولات الجذرية والتي مست بنية النسق الدولي الثنائي القطبية، وكان من أهم تلك التحولات اندثار الإيديولوجية

¹ - عدنان السيد حسين، قضايا دولية، التوسع الأطلسي، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 17-18.

² - مصطفى طلاس، مرجع سالف الذكر، ص 813.

الشيوعية في شرق ووسط أوروبا، ومن ثم تفكك الإتحاد السوفياتي في عام 1991، وهذا بدوره أدى إلى زوال ما يسمى بحلف وارسو، ومن هنا بدأ الحديث حول تبلور ملامح نسق جديد بدل النسق الدولي السابق القائم على الثنائية القطبية وثنائية الأحلاف (حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي) لذلك ذهب الغالبية العظمى من دارسي العلاقات الدولية في تلك الفترة إلى اعتبار أن تلك التغيرات هي البداية الحقيقية لما يعرف "بالنظام الدولي الجديد" وربما هذا ما جسده الباحث الأمريكي ذو الأصول اليابانية "فرانسيس فوكوياما" عندما تحدث عن هيمنة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي التي تعتبر "نهاية التاريخ" على حد تعبيره.

لكن رغم اتفاق معظم الباحثين على نهاية النظام الدولي الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنهم اختلفوا في تحديد وطبيعة هذا النظام الجديد، فمنهم من يرى أنه نظام متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس كتل وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا اتحاد غرب أوروبا، الصين، اليابان ومنهم من يصفه بأنه نظام أحادي القطبية نتيجة السيطرة الأمريكية الواضحة⁽¹⁾.

أطلق على مرحلة ما بعد الحرب الباردة بـ "النظام الدولي الجديد" وتعود بداية شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية 1990 حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش (الأب)" بداية النظام العالمي الجديد (New World Order) وكانت السمة الأساسية لهذا النظام تتمثل في القطبية الأحادية ويعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وانفرادها بقيادة العالم وهذا إلى جانب بروز العولمة كظواهر حظيت بأهمية كبيرة خاصة عولمة النموذج الغربي والأمريكي في الأساس.

فمنذ أوائل التسعينات تبلور نظام دولي جديد، كانت أبرز مؤشرات:

- انهيار الكتلة السوفياتية المتمثلة في حلف وارسو.
- انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في: شرق ووسط أوروبا.

¹ - عماد جاد، حلف الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سالف الذكر، ص ص 146-147.

- تبدل العلاقات بين القوى العظمى إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح بين موسكو وواشنطن.

- التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى حيث لجأت الدول القومية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية ضخمة كوسيلة لمواجهة المنافسة الفردية من ناحية، وكما أنها تشكل استجابة للتحول في النظام الدولي من طابعه السياسي الرمزي إلى طابع أكثر أهمية وهو الطابع الاقتصادي التجاري من ناحية ثانية.

- تغير الخريطة السياسية لبعض الدول حيث تفكك الإتحاد السوفياتي إلى خمسة عشر دولة، ويوغوسلافيا إلى خمسة دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وتوحدت ألمانيا⁽¹⁾.

لقد سمحت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لحلف الناتو إعادة توجيه سياساته وتكييف وسائله العسكرية لبدئ مشاريع جديدة وخطة أخرى، لكن مع الحفاظ على الوظيفة الأساسية التي أنشأ من أجلها وهي ضمان سلامة أعضائه⁽²⁾.

مع نهاية الحرب الباردة بقي الحلف الأطلسي دون موازن، مسيطرا على الساحة الدولية، مما يعني حسب تغييرات رواد نظرية ميزان القوى، الزوال المحتمل للحلف طالما أن العدو السابق قد زال، لكن رغم هذا فإن مسألة حل الحلف لم تكن واردة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وعكس ما كان متوقعا فقد قررت العمل بالنظرية التي جاء بها الأستاذ "ستيفان والت (Stephen Walt) سنة 1987 وهي نظرية التهديد (Threat Theory) لتؤكد على استمرار التحالف لاسيما في حالة اتفاق أعضائه على مصادر تهديد جديدة تعطيه المبررات الكافية للاستمرار والوجود⁽³⁾، ومن مبررات استمراره، تدشين الاستقرار في دول شرق ووسط أوروبا التي كانت تنتمي إلى الكتلة السوفياتية للحيلولة دون تفجير اضطرابات فيه، وكما أن التهديد الروسي لم يختف تماما

¹ - عماد جاد، حلف الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سالف الذكر، ص ص 145-146.

² - Rocio Méndez Aléman, op.cit.

³ - عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، عدد 134، القاهرة، أكتوبر 1998، ص 8.

واحتمال أو خطر الهجوم المباغت على وسط أوروبا، وهذا إلى جانب حماية أعضاء الحلف من أي تهديد آخر محتمل فقد يأتي هذا التهديد من الجنوب أي شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ولقد كان لتدخل حلف الشمال الأطلسي في يوغسلافيا سابقا دورا رئيسيا في استعادة السلام في البوسنة، ولكن أيضا في تحول الحلف⁽¹⁾.

فبعد فترة قصيرة من البحث عن "العدو الضائع" أو "التهديد الضائع" تمكن الغرب من اصطناع عدو جديد وهو "الجنوب"⁽²⁾.

هكذا استبدلت معادلة شرق غرب بمعادلة شمال جنوب ومع أن الغرب يحاول إعطاء التهديد الأتي من الجنوب صبغة شاملة أي الجنوب ككل، إلى أن المنطقة العربية تبقى في مقدمة الخط⁽³⁾، وفي هذا السياق الإستراتيجي جاءت أطروحة "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون، يتحدث عن المواجهة الجديدة بين الغرب والإسلام. ولقد أعلنت أطروحة "الإسلام عدو بديل"، لأول مرة على لسان ديك تشيني (كان وزيرا للدفاع في عهد بوش الأول) في مؤتمر ميونيخ للشؤون الأمنية عام 1990، فشهدت رفضا أوروبيا مباشرا، اضمحل عبر حلول وسطية بدلت من الإسلام إلى الأصولية الإسلامية خلال السنوات التالية⁽⁴⁾.

يؤكد صامويل هنتغتون في نظريته أنه سيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، لأنّ الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط المعارك في

¹ -Rocio Méndez Aléman, *op.cit.*

² - عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 47، بيروت، ديسمبر 1995، ص 94.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، على الموقع: www.aljazeera.net، يوم 2013/07/28.

المستقبل، وأنّ النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاعات في العالم⁽¹⁾.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعطي نفساً جديداً ومصادقية لأطروحة هنتغتون بعد الكم الهائل من الانتقادات التي انهالت عليه قبل هذه الأحداث.

أمام هذا الوضع الجديد جاءت تحركات حلف الشمال الأطلسي لتؤكد تحديد الأهداف والوظائف الجديدة، وكذلك تبني إستراتيجية جديدة تتماشى والوضع الدولي الجديد.

2- الوظائف والأهداف الجديدة للحلف

فيما يلي نعرض مجموعة من الوظائف الجديدة لحلف الناتو والهدف من كل وظيفة:

أ- الوظيفة السياسية

تتلخص الوظيفة السياسية الجديدة للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي والسياسي للدول الأوروبية التي كانت تحت سيطرة الإتحاد السوفياتي سابقا لاسيما دول أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الإتحاد السوفياتي المفكك، ولكي يقوم الناتو بهذه الوظيفة الجديدة عقد اتفاقية برنامج "الشراكة من أجل السلام" مع هذه الدول من أجل حل مشكلاتها بالطرق السلمية، إلى جانب إدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في أنظمتها.

بهذا يكون الحلف قد نصب نفسه كمدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس في دول شرق أوروبا فقط وإنما في العالم كله⁽²⁾، والهدف من هذه الوظيفة هو ديمقراطية الأنظمة السياسية لهذه الدول (دول شرق ووسط أوروبا) ثم تجهيزها لدور جديد في إطار الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي.

¹- مسعود ظاهر، صدام الحضارات ارتباك الخائفين وصلابة القادرين، مجلة العربي، عدد 452، الكويت، 1996، ص26.

²- أحمد أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سالف الذكر، ص 515.

وباستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المتغيرات (الديمقراطية وحقوق الإنسان) فتحت الباب أمام قواتها العسكرية للتدخل في أي إقليم من أقاليم العالم، نظرا لأن متغيري (الديمقراطية وحقوق الإنسان) قد أسسا وضعا قانونيا جديدا يلغي طبيعة التمييز بين النظام الداخلي لدولة ما والنظام الدولي، وصارت مثل هذه التدخلات لا ينظر إليها من زاوية التدخل السياسي بل على العكس ينظر إليها وكأنها ضمان لحقوق الفرد في دولة غير قادرة على تحمل هذه المسؤولية⁽¹⁾.

ب - الوظيفة الاقتصادية

لقد أصبحت الحروب الاقتصادية بعد الحرب الباردة من المحاور الأساسية في العلاقات الدولية تتمحور أهدافها أساسا حول عنصر الاقتصاد باعتباره القوة المحركة للتفاعلات الدولية، وبالتالي فالصراع الجديد هو صراع من أجل الهيمنة الاقتصادية⁽²⁾.

إنّ الوظيفة الاقتصادية الجديدة للحلف الأطلسي تتمثل في دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأعضاء الأصليين في الحلف والتخفيف من حدة المنافسة بينهم، حتى لا يكون ذلك سببا في تراجع الإستراتيجية الدفاعية ومن أجل تحقيق السيطرة والهيمنة الغربية الرأسمالية على باقي دول العالم، وكذلك لأجل التقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية وإزالة جميع الحواجز والعوائق التي تقف كحجر عثرة أمام الدور المتزايد للشركات المعددة الجنسيات في شتى أنحاء العالم⁽³⁾.

ج - الوظيفة العسكرية

تتمثل الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف في تهيئة وإعداد الدول المنظمة إلى "برنامج الشراكة من أجل السلام" للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنظمة الأطلسي وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة.

¹ - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص 387.

² - عبد الوحيد م، الحرب الاقتصادية.... المحور الأساسي في تحديد العلاقات الدولية، مجلة الجيش، عدد 483، الجزائر: المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، أكتوبر 2003، ص ص 9-10.

³ - ممدوح منصور، مرجع سالف الذكر، ص 326.

تفرض هذه الوظيفة على الناتو العمل على تغيير هيكل وأنماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع أو التفكير الإستراتيجي، بحيث تكون مستوعبة للتغيرات التي طرأت على الإستراتيجية العسكرية والتي لم تعد إستراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعا ومنعا للأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي - الأطلسي داخل أوروبا واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات⁽¹⁾ وتتمثل قوسي الأزمات في القوس الشرقية التي تشمل روسيا إيران، أفغانستان، باكستان، والقوس الجنوبية تشمل شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فالوظيفة العسكرية الجديدة للحلف تقوم أساسا على تكريس الهيمنة الغربية بصفة عامة والهيمنة الأمريكية بصفة خاصة على النظام الدولي، من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية أوروبية خارجة عن نطاق الحلف كاتحاد غرب أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتعاون أيضا مع منظمة الأمم المتحدة.

3- الهيكل الجديدة للحلف

بعد الحرب الباردة حصلت بعض التطورات على هيكل الحلف منها:

أ -مجلس التعاون الأطلسي (North Atlantic Cooperation Council)

أنشأ المجلس عام 1991 ويعتبر بمثابة الجسر السياسي الذي يربط الناتو بدول وسط وشرق أوروبا والدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي سابقا، وقد ضم هذا المجلس جميع هذه الدول بالإضافة إلى أعضاء الناتو الأصليين ويلعب دور في تسهيل عملية انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى "برنامج الشراكة من أجل السلام" كخطوة مسبقة للانضمام الكامل إلى الحلف. وحين بدأ تطبيق هذا البرنامج ظهر تراجع دور هذا المجلس حيث أصبح البرنامج الجديد الطريق الأساسي للعضوية ولهذا استبدل بمجلس جديد أطلق عليه "مجلس الشراكة الأورو - أطلسي".

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص94.

ب -برنامج الشراكة من أجل السلام (Partnership for Peace)

جاء هذا البرنامج عام 1994 لتوطيد وتعميق التعاون بين دول الحلف ودول أوروبا الوسطى والشرقية التابعة للإتحاد السوفياتي سابقا.

يعتبر هذا البرنامج كخطوة مسبقة للانضمام الكامل إلى الحلف، ومن المؤسسات السياسية التي تم إدخالها إلى الهيكل السياسية للناتو (إلى جانب مجلس التعاون الأطلسي وبرنامج الشراكة من أجل السلام)، نجد أيضا المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا وميثاق الناتو -أوكرانيا⁽¹⁾.

أما على مستوى هيكل المؤسسة العسكرية قام الناتو في إثري انتهاء الحرب الباردة بإلغاء القيادة الرئيسية في منطقة القتال الإنجليزي ودمجها بالقيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوروبا التابعة للقيادة الرئيسية في أوروبا، وقام بإنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات عام 1996 ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا وهذه القوات يمكن أن تستخدم للرد أو مواجهة الأزمات التي تقع خارج أوروبا ومنطقة الأطلسي⁽²⁾.

4- عضوية الحلف

فيما يخص عضوية الحلف فلقد عرفت توسعا بعد انضمام العديد من دول شرق ووسط أوروبا.

انضمت على النحو التالي:

- عام 1999: بولونيا، المجر، جمهورية الشيك
- عام 2004: استونيا، ليتوانيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا.
- عام 2009: ألبانيا، كرواتيا⁽³⁾.

¹ - عماد جاد، حلف الأطلسي في بيئة أمنية مغيرة، مرجع سالف الذكر، ص 88.

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 91.

³ - Dominique David, *L'alliance atlantique 1949- 2009*, *Revue politique étrangère*, avril 2009, p731.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة

ترتكز الإستراتيجية الأطلسية الجديدة على متغيرين أساسيين هما:

1- المتغير الأول: تبني الحلف لما يعرف بـ "المفهوم الإستراتيجي الجديد" (The Alliance's New Strategic Concept)

مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف الناتو في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيوإستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة إصلاح الحلف وإعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وتعتبر القمم الأطلسية الثلاث (قمة لندن، قمة روما، قمة واشنطن) محطات هامة ورئيسية في مسار حلف الناتو الجديد، حيث حددت المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف الجديدة.

➤ **قمة لندن جويلية 1990:** لقد كان إعلان لندن حول تحالف متجدد المعتمد في 6 جويلية 1990 أهم وثيقة بعد الميثاق المؤسس - ينشرها الحلف منذ تأسيسه، هذه الوثيقة تتكون من (23) فقرة تعلن التوجهات الكبرى الجديدة للحلف الأطلسي وتتضمن جملة من الإشارات الإيجابية الموجهة إلى الإتحاد السوفياتي سابقا - كان لا يزال قائما حينها - وإلى جميع دول الشرق واضعة بذلك حدا للمواجهة شرق - غرب⁽¹⁾.

وجاء هذا الإعلان كامتداد مباشر لـ "رسالة تيرنبري (Message de Turnberry) الموجه يوم 08 جوان 1990 من قبل وزراء خارجية دول حلف الناتو - المجتمعين في اسكتلندا - إلى دول الشرق أعرض صداقة وتعاون لزيادة الثقة بين نظامين الحلفين (الناتو ووارسو)⁽²⁾.

¹ - زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص157.

² - المرجع نفسه.

وأعلنت قمة لندن أن الحلف سيعرف تحولات جديدة كتحديد وإعادة هيكلة قواته وأيضا تحديد مهامه الجديدة وبالتالي تبني إستراتيجية جديدة.

➤ **قمة روما نوفمبر 1991:** تعتبر قمة روما البداية الحقيقية لمسار التحول حيث تبنت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف وهي "المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف" والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا.

يقر إعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار "مفهوم موسع للأمن" (Conception Élargie de Sécurité) أخذ بعين الاعتبار من جهة ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضا عوامل سياسية، اقتصادية، إيكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن⁽¹⁾.

➤ **قمة واشنطن أبريل 1999:** انعقدت القمة بواشنطن ما بين 23 و 26 أبريل 1999 ويصتدف عيد ميلاد الخمسين لحلف الناتو، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل الناتو وتحديد الأدوار الجديدة التي سيلعبها في القرن الجديد. وفي هذه القمة جاء الإعلان عن تحديد المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو بشكل يهيئه لدخوله القرن الواحد والعشرين.

المفاهيم الإستراتيجية للحلف الأطلسي:

- **المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991:** قام الحلف الأطلسي بمناقشة هذا المفهوم الإستراتيجي الجديد في قمة روما عام 1991 بالتركيز على التعاون (Coopération) مع الأعداء السابقين لا على المواجهة والإصطدامات⁽²⁾.

¹ - زهير بوعمامة، مرجع سالف الذكر، ص 259.

² - Jean Marie Guéhenno, *l'Otan après la guerre froide... une nouvelle jeunesse?* *Revue critique internationale*, N° 07, décembre 2000, p106.

يركز هذا المفهوم الجديد على مبدأ تحسين وتوسيع الأمن لأوروبا (شرقاً - غرباً) وما يترتب عنه من مراجعة الوجود العسكري في أوروبا وتقليل عدده، وإعادة هيكلة قوات الحلف وإصلاح بنية القيادة

يعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن مع الحفاظ على الطبيعة الدفاعية للحلف طبقاً لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975 والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة حقوق الإنسان وتعزيز الثقة بين الشرق والغرب بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة فأقرت روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي عن الأمن الجماعي لأعضائه ووحدتها، وكذا الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي⁽¹⁾.

- المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1999: في قمة واشنطن عام 1999 تمت الموافقة على مفهوم استراتيجي مجدد يتلاءم ومعطيات البيئة الأمنية الجديدة، وهذا التجديد هو استمرارية للمفهوم الذي سبقه عام 1991. ففي إطار المفهوم المجدد قرر أعضاء الناتو تحديد مهام جديدة للحلف خاص بمرحلة القرن الواحد والعشرين.

يعلن المفهوم الإستراتيجي المجدد في واشنطن المهام الجديدة للحلف "حفظ السلام وإدارة الأزمات" وهما المهمتان الأكثر إلحاحاً بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية الجديدة دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل "خارج المنطقة"⁽²⁾، أي خارج حدود الفضاء الجغرافي الخاص بمنطقة الأطلسي، بناء على أن ذلك يؤثر حسب اعتقاده على أمن أعضائه.

يشمل استخدام قوات حلف الشمال الأطلسي في عمليات "خارج المنطقة" من ألاسكا إلى فلاديفستوك من أجل الدفاع عن أمن وقيم الديمقراطية دون أن يطلب بالضرورة إذن

¹ - عماد جاد، التحولات في حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، أبريل 2010، على الموقع:

www.siyassa.org.eg/org، يوم 2013/08/25.

² - زهير بوعامة، مرجع سالف الذكر، ص 281.

من الأمم المتحدة، ولكن مع ما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، إذا كان الأمن الأوروبي-الأطلسي على المحك⁽¹⁾.

وفيما يخص المخاطر التي تهدد مصالح الحلفاء فلقد حددها المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1999 في: الإرهاب، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، حدوث خلل في التوازنات البيئية.

كما أكد على الوقاية من النزاعات كتلك التي حدثت في البوسنة وكوسوفو، ومساهمة الحلف الأطلسي في فرض السلام والأمن الدوليين والتركيز على أهمية الشراكة والتعاون والحوار مع روسيا وأوكرانيا ودول حوض المتوسط.

المفهوم الإستراتيجي الجديد 2010: بعد إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه وبعد سلسلة من اللقاءات مع نخبة من الأكاديميين والمسؤولين المدنيين والعسكريين داخل الحلف، تم صياغة تقرير حمل عنوان "حلف شمال الأطلسي لعام 2020... ضمان الأمن والمشاركة الفعالة".

يشير المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 إلى أن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة التهديدات كانتشار أسلحة الدمار الشامل، طموحات المنظمات الإرهابية، استمرار الصراعات الإقليمية والوطنية، العرقية والدينية، التنافس على الموارد الإستراتيجية على رأسها النفط، الهجرة الغير شرعية، تدهور البيئة،....الخ.

يعتبر هذا المفهوم الإستراتيجي لحلف الناتو أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات ويشير هذا المفهوم الإستراتيجي إلى أن الحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من إدارة أزمات سواء قبل، أثناء أو بعد نشوبها فالصراعات والاضطرابات الواقعة خارج حدود الحلف من شأنها أن تمس باستقرار أعضائه (كقضية أمن الطاقة مثلا والتي قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات وبالتالي

¹ -Rocio Méndez Aléman, **Op.cit.**

للإنقطاعات) وعليه يتعين على الحلف التدخل حيثما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها في حالة وقوعها ثم إعادة الاستقرار إليها والمساعدة في الإعمار⁽¹⁾.

2- المتغير الثاني: تبني حلف الناتو لبرامج ومبادرات جديدة

إن طرح البرامج والمبادرات تدخل في إطار الإستراتيجية الأطلسية الجديدة. تستهدف هذه البرامج والمبادرات منطقتين تعرف بـ "قوسين من الأزمات" (Arc d'instabilité) القوس الشرقية والقوس الجنوبية.

تتمثل التحديات الأمنية الخاصة بالقوس الشرقية في وجود القوات الروسية بمخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي سابقا. وتضم هذه القوس (القوس الشرقية) منطقة شرق أوروبا، دول من آسيا الوسطى، كما تضم دولاً إسلامية كإيران، أفغانستان باكستان وتتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الصراعات والنزاعات العرقية والدينية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال قيام تحالف بقيادة إيران من شأنه إعاقه مهام الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية⁽²⁾.

لقد طرح حلف شمال الأطلسي "برنامج الشراكة من أجل السلام" عام 1994 خاص بدول شرق ووسط أوروبا لمواجهة التحديات الجديدة. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة مدخل لتوسع الحلف نحو شرق ووسط أوروبا والهدف النهائي من هذا البرنامج الانضمام إلى حلف الناتو، تركز مبادرة الشراكة من أجل السلام على مجموعة من المبادئ وهي:

- التحول الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي سابقا ومساعدتها على حل الخلافات بالطرق السلمية.
- احترام حقوق الإنسان ومنح الشعوب حق تقرير المصير.

وقد قرر الناتو مراحل التوسع على النحو التالي:

¹ - أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، على الموقع:

www.digital.ahram.org/eg، يوم 2013/08/30.

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 75.

- المرحلة الأولى: تبدأ من عام 1997 تنتهي عام 1999 وفيها يتم انضمام بولند المجر، وتشيكيا.
- المرحلة الثانية: تبدأ من عام 1999 تنتهي عام 2003 وفيها يتم انضمام روما بلغاريا، النمسا، سلوفاكيا، ألبانيا.
- المرحلة الثالثة: تبدأ من عام 2003 وتنتهي في عام 2010 فيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث: فيلندا، السويد، دول رابطة، الدول المستقلة، وجمهوريات يوغوسلافيا سابقا⁽¹⁾.

من خلال وثيقة الشراكة تتضح الإستراتيجية الجديدة للحلف في شرق أوروبا بأنها إعادة لبناء الترتيبات الأمنية لمواجهة أي تهديدات محتملة كما أنها طريقة فعالة للسيطرة والهيمنة الأمريكية على أوروبا كيف لا وهي فكرة أمريكية بالأساس.

وإلى جانب مبادرة الشراكة من أجل السلام مع دول شرق ووسط أوروبا قام حلف الناتو بعقد اتفاق روسيا - الناتو وأوكرانيا الناتو.

أما القوس الجنوبية تشمل الدول العربية في شمال إفريقيا، أي الدول العربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي أيضا تمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للأمن الأوروبي والأطلسي نظرا لمساعي بعض أقطارها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مثل ليبيا ولتردي أوضاعها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية تنشط من عمليات الهجرة الجماعية فيها إلى أوروبا أو تصعد من عمليات الإرهاب الدولي وإحياء النزاعات الأصولية الإسلامية⁽²⁾.

ولمواجهة هذه التهديدات انتهج الحلف إستراتيجية جديدة قائمة على الحوار مع دول جنوب المتوسط بغرض تحقيق أمن المناطق المجاورة لأوروبا إلى جانب تعزيز الثقة في حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 105.

² - المرجع نفسه، ص 75.

في عام 1994 سعى الحلف إلى إقامة حوار مع الدول المتوسطة كمبدأ لتعزيز التعاون والشراكة مع المتوسط وبدأ هذا الحوار بمشاركة مصر، المغرب، تونس، إسرائيل ثم انضمت إليه الأردن، موريتانيا ثم الجزائر عام 2000 وفي قمة اسطنبول 2004 أكد الحلف على مبدأ الحوار وبل أكثر من ذلك رفع هذا الحوار إلى شراكة حقيقة والجديد في قمة اسطنبول هو إطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون" مع دول الشرق الأوسط لتشمل منطقة الخليج العربي والهدف منها دعم التعاون مع دول المنطقة لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وعمليات التهريب بمختلف أنواعها.

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية نقطة التحول الكبرى في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي حيث مكنته من استقطاب العديد من دول القوس الجنوبية (دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط) وكشفت هذه الأحداث عن تهديدات خطيرة تتمثل في: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) التي تشكلت من قوات كل دول الحلف (26 دولة في ذلك الوقت) إضافة إلى دول غير أعضاء مثل: جورجيا، السويد، سويسرا، تولت، قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أغسطس 2003⁽¹⁾.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استبدال المفهوم الإستراتيجي القديم لحلف الناتو، بمفهوم استراتيجي مستحدث يقوم ليس فقط على مفهوم الردع، والهجوم في حالة الاعتداء العسكري على إحدى الدول الأعضاء، لا بل يتأس على مفهوم الضربات الوقائية والإستباقية⁽²⁾.

¹ - عماد جاد، حلف شمال الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، ص162.

² - محمد أحمد الروسان، نسخة متطورة لمذهبية حلف الناتو، على الموقع: <http://www.addustour.com>، يوم 2013/07/22.

وهذا يشي بوضوح أن على حلف الناتو محاربة الإرهاب وفقا للمفهوم الأمريكي ولضربة الوقائية والإستباقية أهمية كبيرة خصوصا بعدما أصبحت مرتكزا من مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تعني الضربة الوقائية وفقا للمفهوم الأمريكي "محاولة ضرب المناطق التي تراها الإدارة الأمريكية أنها مناطق ينبع منها الإرهاب، ومن ثمّ يتم نقل المعركة إلى هذه المناطق، بدلا من انتظارها تصل إلى السواحل والأراضي الأمريكية"⁽¹⁾ وتعني أيضا: احباط هجوم عدواني أو خطط وتدبير يرمي (ينوي) الخصم (العدو) القيام بها، وتشن هذه الضربة بناء على الحدس والتخمين لتهديدات محتملة (Pontontrial of Threat)⁽²⁾ أما الضربة الإستباقية تقوم على توجيه الضربة ضد قوات الخصم الذي يستعد لهجوم فعلي.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة عالمية لمكافحة الإرهاب في إطار نظرية الرئيس بوش (الابن) المعروفة بالضربة الوقائية وباشرت عملياتها العسكرية ضد أفغانستان في أكتوبر 2001، وبذلك يسجل حلف الناتو تدخل آخر "خارج مجاله" في أفغانستان.

وفيما يخص الحرب على العراق 2003، فلقد اختلف الكثير من الباحثين حول تحديد هذه الحرب وقائية أم استباقية، فالبعض يراها أنها وقائية أكثر من ما هي استباقية، لأن الحرب الإستباقية قائمة على أساس أن الطرفين على أهبة الاستعداد للهجوم.

المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية لدول الحلف

لقد عرفت العلاقة بين دول حلف شمال الأطلسي ومنذ البداية هيمنة واضحة للشكوك والمخاوف نتيجة للكثير من الخلافات المتعارضة والمتشابكة واختلاف في المواقف.

¹ - على بشار أغوان، الوقائية والإستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على الموقع:

www.ahewar.org/deba/show-art.asp، يوم 2013/08/26.

² - المرجع نفسه.

1- الموقف الأمريكي:

منذ البداية كان العنصر الحاسم في نظام أمن حلف الأطلسي وأحد محددات وجوده الأساسية هو الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في الساحة الدولية ورغبتها في تثبيت وجودها العسكري والسياسي في قارة تعني الكثير للأمريكيين⁽¹⁾.

إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي دفعها إلى قرار بقاء الحلف وإعادة رسم دور جديد له في النظام العالمي الجديد وفي قمة روما 1991 قرر رؤساء الحكومات والدول والأعضاء في الحلف عدم حله وضرورة إبقائه مع إدخال تغييرات على توجهاته وأساليب عمله وأهدافه، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين الدول الأعضاء داخل الناتو فيما يتعلق بدوره في منظومة الأمن الأوروبي ما بين مؤيد لضرورة استقلال أوروبا الأمني ومؤيد لضرورة الإبقاء على الحلف الأطلسي والوجود الأمريكي بصفة عامة في القارة الأوروبية⁽²⁾.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الأعضاء تحمسا لتوسع الحلف نحو شرق ووسط أوروبا، فهي صاحبة مشروع "الشراكة من أجل السلام" ولواشنطن أهداف وراء إصرارها على توسيع الحلف ومنها تكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية، وكذلك حصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارستها أي دور عالمي أو إقليمي. وكذلك كانت وراء التوجه الأطلسي جنوبا نحو المتوسط وذلك بهدف إعاقة السعي الأوروبي للانفراد بشؤون حوض البحر المتوسط.

جاء هذا التوجه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية نحو جنوب المتوسط بعد ملاحظة الاهتمام المتزايد لدول الأوروبية المتوسطية (خاصة فرنسا) بمنطقة المتوسط، ولهذا سارعت الولايات المتحدة بطرح مبادرة الحوار المتوسطي التي قادها حلف الشمال الأطلسي، وهذا إلى جانب مبادرة اسطنبول للتعاون التي شملت دول الشرق الأوسط وهي

¹ - زهير بوعمامة، مرجع سالف الذكر، ص 227.

² - جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، عدد 129،

القاهرة، يوليو 1997، ص 98.

مشاريع للتعبير عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعلى رأسها التطبيع الشامل مع إسرائيل وإدماجها في المنطقة العربية كونها الحليف الإستراتيجي لها.

ومما سبق يمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف تستهدف احتواء الدول الأوروبية لكي لا يكون لها أي دور أمني مستقل عن السياسة الأمنية للولايات المتحدة.

2- الموقف البريطاني:

لا يختلف اثنان على أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالبا ما تكون تابعة للسياسة الأمريكية أو مكملة لها. ومع نهاية الحرب الباردة وطرح الولايات المتحدة الأمريكية قضية استمرار الحلف وتوسيعه نحو شرق أوروبا فإن لندن دعمت السعي الأمريكي لأسباب عدة:

– استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي جعلها تولي اهتماماتها لعلاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاتها الأوروبية، ومما يقوي هذه النزعة شكوكها الراهنة في قدرة الأوروبيين على بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو والإدارة الأمريكية.

– الخبرة البريطانية التاريخية الطويلة على التعامل مع الشؤون الأوروبية جعلتها تنظر إلى قاعدة توازن القوى باعتبارها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوروبا وخارجها من القوى الأوروبية الأخرى. ولهذا تعول على وجود الحلف في أوروبا والقوة الأمريكية كعامل إستراتيجي لحفظ هذا التوازن بعد الحرب الباردة.

– ما زالت بريطانيا تنظر إلى نفسها على أنها قوة عظمى ذات مصالح عالمية كالولايات المتحدة وتعتبر ارتباطها بالإستراتيجية الأمريكية العالمية خير ضامن لحماية هذه المصالح من تحديات بعض القوى وإن كانت أوروبية أو إقليمية⁽¹⁾.

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 70.

تدعم بريطانيا موقف الولايات المتحدة الأمريكية الراض للمسعى الفرنسي في تحويل عملية توسيع الناتو بحيث تتخذ صيغة أطلسية- جنوبية لأن ذلك سيساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب المصالح البريطانية والأمريكية في حوض المتوسط وفيما يخص المبادرات الأطلسية الموجهة للجنوب الذي يشمل دول حوض المتوسط ومنطقة الخليج العربي، فبريطانيا تدعم الموقف الأمريكي في ذلك فهي ترغب أن يكون أمن المتوسط والخليج العربي تحت إشراف الإدارة الأمريكية- الأطلسية.

3- الموقف الفرنسي:

تعتبر فرنسا من الدول الأوروبية المتزعمة للاتجاه الإستقلالي عن الحلف الأطلسي ومن أكبر الدول المنادية بتشكيل نظام هوية دفاعية أوروبية مشتركة، وترجع جذور هذه النزعة إلى عهد الرئيس السابق "شارل ديغول" الذي اتخذ قرار الانسحاب من الهيكل العسكري للحلف عام 1996، فكانت فرنسا تؤكد على ضرورة امتلاكها القوة النووية للدفاع عن نفسها بمعزل عن حلف الناتو، وترى أن وجود قوات نووية وتقليدية أمريكية في القارة سيجعلها مسرحاً لأي حرب مستقبلية مع السوفييات، كما أن هذا الوجود لم يردع موسكو من نشر قواتها في وسط وشرق أوروبا. حاولت فرنسا في إطار الحرب الباردة إقناع الأوروبيين بهذا الموقف وضرورة أن يكون لهم دفاع مستقل داخل الناتو، إلا أنها لاقت ردود أفعال سلبية الأمر الذي اضطرها للانسحاب من المنظومة العسكرية للحلف عام 1966 وإخراج جميع القوات الأطلسية من أراضيها، رغم أنها بقيت عضواً في الهيكل السياسي له⁽¹⁾.

مع نهاية الحرب الباردة خيل لفرنسا أن هناك فرصة ستسمح لها بتحقيق سياستها الرامية إلى إقامة أمن ودفاع أوروبي مستقل عن الناتو خاصة أن هذا الأخير فقد مبرر وجوده، إلا أن الحرب التي اندلعت في يوغوسلافيا أكدت إخفاق الأوروبيين في احتواءها وبالتالي أكدت أوروبا - خاصة فرنسا - أن إقامة سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو من

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 63.

المستحيلات بعد أن حسمت الحرب سياسيا وعسكريا من قبل الناتو، فيما يخص قضية توسيع الناتو نحو شرق ووسط أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة كانت باريس من أكثر المعارضين لهذا التوسع.

تستند فرنسا في معارضتها لقرار التوسع إلى الحجج التالية:

- أنه لا توجد أي تهديدات حقيقية قادمة من دول شرق ووسط أوروبا وحتى روسيا نفسها.
- إنّ الوضع الاقتصادي لأوروبا الشرقية لا يسمح لها بالوفاء بكل التزامات وأعباء الانضمام إلى الحلف، والتأكيد بأن فرنسا ليست مستعدة لتغطية هذا العجز⁽¹⁾.
- وهذا إلى جانب التخوف من ارتفاع مكانة ألمانيا في البناء الأوروبي على حسابها، لاسيما أن هناك اتجاها رسميا أمريكا يعطي الأولوية لألمانيا في الشؤون الأوروبية ويعتبرها الشريك الإستراتيجي الأول لواشنطن في قيادة الناتو وتقاسم الأدوار والأعباء فيه⁽²⁾، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى تحويل عملية توسيع الناتو بحيث تتخذ صيغة أطلسية جنوبية، إذ ترى أنّ تهديدات الأمن الأوروبي تتركز في المنطقة الجنوبية، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذا الطرح لأن ذلك يساعد على تعاضم المصالح الفرنسية على حساب مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

يرى البعض أن عودة فرنسا إلى المنظومة العسكرية للحلف مرتبطة بموقفها من عملية توسيعه نحو الشرق، حيث قررت عام 1995 استرجاع عضويتها في المنظومة العسكرية للناتو، إلا أنّ ذلك غير كاف لتضطلع بدور فعال في الحلف وهي غير ممثلة في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي. لكن بمجيء الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم في 2007 وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية

¹ - عمرو عبد الكريم سعداوي، فرنسا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، عدد 129، القاهرة، يوليو 1997، ص ص 105 - 108.

² - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 65.

في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا الدفاع الأوروبي وحلف الأطلسي في القرن 21"، أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية⁽¹⁾.

4- الموقف الألماني:

تؤيد ألمانيا فكرة توسيع الحلف نحو شرق أوروبا، لأن في هذا التوسع مصلحتها حيث تعتبر هذه المنطقة الحيوية بؤرة للتوترات والحروب العرقية وعدم الاستقرار الذي من شأنه تهديد الوحدة الألمانية وخلق مصاعب لاقتصادها. نجد برلين تلتزم بالصمت وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامع الفرنسية لتحويل اهتمامات الناتو الأمنية نحو الجنوب وتولي القيادة العسكرية فيه⁽²⁾، ولأن في هذا التحول مضار لمصالحها واستبعاد لفكرة التوسع نحو الشرق.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في حوض المتوسط

سنحاول في هذا المبحث التركيز على إستراتيجية الحلف الأطلسي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بعرض العناصر التالية:

- المتوسط في "المفهوم الإستراتيجي الجديد" للحلف الأطلسي
- الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: المتوسط في "المفهوم الإستراتيجي الجديد" للحلف الأطلسي

مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بدأ الحديث في الأوساط الغربية عن التهديد الأتي من الجنوب وتتمثل هذه التهديدات في: أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، وهكذا أصبحت منطقة جنوب المتوسط مصدر التهديد

¹ - البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف، على الموقع: www.france24.com/ar20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command، يوم 2013/6/5.

² - نزار اسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 67.

الجديد، لهذا وضعت الدول الأوروبية المتوسط في مجالها الأمني، وبالتالي تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية لهذه التحديات تهديد لأمن حلف الناتو، فاستقرار منطقة جنوب المتوسط بما فيه الشرق الأوسط يعتبر ضروريا للحلف، حيث أصبحت هذه المنطقة داخل دائرة المجال الحيوي للحلف، فالحوادث التي قد تحدث في حوض المتوسط لها أهمية حيوية بالنسبة له.

جاء تأكيد حلف شمال الأطلسي على أهمية منطقة المتوسط في الفقرة (12) من المفهوم الإستراتيجي الجديد حيث جاء فيها: «إن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي، تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الأمني لأن هاتين المنطقتين مهمتان لاستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط وبالتالي فهما منطقتان مهمتان لأمن حلف الأطلسي كذلك»⁽¹⁾ ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا المفهوم هو مبدأ تدخل الناتو خارج مسرح عملياته التقليدية.

لقد بعثت حرب الخليج الثانية المناقشة الحادة حول إشكالية العمليات العسكرية الأطلسية خارج مجال صلاحيته فقد أظهرت الحرب مدى القصور القانوني لحلف الشمال الأطلسي الذي لم يكن في مقدوره التدخل عسكريا لأن ذلك يناقض ميثاقه، لذا أصبحت إشكالية عمليات "خارج المجال" من بين المحاور المركزية في المناقشات في الأوساط الأطلسية في تلك الفترة، ومنها ضرورة تجديد وتغيير بني الحلف ليتكيف والمحيط الإستراتيجي الجديد⁽²⁾.

في المفهوم الإستراتيجي المجدد عام 1999 أكد الحلف على التزامه على حفظ السلم وإدارة الأزمات دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد

¹ خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، على الموقع: www.reefnet.gov.sy/blogbooks/projet/fikv/18/15_army.pdf، يوم 2013/06/03

² عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 47، بيروت، ديسمبر 1997، ص 96.

على التزام الحلف بالعمل "خارج المنطقة"، وظهرت المهام الجديدة للحلف فيما يسمى بالتدخل الإنساني لإيصال مساعدات غذائية وإغاثة والمشاركة في حفظ وتحقيق السلم ومواجهة الأزمات في بعض مناطق المصالح الحيوية، ومن أمثلة عمل الحلف خارج مجاله: حرب أفغانستان 2001، العراق 2003 وليبيا 2011.

من هنا أخذ الحلف يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية عالمية تسعى لتحقيق هيمنة عالمية مرتكزة على قوسين من الأزمات، القوس الشرقية والقوس الجنوبية⁽¹⁾ وتشمل هذه الأخيرة شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي من المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.

يضع حلف الناتو في حساباته الإستراتيجية الجديدة احتمالية دخوله في حروب تقليدية كبرى أو متوسطة في مناطق قوسي الأزمات الخارجية، تحت ستار حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي بعض القوى الإقليمية التي تهدد المصالح الغربية⁽²⁾.

كما بينت وثيقة المفهوم الإستراتيجي المجدد 1999، أن مصالح الحلفاء الأمينة قد تتعرض لمخاطر خارجية، كالتحديات: الإرهابية والتخريب، الجريمة المنظمة، قطع موارد المصادر الحيوية، حدوث خلل في التوازنات البيئية وطرق إمداد الطاقة والهجرة الجماعية السرية وغيرها، والتي تتمركز حسبهم في المنطقة الإسلامية بالدرجة الأولى⁽³⁾.

فبعد نهاية الحرب الباردة باشر حلف الشمال الأطلسي في العمل للتوصل إلى صياغة مبادرات لدعم الاستقرار في حوض المتوسط بناء على المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي.

¹ - نزار إسماعيل الحياي، مرجع سالف الذكر، ص 41.

² - المرجع نفسه، ص 79.

³ - عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع إسلامي فيها، مرجع سالف الذكر.

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط

في أعقاب الاتفاق على استمرار الحلف الأطلسي في أداء مهمته بعد زوال مصدر التهديد الرئيسي له وكذلك المباشر في تفعيل أداء مهام جديدة تتعلق بمواجهة مخاطر وتهديدات من نوع مختلف كما كان في السابق.

وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين لتغذية خطاب التهديد الآتي من الجنوب وإعطائه شرعية كاملة، فقد تمكنوا من تأطير معالم النظام الأمني للمتوسط عبر ترتيبات أمنية مسيطر عليها تقوم على قاعدة المصالح الغربية ويؤطرها حلف الشمال الأطلسي الذي يقوم على الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات من خلال إمكانية العمل خارج المنطقة وهذا يعزز بدوره التحرك المستقبلي للحلف تجاه منطقة المتوسط عبر مسالك التعاون والحوار التي تؤدي إلى ربط الضفة الجنوبية للمتوسط بتحالفات خارجية أمنية عسكرية مع حلف شمال الأطلسي. ومع أنّ الغرب يحاول إعطاء هذا التهديد صبغة شاملة أي الجنوب ككل، إلا أنّ المنطقة العربية – الإسلامية تبقى في المقدمة.

جاءت تحركات حلف الأطلسي لتؤكد تحديده للجنوب كعدو جديد، وذلك من خلال تنظيم مناورات عسكرية في المتوسط على مقربة من السواحل المغربية، ومنها مناورات مايو 1992 التي سميت (Dragon Hammer 92) شاركت فيها: بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وهذا بدوره سمح فيما بعد لإنشاء أسطول حربي دائم في المتوسط، وكذلك قوات للتدخل السريع، وتكون مهمة الأسطول الحربي الدائم في المتوسط بتقوية حماية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، أما قوات التدخل السريع شكلت للقيام بعمليات خارج المنطقة.

¹ - عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مرجع سالف الذكر، ص 94.

في عام 1994 توصل رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي إلى صياغة مبادرة لدعم الاستقرار والتعاون في حوض المتوسط، وتعرف بالحوار المتوسطي.

➤ الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي:

خلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي باسطنبول في جوان 1994 طالب وزراء دفاع الحلف مناقشة احتمال مساهمة الأعضاء في تدعيم واستقرار المنطقة المتوسطية وكلف المجلس بعدها إسبانيا وإيطاليا بإعداد مشروع الحوار وإجراء الاتصالات بدول الحوض الجنوبية، وسبب اختيار إسبانيا وإيطاليا لإعداد مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء في الحلف مرده أن الدولتين الأوروبيتين تجمعهم علاقات مميزة بدول جنوب الحوض⁽¹⁾.

بعدها فتحت منظمة حلف شمال الأطلسي حوار سياسيا مع دول جنوب المتوسط سنة 1994 تزامن مع الحوارات الأمنية الأوروبية المختلفة، ويضم هذا الحوار كل من: مصر إسرائيل، المغرب، تونس، موريتانيا ثم انضمت الأردن وبعدها الجزائر عام 2000 وفي حقيقة الأمر أثارت مسألة العضوية في هذا الحوار نقاشا داخليا بين دول الحلف، فإسبانيا دافعت عن عضوية موريتانيا، فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل ثم فيما بعد الأردن، فيما تم إجماع الحلفاء على إقصاء سوريا وليبيا بدعوى دعمها للإرهاب، وشبه إجماع بشأن إقصاء الجزائر من الحوار، باستثناء إيطاليا وإسبانيا⁽²⁾ وتم تغيب الجزائر بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، ونتيجة التقارب بين الجزائر وحلف الناتو التحقت في مارس 2000 إلى الحوار المتوسطي. ويهدف "الحوار المتوسطي" حسب وثائق الحلف الأطلسي إلى إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط

¹ - خير الدين العايب، مرجع سالف الذكر.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر،

بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة وتبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف⁽¹⁾.

تم تفعيل مبادرة بروكسل (الحوار المتوسطي) في قمة مدريد 1997 مع إنشاء مجموعة التعاون المتوسطي (MCG)، وفي هذا الإطار تقوم دول الأعضاء في الحلف بعقد مباحثات سياسية مباشرة مع دول الحوار المتوسطي وكثيرا ما تنظم هذه المباحثات على أساس ثنائي⁽²⁾.

بدأ العمل منذ 1997 ببرنامج عمل سنوي يشمل مجالات تعاون كالاشتراك في النشاطات، كالتمارين العسكرية، نشاطات تدريبية لها علاقة بالإنقاذ، الأمان البحري الإغاثة الإنسانية، عمليات دعم السلام⁽³⁾، كما يشارك ممثلون عن دول الحوار في تربصات مدارس الحلف العسكرية، ومجالات أخرى، كالعلم والبيئة، نشاطات المعلومات والاستخبارات، إدارة الأزمات، الأسلحة الخفيفة، محاربة انتشار الألغام.....⁽⁴⁾ وقد رافقت بعض هذه النشاطات قاعدة التمايز الذاتي^(*)، وينظم الحلف لقاءات ثنائية (1+26) ومتعدد الأطراف (7+26) منها لقاءات برلمانية بقصد استغلال الإمكانيات التي يوفرها هذا الحوار وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية.

وفي مجال التعاون الدولي ساهمت مصر، الأردن، والمغرب في قوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في البوسنة تحت قيادة الحلف الأطلسي، كما شارك المغرب والأردن في قوات مماثلة في كوسوفو تحت قيادة أطلسية.

إن الحوار المتوسطي كان مهما للغاية للتعبير عن حسن النية والتفاهم مع الجوار ولبناء إجراءات الثقة، إلا أن غياب الإجماع داخل الحلف والاختلافات في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددها مصالحهم الخاصة في المنطقة، ولعل الخلاف الكبير يتمثل في

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سالف الذكر، ص 167.

² - Rocio Méndez Aléman, **Op.cit.**

³ - Abdenmour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *Mediterranean politics*, Vol.11, N°2, Juillet 2006, p171.

⁴ - عبد النور بن عنتر، مرجع سالف الذكر، ص 168.

الصراع العربي - الإسرائيلي، فكيف يمكن الحديث عن الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة. ويرى البعض أن هذا الحوار صمم أساساً في إطار قضية التطبيع العربي الإسرائيلي لذلك يبقى رهينا لعملية السلام العربية - الإسرائيلية وتطوراتها.

كاد الحوار المتوسطي أن يعاني من الشلل لولا تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار، وإعطاء دفع جديد للتعاون في منطقة المتوسط.

استنتاجات الفصل

- هناك جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- جاءت معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) نتيجة اللقاء الإستراتيجي الأمريكي-الأوروبي، للتعاون المشترك والجماعي فيما بينها من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفيياتي القادم من الشرق، وعلى إثري ذلك تم الإعلان عن ميلاد حلف شمال الأطلسي يوم 4 أفريل 1949.
 - تحددت إستراتيجية حلف الناتو خلال الحرب الباردة بمواجهة المد الشيوعي المتعظم في أوروبا في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وتبني الحلف إستراتيجيات مختلفة وذلك حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وتطور الأسلحة لدى حلف الناتو والحلف المضاد (حلف وارسو)، ومن الإستراتيجيات التي تبناها: سياسة الاحتواء، إستراتيجية الانتقام الشامل، نظرية الحرب المحدودة، إستراتيجية الاستجابة المرنة،..... فالإستراتيجيات الأطلسية خلال هذه المرحلة بنيت على العامل العسكري بالدرجة الأولى.
 - مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف الناتو في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيو إستراتيجية الجديدة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة استمرار وإصلاح الحلف وإعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة.
 - تبني حلف الناتو إستراتيجية جديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة وذلك بطرح "المفاهيم الإستراتيجية الجديدة" (الأول عام 1991، والثاني عام 1999، والثالث عام 2010) التي حددت المحاور الكبرى للحلف والتوجهات الكبرى الجديدة له كتحديد مهامه، وهيكلته قواته، ومستقبل الحلف. وترتكز الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو على التعاون والشراسة والحوار، والوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات.

- يرى حلف الناتو أن التحديات التي تواجهه لم تعد متركزة في أوروبا حصرا وإنما في الناحيتين الشرقية والجنوبية، وعلى إثري ذلك تبنى الحلف إستراتيجية الجديدة متضمنة التوسع نحو شرق ووسط أوروبا وهو من أبرز التحولات الإستراتيجية في تاريخ الحلف، وإلى جانب التوجه نحو الجنوب أي جنوب حوض المتوسط والشرق الأوسط.
- إن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن لحلف الناتو، حيث أدرك هذا الأخير أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللأمن، وعليه شرع الحلف بإقامة ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذه العناصر في هذه المنطقة، وعليه طرح "الحوار المتوسطي" عام 1994 لدعم الأمن والاستقرار في حوض المتوسط.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة
ظاهرة الإرهاب في المتوسط

تقديم

في ظل التحديات الأمنية الموسعة أصبح المتوسط أكثر أهمية، حيث حدد حلف شمال الأطلسي في إستراتيجيته الجديدة مجموعة من المخاطر التي عليه مواجهتها في هذه المنطقة. ويرى حلف الناتو أنّ حوض المتوسط هو الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات والتهديدات الأمنية. ولقد حدد الحلف هذه التهديدات في المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991، والآخر عام 1999، والمتمثلة أساسا في: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل النزاعات والأزمات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، قطع المصادر الحيوية... الخ.

بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وضع حلف الناتو ظاهرة الإرهاب في صميم إستراتيجياته الأمنية، فكانت هذه الأحداث نقطة التحول الكبرى في إستراتيجية الحلف حيث مكنته من استقطاب العديد من دول جنوب المتوسط، وكما ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في المتوسط.

وعليه، سنحاول في هذا الفصل تناول التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية والتي على رأسها ظاهرة الإرهاب مع التطرق لإستراتيجية الحلف لمكافحة هذه الظاهرة، ولنتناول هذه الأفكار فصلنا العرض إلى النقاط الأساسية التالية:

- التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية.
- إستراتيجية حلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط.
- آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية

حدد حلف الشمال الأطلسي التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط في إستراتيجيته الجديدة وفقا للمفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991، ولعام 1999 في التهديدات الأساسية التالية: الأزمات والنزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية

تعرف منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية وأهمها:

1- الصراع العربي - الإسرائيلي:

تعود جذور هذا الصراع على الأقل إلى بدايات القرن العشرين، مع قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 على أرض فلسطين، ويعتبر هذا الصراع من أخطر الصراعات الدولية المعاصرة بسبب تداخل عوامل عديدة منها أنّ هذا الصراع يجري في منطقة إستراتيجية غنية بالثروات والموارد الاقتصادية مما يجعل أي حركة فيها لها تأثيرا إقليميا ودوليا بحكم ارتباط مصالح القوي الكبرى بهذه المنطقة.

2- النزاع التركي - اليوناني:

يتمحور هذا النزاع على قضيتين مهمتين و هما:

- الصراع على بحر إيجه والجرف القاري و المياه الإقليمية.
- القضية القبرصية، وتعد تركيا واليونان أهم أطراف هذا النزاع حيث يؤكد الطرف القبرصي التركي تبعية الجزيرة لتركيا مستندا إلى وقائع تاريخية وجغرافية

ويؤكد الطرف القبرصي اليوناني تبعية الجزيرة لليونان مستندا على وقائع تاريخية أيضا وتبقى القضية القبرصية علاقة إلى يومنا هذا.

3- نزاع الصحراء الغربية:

وهو من أهم النزاعات التي يعرفها المتوسط الغربي ويتمحور هذا النزاع على مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير والاستقلال من المغرب و يلقي المساندة و الدعم من الجزائر، في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم، وهذا النزاع سبب في توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

وهذا إلى جانب النزاعات الأخرى التي تعرفها منطقة شرق المتوسط بين: إسرائيل سوريا، لبنان، تركيا، قبرص، حول حقوق النفط والغاز المكتشفة مؤخرا في هذه المنطقة. بالرغم من أهمية العوامل التاريخية والثقافية و الدينية والاقتصادية في الصراعات القائمة في المتوسط وحوله، لا يمكننا اختصارها بصراعات شمال - جنوب أو صراعات مسيحية - مسلمة أو صراعات متصلة بدولة الاحتلال الإسرائيلي إنها صراعات أكثر تعقيدا تتدخل فيها القوى العظمى والقوى الإقليمية المجاورة وهي تتصل بالدين واللغة وعدم التقسيم العادل للثروات، وهناك أهمية للتنافس على الأرض والإقليم إذ أن معظم التوترات الجيوبوليتكية حول المتوسط تترجم التنافس على الأرض: الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، صراع الصحراء الغربية، صراع الأتراك والأكراد، صراعات البلقان⁽¹⁾ وهذا بالإضافة إلى التوتر الذي عرفه جنوب المتوسط في الدول العربية على وجه التحديد، في ظل الثورات المطالبة بالتغيير الأنظمة في كل من تونس، ليبيا، مصر سوريا.

يرى حلف شمال الأطلسي أن هذه الأزمات والنزاعات تشكل تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه، لذلك يلتزم الحلف بالوقاية من الأزمات وإدارتها، أو إحلال الاستقرار بعد النزاع عند الضرورة، وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة سياسة، مدنية، عسكرية

¹ - خطر أبوذ باب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع :

www.alarabianage.com/article.su?art=529881D=54. يوم 2013/08/26.

لإدارة فعالة للأزمات⁽¹⁾ ويضيف الحلف أن هذه الأزمات والصراعات لا تهدد فقط أعضاء الحلف وإنما تهدد المنطقة المتوسطة برمتها شرقها وغربها.

في مجال إدارة الأزمات والنزاعات يعمل الحلف على ضمان توفير قوات قادرة على الانتشار وأداء مجموعة من العمليات العسكرية والمهام على أراضيها وخارجها.

يعتبر المفهوم الإستراتيجي الجديد (2010) للحلف أكثر وضوحاً وتحديداً من سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات، ويشير هذا المفهوم الإستراتيجي إلى أن الحلف يمتلك قدرات سياسة وعسكرية نادرة تمكنه من إدارة الأزمات، فالصراعات والاضطرابات الواقعة خارج حدود الحلف من شأنها أن تمس باستقرار أعضائه (كقضية أمن الطاقة مثلاً والتي قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات وبالتالي للإنقطاعات)⁽²⁾، وربط الحلف عدم الاستقرار في منطقة المتوسط بسبب فشل الدول بالنزاعات والأزمات والصراعات الإقليمية، وارتباط ذلك بزيادة الأسلحة التقليدية المتطورة وما ينجر عنه من آثار محتملة في تعطيل تدفق الموارد، واحتمال حيازة الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، ولمنع هذه الأزمات المحتملة يتعامل الحلف مع المنظمات الدولية والإقليمية، كمنطقة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، بأنها: «انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً»⁽³⁾.

فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة

¹-Active Engagement, **Modern Defence: Strategic concept for the defence and security of the members of the north Atlantic organization**, in: <http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf> le 27/08/2013.

²- أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مرجع سالف الذكر.

³- عبد اللطيف محمود، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي، القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.

تعدد الثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات⁽¹⁾.

تفاقم في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة من الجنوب نحو الشمال خاصة من منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقيرة، وأوروبا ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا وتشكل الصحراء الجزائرية عبور الأفارقة خاصة من مالي، النيجر، التشاد، ولم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة، إذ تشير الأرقام أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سويا، أغلبهم من المغرب العربي⁽²⁾.

تعود أسباب هذه الهجرة إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية، وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة، واجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

لعل أسباب الإحساس بأن المهاجرين مصدر فوضي ولا استقرار في الدول الأوروبية هي البطالة وكثرة عدد العاطلين من المهاجرين في أوروبا ومنافستهم لمواطني الإتحاد الأوروبي في سوق العمل، وشيوع البطالة بين المهاجرين من جنوب المتوسط أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة المخدرات، غسيل الأموال، والجريمة المنظمة. لذا صنفّت الهجرة كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أعضاء حلف الأطلسي في القرن

¹ - Bassma Darwich, «L'Euro-méditerranéen comme enjeu de société », politique étrangère, N°11, 1998, P39.

² - محمد لعقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 161181، 16 سبتمبر 2004، ص10.

الواحد والعشرين، فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا، وأولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطة وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة.

تسعى الدول الأوروبية المتوسطة إلى إشراك باقي الدول الأعضاء في الحلف في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية، والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد، وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الإستراتيجي الجديد كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وبناء على ذلك اتخذ الحلف إستراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة غير الشرعية، في مؤتمر بروكسيل (ديسمبر 2004) تنص على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبية- كأولوية- باعتبارها تهديدا لأمن الدول الأوروبية الأعضاء يعادل تهديد الإرهاب و محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أصبحت أسلحة الدمار الشامل (Weapons Massive Destruction)، بأنواعها المختلفة كيميائية، بيولوجية، والأسلحة الذرية، تشير جدلا شديدا بين مؤيد ومعارض لإنتاجها واستخدامها، ورغم المعاهدات الدولية التي تحرم هذا النوع من الأسلحة كمعاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية" (1968) و"معاهدة الأسلحة الكيميائية" (1993)، إلا أنها أصبحت أكثر انتشارا، وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية. وتسبب أسلحة الدمار الشامل خسائر كبيرة على المستوى البشري والمادي والبيئي.

يعتبر الانتشار بوصفه تهديدا رئيسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وترى أوروبا أن الطريقة الفعالة لحمايتها من الهجوم من الجنوب هو استمرار وتعزيز فرض حظر تام

¹-Annette Junemann, **Euro-méditerranéen relation after septembre 11 : International régional and domestic Dynamics**, Usa : Frank cass, 2004, P86.

على استخدام وحياسة أسلحة الدمار الشامل، والتقدم في عضوية والامتنال للمعاهدات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية⁽¹⁾.

أدرج تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل-ضمن المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف (لشبونة 2010)- تحت بند مراقبة التسلح، ونزع السلاح ولحد من الانتشار، والذي يتضمن الدور المستقبلي للحلف في تعزيز الحد من التسلح، مراقبة الأسلحة، ونزع السلاح سواء تعلق الأمر بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾، وأدرج أيضا في المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991 ولعام 1999.

أقر الحلف في قمة بوخارست 2008 أن «الحد من التسلح، نزع السلاح، وعدم الانتشار سوف يستمر في تقديم مساهمة مهمة للسلام، والأمن والاستقرار [...] وهذا ما يتعهد به الناتو كجزء من استجابة واسعة لمواجهة التحديات الأمنية»⁽³⁾. يمكن تفسير تهديد الانتشار - في الحلف - في المتوسط من خلال متغيرين: ⁽⁴⁾

- المتغير الجيوسياسي/ الجيوإستراتيجي: الذي يترتب على إمكانية إدخال السلاح النووي في الصراعات القائمة أو المحتملة في المنطقة والذي قد يطال الأطراف أو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف. كتهديد أمن إسرائيل باستعمال مثل هذه الأسلحة ضدها.

- احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مخاطر انتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، وأثارها على أمن المنطقة الأورو-أطلسية والمناطق المحيطة بها وفقا للمتغير الجيوسياسي/ الجيوإستراتيجي

¹ - Rocio Mendez Aléman, *La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution?* op.cit.

² - Active Engagement, op.cit.

³ - **Strasbourg/KEHL Summit Declaration**, In: <http://www.nato.int/cps/sid-A1256DaA89-2EC9E1C1/natolive/news.5283.htm> , le 27/08/2013.

⁴ - محمود بركات، دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 174، أكتوبر 2008، ص151.

ويتضاعف تحدي هذا التهديد لدول الحلف إذا ما اقترن بإمكانية حياز أطراف متطرفة أو إرهابية (دول أو جماعات) لمثل هذه الأسلحة.

خاصة وأن الخطر الذي يشكله الإسلام الراديكالي، والمشاكل الحدودية التي لا تزال دون حل في هذه المنطقة تعطي لدولها الحجج لشرعنة نفقاتها على التسلح⁽¹⁾.

من جانب آخر يعمل الحلف وفقا لمفهومه الإستراتيجي على الحد من التهديد الصاروخي (الباليستية) لأراضي الدول الأعضاء (خاصة بسبب البرنامج النووي الإيراني) حيث يرى الأمين العام للحلف راسموسن A.F.Rasmussen أن: «خطر الانتشار، حقيقي ومتزايد، وأكثر من ثلاثين دولة تمتلك أو بصدد تطوير قدرات صاروخية على نطاق أوسع [...] في كثير من الحالات هذه الصواريخ يمكن أن تهدد شعوبنا وكل الأقاليم»⁽²⁾.

إن مشكلة مراقبة وضبط السلاح في منطقة المتوسط تسبب توتر في المنطقة وتزيد من أجواء الشك وعدم الثقة بين الدول العربية وإسرائيل من جهة وعلى ضفتي المتوسط من جهة أخرى، وذلك في سياق تركيز الدول العربية على أسلحة إسرائيل النووية مقابل تركيز إسرائيل ودول الحلف على الأسلحة التقليدية العربية.

فهناك ازدواجية في معايير الغرب في مساعيه لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل فهو يريد -ونجح في ذلك- منع العرب من حيازة مثل هذه الأسلحة دون المساس بالترسانة النووية الإسرائيلية⁽³⁾.

وتتمثل أحد أوجه خطورة تحدى أسلحة الدمار الشامل في المتوسط في مدى ارتباطه بالتحدي الإرهابي، حيث لم يعد اليوم النظر إلى مسألتي الانتشار والإرهاب بوصفها قضيتين منفصلتين كلياً.

¹ - Rocio Méndez Aléman, **op.cit.**

² - NATO Building a Euro-Atlantic security Architecture, speech by NATO secretary General A.F. Rasmussen, In: <http://www.nato.int/cps/en/SID-75DD486E-htm> le 27/08/2013

³ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص42.

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة و محيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان.

تعرف الموسوعة السياسة الإرهاب على أنه: «استخدام العنف - غير القانوني - أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنفس، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية»⁽¹⁾.

من الجانب القانوني ينظر إلى الإرهاب على اعتبار أنه جريمة دولية لما تسببه من رعب عام شامل، وهذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شأنها إحداث خطر عام، وما ينجم من أضرار عامة ليست لمواطني دولة محددة حيث تم ارتكاب الجريمة، بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها، ولمواطني الدول الأخرى لأنها تهدد الحضارة الإنسانية⁽²⁾.

يمكن تعريف الإرهاب أيضا على أنه: استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة وذلك باستخدام أساليب متنوعة: كالخطف الاغتيالات، احتجاز الرهائن، التفجير، النهب، التدمير، التخريب،...ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافها إلى جهة معينة.

¹ - إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 281، جويلية 2002، ص38.

² - عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص98.

تتعدد وتتوغل البواعث التي تكمن خلف حوادث الإرهاب ويصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق، فالبواعث تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكل الديمقراطية وأزمة البناء المؤسسي للأحزاب، ولغة الحوار السياسي، والاتفاق على قواعد نص الاختلاف الإيديولوجي والمصالحة بالطرق السلمية، وعملية التحول السياسي في المجتمع وقد تكون الظروف اجتماعية كمشكلة البطالة والامية والجهل والتهميش الاجتماعي، أو اقتصادية أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية، وقد تكون شخصية⁽¹⁾. كما تتعدد أنماط ونماذج الإرهاب وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف الفاعلين ونذكر:

– **الإرهاب الفردي:** يقوم به فرد أو عدة أفراد، ويذهب البعض إلى اعتبار أن الباعث الأساسي وراء هذا النوع هو تحقيق مكاسب شخصية دون أن تكون له أبعاد أخرى⁽²⁾.

– **إرهاب الدولة:** إرهاب تسانده الدولة أو ترعاه الدولة، و هو يشير إلى أفعال عنف التهيب التي ترتكب من قبل الدولة لقمع مواطنيها كما هو الحال في الدول الاستبدادية، أو لقمع حركات المقاومة مثل حال الاحتلال والسيطرة الأجنبية.

– **الإرهاب الدولي:** هو الإرهاب الذي تتوفر فيه الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، كالفاعل باختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي، أو تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل، أو أن ميدان الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى، أو أن يكون موجه ضد تجمع دولي.

إنّ الإشكالية التي يطرحها الإرهاب في تعريفه تعكس التباين في المداخل المعتمدة في دراسته من جهة، وشائكية أبعاده وأسبابه وصوره من جهة ثانية، واختلاف مواقف

¹ - مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 41-42.

² - محمد زكي شمس وعمر الشافعي، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل في ظل قانون العقوبات والقانون الدولي العام، ط1، دمشق: مطبعة الداودي، 2003، ص 186.

الدول سواء تعلق الأمر بإستراتيجية مواجهته، أو تمييزه عن ما قد يختلط به من توظيفات خاصة بالكفاح المسلح المشروع.

وتظهر المنطقة الأورو-متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب بما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات⁽¹⁾، وإذا كان هناك إجماع بين الشركاء المتوسطيين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في إدراك وفهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق على تعريف مفهوم الإرهاب، ومشكلة هذا المفهوم أنه لا يركز على معيار محدد وثابت يميز أعمال المقاومة والكفاح وحق تقرير المصير في نصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

فعلى الرغم الجهود الدولية المبذولة لتعريف الإرهاب و مواجهته إلا أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي تعترى موافق الدول تقف حجرة عثرة في وجه إنجاح هذا المسعى.

بعد تفكك الإتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك (بين دول أوروبا)، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، بين المسيحية والإسلام⁽²⁾، وهي المقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها هنتغتون، ووفق هذا المنظور يري الإتحاد الأوروبي أن الجهة الجنوبية للمتوسط الخطر المهدد له، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، أما استخدام "الحرب على الإرهاب الإسلامي" بدأ في أواخر القرن الميلادي العشرين ومطلع الحادي والعشرين، واستقر نهائيا منذ تفجيرات نيويورك وواشنطن عام 2001⁽³⁾.

¹ - عبد الرفيق كشوط، مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها، أعمال الملتقي الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ص286.

² - مدثر عبد الرحيم الطيب والتجاني عبد القادر، الإسلام في إفريقيا، ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص3.

³ - عبد النور بن عنتز وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... موقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سالف الذكر.

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات و تفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة⁽¹⁾، ومنها تفجيرات باريس 1995 ومدريد (إسبانيا) 2004، والهجمات على قطار الأنفاق في لندن 2005.

كشف التقرير السنوي لوضع الإرهاب وتوجهاته في الإتحاد الأوروبي لعام 2011 الذي أعده مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول)، أن عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا بلغ 249، و في 2009 بلغ عدد الهجمات الإرهابية 294⁽²⁾ لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لأوروبا.

كما مثلت هجمات 11 سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة الأمريكية نقلة نوعية هامة في تطور ظاهرة الإرهاب و بدت أقرب إلى ما يعرف بالإرهاب الجديد، الذي يعتمد على شبكات تنظيمية واسعة بالإضافة إلى كونه أكثر تصميمًا لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن القفزة النوعية التنظيمية للإرهاب الجديد تتجلى أيضا في طبيعة الأسلحة و القدرة الكبيرة و الجد متقدمة للجماعات الإرهابية و التي فاقت كل التصورات، بما فيها عمل المخابرات⁽³⁾.

اتخذت العمليات الإرهابية الدولية صورا عديدة ومتنوعة للوصول إلى تحقيق الهدف الذي تنشده من تنفيذ هذه العمليات، وفي الماضي القريب كانت العمليات الإرهابية تتمثل في الاغتيالات السياسية وتخريب المنشآت المدنية والاقتصادية التي تؤثر على القرار السياسي وذلك من خلال نشر رسالة الذعر والرعب للرأي العام، أما اليوم ومع التطور

¹ - جمال الساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29 - 30 أفريل 2008، ص 156.

² - ممدوح المنير، 99% من الهجمات الإرهابية في أوروبا وأمريكا نفذها اليمين المتطرف لا المسلمون، على الموقع: www.elshaab.org/thread.php?ID=57938، يوم 2013/05/05.

³ - أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 147، جانفي 2002، ص 46.

السريع والمذهل في تكنولوجيا التسلح في العالم وسهولة حصول الجماعات الإرهابية على أحداث ما وصل إليه العلم من أدوات التسليح بالإضافة إلى التطور الكبير الذي حدث في وسائل الاتصال والانتقال أصبح من اليسير على الجماعات الإرهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها منها: خطف الشخصيات وحجز الرهائن، خطف الطائرات والسفن، مهاجمة أو خطف السياح الأجانب.

وبعد هجمات 11 سبتمبر أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1373، وقد اشتمل هذا القرار على إدانة كاملة للهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن باعتبارها عملاً يهدد السلم والأمن الدوليين وأكد حق الفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس وضرورة التصدي بجميع الوسائل للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية إلى السلام والأمن الدوليين⁽¹⁾.

تجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلّ الحلف الأطلسي المادة 5 من معاهدته المتعلقة باعتبار أن: «أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء وبتفعيل هذه المادة بات واضحا أنّ الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات واشنطن ورغباتها التي أعلنتها من خلال إستراتيجية شن الحرب على الإرهاب العالمي»⁽²⁾.

جاء تجاوب الحلف التلقائي والسريع مع واشنطن بسبب الثقل الإستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، بالإضافة إلى أنّ الحلف كان يبحث عن أدوار عسكرية جديدة على الساحة العالمية⁽³⁾.

صنف حلف شمال الأطلسي ظاهرة الإرهاب ضمن المخاطر التي تهدد أمن الدول الأعضاء، في وثيقة المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991 ولعام 1999.

¹- محمد المصالح، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، على الموقع: <http://www.abhatoo.net.ma> ، يوم 2013/08/27

²- محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سالف الذكر، ص334.

³- عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سالف ذكر.

تشغل ظاهرة الإرهاب حيزاً من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناء على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بعداً دولياً بعد تفجيرات 09/11، حيث أكد اللورد "روبرتسون" على أهمية المساهمة في مكافحته من خلال تحديد و فهم خطره الذي تلعب فيه أجهزة استخبارات الحلف دوراً وقائياً لردع الإرهابيين و إفشال نشاطاتهم، ردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء، وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية و الجرثومية والكيميائية⁽¹⁾.

ولقد كشفت اعتداءات 09/11 عن تهديدات تمثلت في الإرهاب، و أسلحة الدمار الشامل، وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي ترتب عليها، ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) التي تشكلت من قوات كل دول الحلف (26 دولة في ذلك الوقت) إضافة إلى دول غير أعضاء مثل: جورجيا، السويد، سويرا، تولت قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أغسطس 2003⁽²⁾.

تسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد عقيدة إستراتيجية متطورة لحلف الناتو تسمح له بالتدخل في مناطق مختلفة من العالم، بدءاً من أفغانستان، ثم العراق، وأخيراً في ليبيا.

إن التصريحات المتتالية لمسؤولي البنتغون تشي بوضوح مساعي ورغبات أمريكية لجهة الدفع باتجاه استبدال المفهوم الإستراتيجي القديم لحلف الناتو، بمفهوم إستراتيجي مستحدث يقوم ليس فقط على مفهوم الردع والهجوم في حالة الاعتداء العسكري على إحدى الدول الأعضاء، لا بل يتأسس على مفهوم الضربات الوقائية والإستباقية⁽³⁾، وهذا يشي بوضوح أنّ على حلف الناتو محاربة الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي.

¹ - Active Engagement. Op.cit.

² - عماد جاد، حلف شمال الأطلسي في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سالف الذكر، ص126.

³ - محمد أحمد الروسان، نسخة متطورة لمنهجية حلف الناتو، مرجع سالف الذكر.

في عام 2002، أقرت دول أعضاء الحلف "المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب" حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو والتي تصنف إلى الفئات الأربعة التالية: (1)

- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.

- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.

- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.

- التعاون العسكري مع الجهات غير العسكرية.

صرح رؤساء دول حلف الناتو في نوفمبر 2006 بأن: «الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الخطران الرئيسيان المرجح أن يواجهها الحلف خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة» (2).

وبهذا أدرك الحلف أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللاأمن وعلى رأسها الإرهاب، وهذا يستوجب ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذا التهديد وعليه ركز التوجه الأطلسي الجديد في المتوسط على تبني إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع تطور المفهوم الإستراتيجي للحلف الذي يربط الأمن الأورو-أطلسي بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل.

كما أنه ارتبط مهام الحلف في المتوسط بالحرب على الإرهاب، وأنيط الحلف بمهمة دفاعية في منطقة المتوسط ردا على التهديد الإرهابي وفق إستراتيجية تهدف إلى منع الهجمات الإرهابية.

¹ - ريبورترز، ألم يحن الوقت لتبني مقاربة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، على الموقع:

www.nato.int/docu/review/2008/04/AP-CTRTAR/index.html، يوم 2013/08/29

² - المرجع نفسه.

المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

تعتبر مبادرة "المسعى النشط" و"قمة براغ الأطلسية 2002" المحاور الرئيسية في الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط (Active Endeavour)

لقد أطلق حلف شمال الأطلسي مبادرة "المسعى النشط" مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و تهدف عملية "المسعى النشط" مكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. تبني الحلف سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب، و أكثر تفاعلا من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001، وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية (Operation Active Endeavour(OAE))، التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾، هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة 2006 يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الإستخباراتي المؤسس في نفس السنة لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب⁽²⁾.

لقد تم وضع و تفعيل مبادرة "المسعى النشط" من طرف الحلف في (أكتوبر/2001) مباشرة بعد أحداث (11/سبتمبر)، كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات، باعتبارها أحد الإجراءات الثمانية التي اتخذها الحلف في (2001/01/04)، وبطلب من الولايات

¹-Roberto Cesaretti, Combating terrorism in the Mediterranean, at: <http://www.nato.int/docu/review/2006/combating-terrorivs/ant.html>, le 28/08/2013.

²- NATO, allied command operations, supreme headquarters Allied powers Europe, at: <http://www.nato.int/shape/news/2006/01/060117.htm>, le 27/08/2013.

المتحدة⁽¹⁾ لدعمها ضد الهجمات الموصوفة بـ "الإرهابية" وذلك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف.

وتتمثل تلك الإجراءات الثمانية المشار إليها فيما يأتي: ⁽²⁾

- مضاعفة تقاسم المعطيات والمعلومات ودعم التعاون بينها.
- تقديم المساعدة بحسب الحاجة والقدرة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم أمن المنشآت بالولايات المتحدة.
- ضمان استبدال بعض وسائل الحلف لدعم عمليات مكافحة الإرهاب.
- إعطاء رخص استعمال الفضاء الجوي للطائرات الأمريكية الحربية لمواجهة الإرهاب.
- ضمان الدخول لموانئ ومطارات دول الحلف للقوات الأمريكية لمواجهة الإرهاب.
- نشر جزء من قوات الحلف البحرية بالمتوسط في ناحيته الشرقية وكذا طائرات الأوكس بأمريكا.
- قيادة مشتركة للعمليات بين أعضاء "الحوار" والحلف لاحتواء الإرهاب.

لقد وسعت مبادرة "المسعى النشط" لحلف الناتو لمكافحة الإرهاب في المتوسط لتغطي المنطقة ككل ابتداء من 2003 بعد بداية انتشارها في المتوسط الشرقي في أكتوبر 2001، كإجراء رادع، مراقب ومساند للتدخل الأمريكي في أفغانستان. ويوجد المقر الذي من خلاله يتم إدارة وتسيير عملية "المسعى النشط" بمدينة نابولي الإيطالية أين يتواجد مقر القوات البحرية للحلف في الجنوب.

تركز عملية "المسعى النشط" على حماية الشحن (النقل البحري) وتأمين الموانئ والممرات البحرية، وكرست العمليات الإستخباراتية المشتركة عبر (OAE) لتطوير جهود

¹- Briefing, Active Endeavour, combating terrorism at sea in : <http://www.nato.int/nato-static/assets/pdf> le28/08/2013.

²- Ibid

مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط، واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾، أما عن أهداف هذه العملية فهي حسب ما تشير إليه مصادر الحلف مزدوجة: (2)

– أولا: إظهار تضامن و إصرار الحلف على مكافحة الإرهاب (عملية ردع).
– ثانيا: المساهمة في ترصد وإفشال النشاطات الإرهابية بالمتوسط، وذلك عن طريق قيام أساطيلها بمهام المراقبة والتفتيش البحري بالمتوسط، وإلى جانب مرافقة السفن غير الحربية لدول الحلفاء، وبطلب منها أثناء عبورها لمضيق جبل طارق لحمايتها من أي اعتداء إرهابي محتمل، كما حصل مثلا مع سفينة "يو أس أس كول - USSCOLE" الأمريكية وصف بالإرهابي في عرض البحر باليمن في (أكتوبر/ 2000)، ومع السفينة النفطية الفرنسية التي تعرضت لاعتداء مماثل عام 2002، هذا فضلا عن القيام وبشكل دوري ومنتظم بعملية استطلاع بحري للطرق البحرية في المضائق والممرات والموانئ الهامة بكافة حوض المتوسط.

من أهم نشاطات الحلف من خلال هذه العملية، مراقبة و معاينة (57 ألف سفينة) وتفتيش حوالي (100 سفينة) مشتبه بها، إلى جانب مرافقة أكثر من (480 سفينة)، أضف إلى ذلك زيادة تعاونية بشرق المتوسط وحده⁽³⁾، علما أن الحلف قام بإشراك شركاءه الجنوبيين في "الحوار المتوسطي" في نشاطات هذه المبادرة، وتحديدا في مكافحة الإرهاب، على اعتبار أنها هي أيضا معنية بهذه الظاهرة (الجزائر، تونس، المغرب مصر، الأردن، إلى جانب إسرائيل)، حيث ساهمت هذه الدول بتقديم وتوفير المعلومات لقوات الحلف حول السفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية. ولقد صرح قائد عملية "المسعى النشط"، نائب الأميرال روبرتو كازاريتي – Roberto Casaretti: «لقد أظهرت

¹-Roberto Casaretti, **Op.cit.**

²- بوزيد أعمر، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي الخارجية تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص 340.

³- Active Endeavour, in: <http://www.nato.int/issues/active-endeavour/index.f?htm>, le 28/08/2013

عملية الالتزام بالنشط على أنها أداة جد فعالة ضد مكافحة الإرهاب بالمتوسط»⁽¹⁾، يمكن القول بخصوص مبادرة "المسعى النشط"، أنها تعد جزءا وامتدادا فرعيا لمبادرة "الحوار المتوسطي"، على النحو الذي يؤكد الأميرال البحري أنجل تافالا بالدوز - (Angel taffala Balduz) قائد قوات التحالف المساعدة لأوروبا الجنوبية، و التي يوجد مقرها بمدينة نابولي في تصريح له لجريدة "الوطن" الجزائرية باعتبارها تعكس - حسب قوله، ومنذ (11/ سبتمبر)، وتحديدًا بخصوص التعاون مع دول جنوب المتوسط - "الشق العملي للحوار المتوسطي"، أي في مقابل "الشق السياسي" لنفس "الحوار"، فأمام «التحديات الجديدة نتطلع إلى الوصول - يقول الأميرال أ.ب. بالدوز - ومن خلال هذه المبادرة، إلى قيادة مشتركة للعمليات التي يجب القيام بها بين أعضاء الحوار المتوسطي والحلف الأطلسي (...) إن عملية المسعى النشط تركز في تدخلاتها متعددة الأبعاد على محاور إستراتيجية، مضايق جبل طارق وسرت، قناة السويس والبوسفور»⁽²⁾.

على رغم النقاشات التي أثرت حول الدول المشاركة في هذه العمليات، واحتمال امتداد نطاقها الجغرافي، إلا أنها مثلت إطارا أو آلية مهمة لمكافحة الإرهاب، حيث دعمت بوحدة استخباراتية لتهديد الإرهاب ((Terroriste Thread Intelligence Unit (TTIU)).

وجاءت قمة براغ الأطلسية عام 2002 لتأكيد على ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب في المتوسط بين حلف شمال الأطلسي وشركائه المتوسطيين.

المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

إن قرار حلف الشمال الأطلسي بتطوير "الحوار المتوسطي" خاصة في قضايا الأمن المشتركة بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، جاء على وقع أحداث 11 سبتمبر 2001.

¹ - Briefing, Active Endeavour: combating terrorism at sea. Op.cit.

² - بوزيد أعمر، مرجع سالف الذكر، ص339.

في ديسمبر 2001 أصدر الحلف بيانا رسميا حول "رد الناتو على الإرهاب" بالاتفاق مع شركاء الحوار المتوسطيين، تضمن: «نحن نحي الموقف الذي اتخذته شركاء الحوار بكل وضوح، حيث أدانوا هذه الهجمات دون تحفظ [...] ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم المساعدة فرديا و جماعيا حسب الاقتضاء ووفقا لقدراتنا للدول أو الحلفاء الآخرين الذين قد يخضعون للتهديدات الإرهابية المتزايدة نتيجة لدعمهم الحملة ضد الإرهاب»⁽¹⁾.

وفي قمة براغ نوفمبر 2002 تبني الحلف وثيقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي" مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة، وتتدرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحادي عشر سبتمبر، ذلك أن الحلفاء شددوا على التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطيين في خطة عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الأورو - أطلسي، والشراكة من أجل السلام لمكافحة الإرهاب⁽²⁾.

كان قد قرر مجلس الحلف في ماي 2002: «رفع مستوى الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي للحلف، والتشاور مع الشركاء المتوسطيين حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإرهاب، من أجل تقريب الشركاء المتوسطيين أكثر من الحلف وإعطاء الحوار المتوسطي دفعة جديدة في قمة براغ»⁽³⁾.

في نفس العام أقرت الدول الأعضاء "المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب"، حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو، والتي تصنف إلى الفئات الأربعة التالية: (4)

- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.

- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.

¹ - Dick A. Leurdijk, NATO'S Mediterranean dialogues the Emergence of front line in the war on terrorism. In: <http://www.atlcom.ml/ap-archive/PDF/AP2004m.4/lemdijk.pdf>. le 28/08/2013.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سالف الذكر، ص170.

³ - Dick A. Leurdijk. **Op.cit.**

⁴ - ريبورترز، ألم يحن الوقت لتبني مقاربة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، مرجع سالف الذكر.

- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.
- التعاون العسكري مع الجهات غير العسكرية.

وهكذا شغلت ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناءا على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات 09/11 حيث أكد اللورد "روبرتسون" على أهمية المساهمة في مكافحة الظاهرة من خلال تحديد وفهم خطرهما. وتلعب أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم، وردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء، وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، الجرثومية والكيميائية⁽¹⁾.

كما أعلن الحلف أيضا في قمة براغ (التشيكية) 2002 عن رغبته بالتحول إلى العمل على المستوى العالمي، وإطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الأوسط تقوم على تعزيز الحوار الأمني المتوسطي للحلف.

إلا أنّ بيان قمة براغ لم يوضح تفاصيل نوايا الحلف بشأن تفعيل التفاعل حول المسائل الأمنية، بل اكتفى فقط بذكر المزيد من المشاورات العادية والأنشطة التعاونية مثل المؤتمرات، الزيارات على مستوى المسؤولين الساميين، والتدريب والتمارين العسكرية وغيرها من أشكال التعاون⁽²⁾.

وفي قمة اسطنبول الأطلسية 2004، قرر الحلفاء تعزيز الحوار، حيث تبنا وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"، ورد فيها أن الحلفاء قرروا "رفع الحوار إلى شراكة حقيقة" قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار تكملة للجهود الدولية، وينطوي هذا القرار على:

- تعزيز الحوار السياسي الحالي.

¹ - Active engagement, **Op.cit.**

² -Prague summit declaration, In: <http://www.nato.int/med-dia/upgrading.htm> le 28/08/2013.

- تحقيق التحرك العملياتي المتبادل.

- المساهمة في مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

كما صرح "ياب دي دون ثيفر" الذي خلف "روبرتسون" كأمين عام للحلف سنة 2004، أن: «التهديد المتزايد للإرهاب يعنى الشركاء السبعة للحوار: إسرائيل، المغرب الجزائر، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا، التي لها مصلحة مشتركة في التعاون مع الحلف [...] إننا نواجه تهديدات مشتركة تتطلب تطوير العلاقة مع الشركاء المتوسطيين إلى أبعد من مجرد حوار»⁽²⁾.

والجديد في قمة اسطنبول إطلاق الحلف مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربي، فقرر الحلف بإطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون"، وتخص هذه المبادرة نشاطات تعاون أمنية في مجالات كثيرة مثل: محاربة الإرهاب، مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبادل المعلومات والتعاون البحري، وكانت أهم الإجراءات:

- الانضمام إلى عملية المسعى النشط (OAE).

- تبادل المعلومات الإستخباراتية.

ثم جاءت قمة ريغا 2006 لتبرز أهمية سياسية الحلف في الشراكة، والحوار والتعاون، كذلك غاياته ومهامه وفقا لمفهومه الإستراتيجي.

أما القمة الأطلسية في بوخارست 2008، أقرت بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح، التعاون وحق القرار من جميع الأطراف، مع تأكيد الحلف على سياسات الشراكة، الحوار والتعاون كجزء أساسي من أهداف الحلف والمساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية وخارجها⁽³⁾.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، حلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص173.

² - Dick A. Leurdijk, **Op. Cit.**

³ - Bucharest Summit declaration, Issued by the heads of state and government in the meeting of the north Atlantic council, Bucharest April 2008, in <http://www.nato.int/cps/en/nato-live-official-text-8443.htm>, le 28/08/2013.

وفي قمة ستراسبورغ/كاهل (الموافقة للذكرى الستين لتأسيس الحلف) 2009، تضمنت تجديد الحلف التأكيد على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دوله والدفاع عن قيمه وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها⁽¹⁾، وأكد على دعم اللقاءات والاجتماعات مع الشركاء المتوسطيين.

وجاء المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف في قمة لشبونة الأطلسية في 2010 لتأكيد على أن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة طموحات المنظمات الإرهابية، أسلحة الدمار الشامل، لذا يرى الحلف أنه لابد من تكثيف التعاون في منطقة المتوسط لمواجهة التحدي الإرهابي.

المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

سننتظر في هذا المبحث إلى آفاق ورهانات إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بتناول التحديات الكبرى التي تواجهها هذه الإستراتيجية في غرب وشرق المتوسط، وقبل ذلك سنتناول إشكالية تعريف الإرهاب الذي يعتبر أكبر تحدى للحلف.

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب

ستظل ظاهرة الإرهاب من التحديات المفروضة على واقعنا المعاصر ربما لسنوات قادمة، والتي ستظل بلا تعريف ولا تحديد أيضا.

في العلاقات الدولية المعاصرة قلما استعملت كلمة أو أسىء استعمالها، أو استعملت على نحو تعسفي أكثر من كلمة "الإرهاب"، فمنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي

¹ - Strasbourg/KEHL summit declaration 2009, Op.cit.

وكلمة الإرهاب ومشتقاتها مثل: الإرهابي، الإرهاب المضاد، وغيرها قد غزت أدبيات جميع الفروع الاجتماعية⁽¹⁾.

إن الإشكالية التي يطرحها الإرهاب في تعريفه تعكس التباين في المداخل المعتمدة في دراسته من جهة، وشائكية أبعاده وأسبابه وصورة من جهة ثانية، واختلاف مواقف الدول سواء تعلق الأمر بإستراتيجية مواجهته، أو تمييزه عن ما قد يختلط به من توظيفات خاصة بالكفاح المسلح المشروع.

من جانب آخر يذهب إلى أن أهم إشكال يطرحه مصطلح الإرهاب هو غياب الموضوعية في تعريفه و توصيفه، إذ يتوقف في الغالب على وجهة نظر من يستعمل المصطلح، أو بالأحرى ما يريده منه أولئك الذين يستعملونه أن يعنيه⁽²⁾، حيث نجد انتقائية في توصيف الإرهاب الدولي ومكافحته بما يتماشى ومصالح الأقطاب الفاعلة على الصعيد الدولي، إذ يرد توصيف الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين على أنها دفاع مشروع، في حين يعد ما يصدر من الفلسطينيين عملا إرهابيا.

فعلى الرغم الجهود الدولية المبذولة لتعريف الإرهاب ومواجهته إلا أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي تعترى موافق الدول تقف حجرة عثرة في وجه إنجاح هذا المسعى، حيث أعد اتفاق لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه عام 1937 في عهد عصبة الأمم ولعل الدافع لذلك الجهد الدولي المبكر في تعريف الإرهاب هو اغتيال ملك الصرب على الأراضي الفرنسية عام 1934 ما دفع فرنسا للتشبت من أجل إقرار ميثاق دولي لمكافحة الإرهاب. أما الأمم المتحدة وهي الجهة المخولة قانونا بإعداد القوانين والنصوص والاتفاقيات الدولية التي تحقق أمن وسلامة العالم، فإنها كانت منهمكة منذ أكثر من ستين عاما في صياغة تعريف للإرهاب ملزم ومتفق عليه من قبل الجميع، فتوالت الدورات

¹- Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, **political terrorism: a new guide to actors**, New-York :North Holland and publishing, 1988, pp142-237.

² Ibid, p8.

على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها لم تفض إلى تحديد الإرهاب وتعريفه واكتفت بإدانة الإرهاب بكل أشكاله والدعوة لمكافحته. ولقد حاولت المنظمات الإقليمية من جهتها إعطاء تعريف للإرهاب الدولي وهذا ما سعت إليه منظمة الدول الأمريكية منذ اتفاقية واشنطن 1971، كما عمل الإتحاد الأوروبي جاهدة في تحديد هذا المفهوم من خلال اتفاقياته حول مكافحة الإرهاب، وأبرمت الدول العربية في إطار الجامعة العربية اتفاقية القاهرة 1998 لمكافحة الإرهاب، وفي إطار الإتحاد الإفريقي سنة 1999 اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب. وسعت كل هذه الاتفاقيات إلى صياغة تعريف للإرهاب وتحديد حيزه حيث لم يتوصل لا الإتحاد الأوروبي، ولا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا الحلف الأطلسي، ولا منظمة الأمم المتحدة، ولا العرب إلى الاتفاق على آلية مشتركة لتحديد وتعريف الإرهاب.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ربط الغرب ظاهرة الإرهاب بـ "الإسلام" تحت ذريعة الأصولية الإسلامية والتطرف الديني، أما الطرف العربي يطالب بضرورة وضع مفهوم محدد للإرهاب، وخاصة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح الذي وإن مارس العنف يبقى حقا مشروعاً.

تبقى إشكالية تعريف الإرهاب رهانا لكل المبادرات الأمنية الأطلسية بما فيها الحوار المتوسطي، وإستراتيجيته لمكافحة الإرهاب في المنطقة، فيتوجب وضع مفهوم محدد للإرهاب قبل وضع الإستراتيجيات لمكافحته، فكيف نواجه ونحارب عدو غير معروف وغير محدد ولا حتى متفق عليه.

وفي ظل غياب تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الجميع لمفهوم الإرهاب، فإنّ الحديث عن أية إستراتيجية لمكافحته ومواجهته كلام فارغ لا أساس له.

المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط.

تواجه إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة مجموعة من التحديات الأمنية والتي سنوجزها في النقاط التالية:

1- إجراءات بناء الثقة:

بدأ بناء الثقة مع دول الحوار المتوسطي منها: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا مصر، وهذا لتبديد مدركات التهديد والشك والتأكيد على نهجه التعاوني.

وتحكم النظرة الأطلسية الرسمية حيال المنطقة اعتباران : أولهما إثبات أن الحلف ليس من دعاة صدام الحضارات وأنه يريد إقامة علاقات عادية وتعاونية مع الدول العربية الإسلامية، وأنه لا يقيم أية علاقة بين الإرهاب والإسلام كدين، ثانيهما الشروع في مبادرات تعاونية مع بعض دول المنطقة في إطار خدمة الأمن بواسطة الشراكات⁽¹⁾.

إنّ القوات البحرية الدائمة في المتوسط التي أنشأها الحلف أثارت مخاوف الدول المتوسطية، وبعد الانخراط في الحوار المتوسطي، أصبحت هذه القوات تقوم بزيارة موانئ دول الحوار (الجزائري، المغرب، تونس). وبالتالي فهذه القوات التي كانت تدرك كمصدر للتهديدات أصبحت آلية لبناء إجراءات الثقة بين صفتي المتوسط⁽²⁾.

وبعد أحداث 09/11 ساهمت إستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في استقطاب الدول المتوسطية ومنها دول المغرب العربي، حيث ساهمت هذه الأحداث في التقرب الأطلسي مع هذه الدول خاصة مع الجزائر.

¹ - عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سالف الذكر.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، حلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص203.

إلا أنّ الحرب الأمريكية على الإرهاب تعرضت لانتقادات من طرف العديد من الدول على غرار روسيا التي تعتبر أنّ الحرب الأمريكية على الإرهاب مرحلة تقديم ذرائع لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لعسكرة العالم واستغلال ثروات الدول، وأنيط لحلف الناتو القيام بهذه المهمة.

ينظر العرب بالريبة إلى حلف الشمال الأطلسي، رغم التهافت على علاقات وثيقة مع أمريكا وقوى غربية أخرى، و تتناقض النظرة الرسمية لوجود علاقات ودية مع الحلف والغرب عموما مع النظرة الشعبية وشرائخ نخبوية التي ترى في الحلف مجرد امتداد للتطلعات الإستعمارية القديمة، وساهم في ذلك أنّ الولايات المتحدة ورطت الحلف في سلسلة من الحروب والتدخلات في المنطقة الإسلامية⁽¹⁾، في أفغانستان عام 2001، العراق عام 2003 وليبيا في 2011.

فسياسة محاربة الإرهاب كما حددها الأمريكيون و بعض حلفائهم الغربيين، تجعل من الممكن اليوم التدخل تقريبا في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية لا علاقة لها بالحملة الدولية على الإرهاب⁽²⁾، وهذا يؤثر على بناء الثقة بين حلف الناتو وشركائه المتوسطيين خاصة بعد تجربة أفغانستان والعراق. من الواضح أنّ الحلف يقدر مدى صورته السلبية في العالم العربي والتشكيك المتزايد في نواياه، خاصة بعد حالتي أفغانستان، العراق ومؤخرا ليبيا 2011.

إن انحصار إستراتيجية حلف الناتو في مكافحة الإرهاب في المتوسط في مجال المعلومات والاستخبارات قد تثير الشكوك حول نوايا دوله (على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) في محاولة الهيمنة على المنطقة.

¹ - عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سالف الذكر.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص 217.

2- انتشار الإرهاب في الساحل:

إن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، وبسبب اتساعها وتضاريسها الصعبة والطبيعة المناخية القاسية، يتعذر العمل والعيش فيها ومراقبتها، أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية لتجمع الجماعات الإرهابية المتطرفة، وسوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء والتدريب والقيام بعملياتها⁽¹⁾.

فالأوضاع في الساحل تؤثر على الأمن في منطقة المتوسط الغربي، فظاهرة الإرهاب لا تعني منطقة الساحل وحدها، إذ تعتبر تحدياً أمنياً مشتركاً بين الإقليميين خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال، كذا الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، وتشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنظيم القاعدة يختبئ في الصحاري ولقد حذر القادة العسكريون الأمريكيون من تهديد النشاط الإرهابي القادم من شمال إفريقيا من خلال تفجيرات تونس 2002، والقنبلة التي فجرها انتحاري في الدار البيضاء في المغرب الأقصى، فبدأ البعض على مستوى الإعلام والدراسات يصف منطقة الصحراء والساحل بأنها أفغانستان الجديدة⁽²⁾.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي جورج.د.بوش عن مبادرة بان الساحل-Pan-Sahel لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة، فإذا كانت مبادرة "المسعى النشط" فرع من نشاط حلف الناتو بخصوص مكافحة الإرهاب فإن "بان الساحل" هي مبادرة أمريكية خالصة ولكنها مبادرتين مكملتين لبعضهما البعض كونها تخدم نفس الأهداف وتتخذ نفس الوسائل وأيضاً تخضع كلها للإشراف الأمريكي وهذا بدوره يسهل تغلغل حلف الناتو في منطقة الصحراء الإفريقية والساحل، وبالتالي

¹ - Jeremy Keenan, **the Dark Sahara : Americas' war on terror in the Africa**, London : pluto press, 2009, P13.

² Ibid

اتساع رقعته، وربما سيقوم بهمة كان من المفروض أن تؤديها "أفريكوم" (القاعدة العسكرية الأمريكية المراد إقامتها في إفريقيا).

إنّ التقارب الجزائري مع حلف الناتو في مجال مكافحة الإرهاب يضع الحلف في موضع الرهانات والتحديات التي تشهدها المنطقة خاصة في الجبهة الجنوبية للجزائر التي تعتبر مصدر للعديد من المشاكل والتجاوزات على الحدود مثل تجارة الأسلحة المخدرات، الحركات الإرهابية واحتمال حيازتها على أسلحة الدمار الشامل، وزادت المنطقة توترا مع الأزمة الليبية.

3- التدخل الأطلسي في ليبيا:

إن التدخل العسكري للحلف في ليبيا طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش وجدال، خصوصا في ظل تشابه الظروف والمواقف التي تشهدها التحولات في المنطقة العربية في كل من تونس، مصر، وسوريا، ويتم التساؤل حول تدخل الحلف في ليبيا وعدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع.

وقد سيكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل على مبادرات الناتو في حوض المتوسط وعودة الشك في إجراءات بناء الثقة في المنطقة خاصة أن الجزائر الحليف المهم لناتو تؤكد على مبدأ عدم التدخل الذي تم اختراقه من قبل الحلف، وهذا بالإضافة إلى التخوف من تحول ليبيا إلى أفغانستان ثانية في المغرب العربي. وتري بعض التيارات السياسية الليبية، وتنظيم القاعدة أن وجود الناتو في ليبيا يعد بمنزلة "الاحتلال" يتطلب "الكفاح المسلح"⁽¹⁾.

فمع الأزمة في ليبيا، وتونس، ومصر، يسمح بشكل مباشر في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على الحدود والمتجارة بالأسلحة وغيرها من التهديدات التي ستشكل تحدي كبير لإستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة. كما يري الغرب أن

¹ - أشرف محمد الكشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مرجع سالف الذكر.

احتمال قيام أنظمة إسلامية أصولية احتمال مرعب، فهو لا يجمد فقط كل مبادرات التعاون مع الحلف الأطلسي، بل سيعمل على مقاطعتها.

من جهة أخرى يرى البعض أن التدخل الأطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار وتكون الحليف الأكبر لناو وهذا بدوره يسهل التوقيع الأطلسي في شمال إفريقيا وبالتالي سيساعد على مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

فالحلف أمام تحديات كبيرة في منطقة غرب المتوسط خاصة تحت الظروف التي تعيشها كل من ليبيا، مصر، تونس، فإستراتيجيته لمكافحة الإرهاب مرهونة بوضع البيئة الأمنية لهذه المنطقة.

المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط

إن أكبر التحديات التي تواجهها إستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في منطقة شرق المتوسط هو الصراع العربي الإسرائيلي.

➤ الصراع العربي - الإسرائيلي:

تعد مسألة التسوية في قضية الصراع في منطقة الشرق الأوسط من أعقد الصراعات التي عرفها التاريخ المعاصر، إلى درجة تجعل الاعتقاد بأن مفتاح السلام في العالم ينطلق من هذه المنطقة، لتصبح مركز للصراع العالمي الذي تلتقي فيه الديانات الرئيسية والمصالح الإستراتيجية، فالصراع العربي الإسرائيلي يعد من أعقد الصراعات التي استعصت فيها العملية السلمية، من الوصول لحل يرضي جميع الأطراف رغم الجهود المبذولة سواء الإقليمية أو في إطار المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، يرجع ذلك للطابع الحضاري الذي يشهده هذا الصراع وهو ما يجعله من أكبر التحديات التي تواجه التعاون الإقليمي والدولي خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من إطلاق مبادرات التعاون مثل

مشروع الشراكة الأورو متوسطية، ومبادرة الحوار والتعاون مع الحلف الأطلسي، خاصة وأن إسرائيل دولة منظمة إلى كل المبادرات. فمسألة إجراءات بناء الثقة أمنياً في المتوسط والتي يسعى حلف شمال الأطلسي تجسيدها من خلال مبادراته، مستحيلة قبل التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، فالتعاون الأمني بين الحلف وشركائه المتوسطيين لا يمكنه أن يتقدم أو يتطور دون تسوية هذا الصراع. أما خبراء ومسؤولي الحلف الأطلسي فيعترفون بأنه يحول دون إحراز تقدم جدي في المبادرات في المتوسط عموماً⁽¹⁾.

وما يزيد تعقد الأمور هو رهان انضمام إسرائيل لحلف الناتو، حيث هناك علاقة مميزة بينها وتتمثل في: ⁽²⁾

- مشاركة إسرائيل في مناورات الحلف البحرية.
- وضع وحدة البحث والإنقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية.
- عقد اتفاق بين إسرائيل والحلف الأطلسي، يتعلق بأشكال إسهام إسرائيل في العمليات البحرية التي يقوم بها الحلف في محاربة الإرهاب بعرض البحر الأبيض المتوسط.
- في 16 أكتوبر 2006، أبرمت إسرائيل اتفاق تعاون فردي مع الحلف، وهو أول برنامج يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الأورو - أطلسي.
- الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سالف الذكر، ص230.

² - أشرف محمد الكشك، إسرائيل والناتو: من التعاون إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 168، 2007، ص252.

كما أرسلت إسرائيل في عام 2008 ضابط بالبحرية الإسرائيلية بمقر العملية بمدينة نابولي الإيطالية، وقدم وزير الدفاع إيهود باراك في أواخر عام 2009 طلبا رسميا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي مشاركة تقنية - صواريخ بهذه المهمة، بينما تعارض تركيا انضمام إسرائيل لعمليات الناتو في المتوسط⁽¹⁾.

تثير مسألة نزع السلاح جدلا واسعا في قضية أمن شرق المتوسط، فيركز الغرب على نزع السلاح للقوي المناهضة للوجود الإسرائيلي، وإجبار دول المنطقة على خفض ميزانية التسليح، وتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، وإجبارها على التخلي عن أي برنامج للبناء العسكري، مع استثناء إسرائيل من كل هذه الإجراءات واستغلالها لضرب المقاومة وإجهاض انتفاضة الأقصى باعتبارها حربا ضد الإرهاب.

يبقى خطر حيازة أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا وتحديا يحركه الخطاب الأطلسي - الإسرائيلي في بيئة أمنية معادية جنوب المتوسط ترفض حتى الوجود الإسرائيلي في المنطقة سواء على مستوى الدول على رأسها إيران وسوريا وعلى مستوى حركات وتنظيمات مثل حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني التي يعتبرونها حركات إرهابية.

هذا يعني أن التعاون الأمني ومنه مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بين حلف الناتو وشركائه المتوسطيين لا يمكنه أن ينجح أو يتقدم بدون تسوية هذا الصراع، وفي ظل هذا الوضع الصراع فإن المبادرات الأمنية لحلف الناتو في هذه المنطقة يصعب تطبيقها.

¹ - بي بي سي، تركيا تعارض إشراك إسرائيل في عمليات الناتو في البحر الأبيض المتوسط، على الموقع: www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/02/120210-israel-nato.htm، يوم 2013/08/28.

استنتاجات الفصل

- حددت الإستراتيجية الأطلسية التهديدات الأمنية في المتوسط وفقا للمفاهيم الإستراتيجية لعام (1991، 1999، 2010)، والتي تتمثل أساسا في: النزاعات - الأزمات والصراعات الإقليمية، الهجرة غير شرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل وظاهرة الإرهاب.
- يعتبر الإرهاب من أهم التهديدات التي يركز عليها الحلف في إستراتيجياته الأمنية الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في تفعيل الدور الحلف في منطقة المتوسط.
- تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا كبيرا في إستراتيجية الحلف في منطقة المتوسط بعد 11 سبتمبر 2001 فبعد هذه الأحداث ارتبط مهام الحلف في منطقة المتوسط بالحرب على الإرهاب، وأنيط الحلف بمهمة الدفاع ومواجهة التهديدات الإرهابية، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على توجيهين أساسيين هما:
- **الاتجاه العسكري:** والذي مثلته عملية "المسعى النشط"، وتهدف إلى ترصد وإفشال النشاطات الإرهابية في المتوسط وتقوم نشاطات هذه العملية على إجراء مناورات التدريب، مراقبة السفن، وذلك بالتعاون مع الشركاء المتوسطيين.
- **الاتجاه السياسي:** والذي كانت بدايته مع قمة براغ الأطلسية عام 2002 لتفعيل الحوار المتوسطي، والتأكيد على ضرورة مكافحة الإرهاب، ثم تلتها القمم الأطلسية الأخرى: قمة اسطنبول 2004، قمة ريغا 2006، قمة بوخارست 2008، قمة ستراسبورغ/كاهل 2009، وكلها جاءت لتأكيد على أهمية التعاون والشرابة والحوار مع الشركاء المتوسطيين في القضايا الأمنية ولإنجاح إجراءات بناء الثقة معهم.
- تواجه الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط مجموعة من الرهانات والتحديات ولعل أكبر رهان هو إشكالية تعريف الإرهاب وتحديدده، فكيف يمكن الحديث عن إستراتيجية مكافحة الإرهاب دون تحديده وتعريفه. وهذا إلى جانب تحديات أخرى منها: الصراع العربي - الإسرائيلي، والتحوليات التي تشهدها المنطقة العربية: سوريا

مصر، تونس، والتدخل الأطلسي في ليبيا، بالإضافة إلى انتشار الإرهاب بصفة محيرة في منطقة الساحل وتداعياته على الأمن المتوسطي، وتحدي انتشار أسلحة الدمار الشامل وحياسة الإرهابيين عليها، فإستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط محكومة بهذه الرهانات والتحديات.

خاتمة

خاتمة

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة ووتيرة هذه التحولات ما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة، وإعادة صياغة منظورات جديدة استجابة للبيئة الدولية الجديدة. هكذا تولي مجموعة من الدراسيين مهمة مراجعة مفهوم الأمن و إخراجها من المفهوم الضيق الذي حصرتة الواقعية في البعد العسكري، إلى مفهوم أوسع يشمل أبعادا جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية وعلى رأسها باري بوزان الذي اقترح قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وساهمت هذه المراجعة في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري بروز عدة مقاربات ومفاهيم كالأمن الشامل، الأمن المتبادل والأمن التعاوني.

هذا التغير والتحول الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات: كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب،... وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولية وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات والمعضلات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس تستند المقاربات الأمنية للقوى والفواعل الدولية مثل حلف الشمال الأطلسي على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن وترتكز هذه المقاربات على مفاهيم: الشراكة، الحوار والتعاون، وعلى قطاعات أخرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية

لكن من دون إنقاص لدور العامل العسكري وهذا ما تم تأكيده بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تعتبر منطقة حوض البحر المتوسط أكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات و التغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، ولقد حظيت هذه المنطقة بمكانة متميزة على مرّ التاريخ، واعتبرت الركن الأكثر استثناءاً بالنزعات والحروب الدولية في خريطة العالم القديم و المعاصر، فضلت مسألة الأمن فيها أحد أهم القضايا الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، حيث أثارت ومازالت تثير اهتمام القوي الكبرى التي حاولت دائماً ضمان حضورها وتواجدها في حوض المتوسط. وكانت أحد أهم المناطق التي طبقت فيها الإستراتيجيات الأمنية للقوي الكبرى لان مصالحها الإستراتيجية سواء العسكرية منها أو الاقتصادية انحصرت في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية.

لقد تناولنا في دراستنا مسألة الأمن المتوسطي في إستراتيجية أكبر وأهم فاعل في المنطقة وهو حلف شمال الأطلسي الذي يجمع أكبر القوي العالمية: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي، فرغم نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الشرق والغرب، وزوال الخطر الشيوعي استمر الحلف في أداء مهامه في بيئة دولية جديدة، حيث شرع في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيو إستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة استمرار وإصلاح الحلف وإعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة وهذا ما أكدته قمة روما 1991.

تحددت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة وفقاً للمفهوم الإستراتيجي الجديد، الأول عام 1991، الثاني 1999 والثالث 2010، وجاءت في هذه المفاهيم المحاور والتوجهات الكبرى للحلف كتحديد المهام والأدوار الأمنية الجديدة، وتحديد مجاله الجغرافي الجديد الذي يتجاوز المجال التقليدي، إضافة إلى تغيير هيكلته قواته، وتوسيع عضويته بضم أعضاء

جدد من شرق ووسط أوروبا، إلى جانب تحديد التهديدات الأمنية التي حصرها في قوسي الأزمات: القوس الشرقية وتتمثل في وجود القوات الروسية إلى جانب وجود دولا إسلامية كإيران، أفغانستان، وباكستان، والقوس الجنوبية والتي تتمثل في منطقة جنوب حوض البحر المتوسط تشمل شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن لحلف الناتو، حيث أدرك هذا الأخير أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللأمن، وهذا ما استدعي توجه الحلف نحو منطقة المتوسط مع التأكيد على أهمية المنطقة في مفهومه الإستراتيجي الجديد.

وعليه، شرع الحلف بإقامة ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر التوترات في منطقة المتوسط، وقام بطرح الحوار المتوسطي عام 1994 بمشاركة سبعة دول متوسطة (المغرب، إسرائيل، مصر، الأردن، الجزائر، تونس، موريتانيا) لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ولإزالة المخاوف والشكوك والأفكار الخاطئة عن الحلف، وكاد هذا الحوار أن يعاني من الشلل لو لا تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ساهمت بدورها في تفعيل دور الحلف في منطقة المتوسط، وتفعيل الحوار بإعطاء دفع جديد للتعاون في هذه المنطقة.

حددت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في منطقة المتوسط مجموعة من التهديدات التي على الحلف مواجهتها وتتمثل أساسا في: النزاعات والصراعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل وظاهرة الإرهاب.

تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا كبيرا في إستراتيجية الحلف في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب، فبعد هذه الأحداث أنيط الحلف بمهمة الدفاع ومواجهة التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط. ولمكافحة هذه الظاهرة في المتوسط تبني حلف الناتو إستراتيجية تقوم على اتجاهين:

- **الاتجاه العسكري**، والذي تتولاه عملية "المسعى النشط" (Active Endeavour) بتعاون الحلف مع الدول المتوسطية لترصد وإفشال النشاطات الإرهابية في المنطقة، وتقوم هذه العملية بنشاطات كإجراء المناورات مراقبة السفن، التدريب، وذلك بالتعاون مع الشركاء المتوسطيين.
- **الاتجاه السياسي**، الذي يعمل على إنجاح إجراءات بناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين وتبديد الشك والخوف من الحلف، وينحصر هذا الاتجاه في روتين القمم الأطلسية، بداية مع قمة براغ 2002 التي أكدت على تفعيل وتعزيز الحوار المتوسطي وكذا ضرورة مكافحة الإرهاب، ثم جاءت قمة اسطنبول 2004 لرفع الحوار إلى شراكة حقيقية لتشمل دول الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربي، وأكد الحلف في هذه القمة على قرار المساهمة في مكافحة الإرهاب، ثم تلت القمم الأطلسية الأخرى، ريغا 2006 بوخارست 2008، ستراسبوغ/كاهل 2009 وكلها جاءت لتأكيد على أهمية التعاون والشراكة مع الشركاء المتوسطيين في القضايا الأمنية.

تواجه الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط مجموعة من الرهانات والتحديات ولعل أكبرها إشكالية تعريف الإرهاب وتحديده، فكيف يمكن الحديث عن إستراتيجية مكافحة الإرهاب دون تعريفه، ثم كيف نحارب عدوا غير معروف وغير محدد، وهذا إلى جانب تحديات أخرى وتتمثل في المشاكل الأمنية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على توحيد الجهود لحماية أمن منطقة شرق وغرب المتوسط كالصراع العربي-الإسرائيلي، أضف إلى ذلك النزاع التركي- اليوناني في شرق المتوسط، وقضية الصحراء الغربية في غرب المتوسط، وهذا إلى جانب الوضع الأمني في منطقة الساحل وتداعياته على أمن منطقة المتوسط، بالإضافة إلى الأحداث والتغيرات التي تعرفها المنطقة العربية مؤخرا في مصر، تونس، سوريا، وخاصة مع التدخل الأطلسي في ليبيا وكل هذه الرهانات والتحديات تقف كحجر عثرة أمام أي إستراتيجية أمنية أطلسية أو أوروبية أو أمريكية تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط. فتبقى

الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط تدور بين روتين القمم واللقاءات الأطلسية من الناحية السياسية، وبين تبادل المعلومات والقيام بالمانورات والتدريبات من الناحية العسكرية.

كما يمكن القول في الأخير، أنّ الدور الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط، أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكانته في المنطقة بما يتماشى ومصالحه، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق إستراتيجيته الجديدة، وتعد كل من "مبادرة المسعى النشط" و"الحوار المتوسطي" الذي تمّ تعزيزه في قمة براغ 2002 ورفع لمستوى الشراكة في قمة اسطنبول 2004، آليات استطاعت من خلالها الدول العظمى داخل الحلف من التغلغل والتوسع وتحقيق الهيمنة في المنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. إبراهيم شريف، أوروبا -دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية. مصر: مؤسسة الثقافية الجماعية، 1960.
2. ابن منظور، لسان العرب. ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003.
3. أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
4. أحمد أبو الخير السيد مصطفى، النظرية العامة للأحلاف العسكرية. مصر: أترك للنشر والتوزيع، 2005.
5. بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
6. جميل مطر على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.
7. جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
8. جوزيف. س ناي الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ. ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدى كامل، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

9. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
10. جيمس دورتي وروبرت بلتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.
11. حسن بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**. جامعة الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.
12. روبرت ماكنامارا، **جوهر الأمن**. ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.
13. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**. ليبيا: دار الرواء، 2008.
14. زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**. ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011.
15. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. ط1، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000.
16. سمير أمين وآخرون، **قضايا إستراتيجية في المتوسط**. ترجمة: أسناء أبو شقراء، ط1، لبنان: دار الفارابي.
17. عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**. ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

18. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.
19. عبد القادر محمد فهمي، التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية" دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري. ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
20. عبد اللطيف محمود، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي. القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2003.
21. عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي. القاهرة: جامعة القاهرة، 1976.
22. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
23. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
24. عدنان السيد حسين، قضايا دولية، التوسع الأطلسي. ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
25. عماد جاد، حلف الأطنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998.
26. عماد جاد، حلف الأطنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة. ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.
27. عماد جاد، حلف شمال الأطنطي في بيئة أمنية مغايرة. ط2، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.

28. لخميسي شيبى، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008). ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
29. ليلي مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945-2000). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.
30. ماجد محمد شهود، قضايا عالمية معاصرة. ط2، دمشق: مطبعة دار الكتاب، 1990.
31. مارتن غريفش وتيرى أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
32. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
33. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية. الجزائر: شريكة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005.
34. محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية. الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991.
35. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية. بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989.
36. محمد زكي شمس وعمر الشافعي، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل في ظل قانون العقوبات والقانون الدولي العام. ط1، دمشق: مطبعة الداودي، 2003.

37. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات على أنسنة الحضارة وثقافة الإسلام. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
38. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.
39. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت: عالم المعرفة، 1978.
40. محمد لمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات. ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
41. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
42. محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبرتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
43. مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
44. مدثر عبد الرحيم الطيب والتجاني عبد القادر، الإسلام في إفريقيا. ط1، دمشق: دار الفكر، 2001.
45. مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية. ط1، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1996.

46. ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية. الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997.
47. ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.
48. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.
49. نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
50. هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية. مصر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2008.

2- المقالات:

1. عبد الوحيد م، الحرب الاقتصادية....المحور الأساسي في تحديد العلاقات الدولية، مجلة الجيش، عدد 483، الجزائر: المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، أكتوبر 2003.
2. محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر: منشورات العلوم السياسية والإعلام، 2004.
3. محمد لعقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 161181، 16 سبتمبر 2004.

3- الملتقيات

1. جمال الساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، أعمال الملتقي الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29 - 30 أبريل 2008.
2. رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، أعمال الملتقي الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، أبريل 2008.
3. عبد الرفيق كشوط، مقارنة الإتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع وموقف الجزائر منها، أعمال الملتقي الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، أبريل 2008.

4- الدوريات

1. أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 147، جانفي 2002.
2. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 281، جويلية 2002.
3. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، عدد 17، القاهرة.
4. أشرف محمد الكشك، إسرائيل والناو: من التعاون إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 168، 2007.

5. جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجيهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، عدد 129، القاهرة، يوليو 1997.
6. خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 123، 1996.
7. سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته وصفاته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008.
8. سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الفكر السياسي، العدد 18-19، ربيع-صيف 2003.
9. عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 47، بيروت، ديسمبر 1995.
10. عبد النور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 47، بيروت، ديسمبر 1997.
11. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
12. عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 159، ربيع 2000.
13. عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008.

14. عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، عدد 134، أكتوبر 1998.
15. عمرو عبد الكريم سعداوي، فرنسا وتوسيع الناتو، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129، القاهرة، يوليو 1997.
16. غازي فيصل حسين، اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى، *مجلة أفاق عربية*، عدد 12، 1991.
17. محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، سوريا، العدد 2، 2010.
18. محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر البيض المتوسط، تحديد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، *مجلة قضايا عربية*، العدد 4، 1980.
19. محمود بركات، دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، عدد 174، أكتوبر 2008.
20. مسعود ظاهر، صدام الحضارات ارتباك الخائفين وصلابة القادرين، *مجلة العربي*، عدد 452، الكويت، 1996.
21. موسي جيلان، تركيا والأطلسي الجديد، *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 103، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001.
22. الهواري أنور، الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997.

23. ياسر الخطيب، تزايد فرص المتوسطية في عهد ننتياهو، مجلة شؤون الأوسط، العدد 58، ديسمبر 1996.

5- مواد غير منشورة

1. بوزيد أعر، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الخارجية تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجاً)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009 .
2. عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008-2009.
3. عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية

1-Books

1. Abdenour Benanter et autres, **La méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation.** Algérie : CREAD, 2003.
2. Alex P. Schmid and Albert J.Jongman, **political terrorism: a new guide to actors.** New-York :North Holland and publishing, 1988.

3. Annette Junemann, **Euro-méditerranéen relation after septembre 11 : International régional and domestic Dynamics.** Usa : Frank cass, 2004.
4. Barry Bazan, **People, state and fear, the national security problem in international relations.** London: wheatsheaf, 1983.
5. Barry Buzan and Ole Weaver, **Region and powers the structure of international security.** New York, Cambridge University, 2003.
6. Barry Buzan, **People states and Fear: an Agenda for international security studies in the post-Cold WAR.** London: Harvester wheatsheaf, 1991.
7. Bichara Khader, **L'Europe et la méditerranée (géopolitique de la proximité).** Paris, 1997.
8. Charles-Philippe David et Jean Jaques Rouche, **Théories de la sécurité internationale.** Paris : Édition Montchrestien, 2002.
9. Édouard Balladur et François Léotard, **Le livre blanc sur la défense.** Paris : union général d'édition, 1994.
10. Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, **Toute la géographie du monde.** Paris : Fayard, 2007.
11. Jeremy Keenan, **the Dark Sahara: Americas' war on terror in the Africa.** London: pluto press, 2009.
12. Kenneth N. Waltz, **Theory of international politics.** New York, MC. GR-HILL, 1979.
13. Maurice Rieutard & Loi Tribot la spiére, **Le bassin méditerranéen enquête de sens.** Paris : Edition publisud, 2000

14. Paul D. Williams, **Security studies: an introduction**. Published in the USA and Canada: Rutledge, 2008.
15. Plan bleu, **Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025**. Paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010.
16. Thomas Hobbes, **Leviathan**. Oxford: Basil Black-well, 1946.
17. Yve Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**. Paris : Armand Colin, 2006.

2- Reports

1. Active Engagement, Modern Defence: Strategic concept for the defence and security of the members of the north Atlantic organization, in: <http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-eng.pdf> le 27/08/2013.
2. Bucharest Summit declaration, Issued by the heads of state and government in the meeting of the north Atlantic council, Bucharest April 2008, in <http://www.nato.int/cps/en/nato-live-official-text-8443.htm>, le 28/08/2013.
3. NATO Building a Euro-Atlantic security Architecture, speech by NATO secretary General A.F. Rasmussen, In: <http://www.nato.int/cps/en/SID-75DD486E-htm> le 27/08/2013
4. NATO, allied command operations, supreme headquarters Allied powers Europe, at:<http://www.nato.int/shape/news/2006/01/060117.htm>, le 27/08/2013.
5. Prague summit declaration, In: <http://www.nato.int/media/upgrading.htm> le 28/08/2013.

6. Strasbourg/KEHL Summit Declaration, In : <http://www.nato.int/cps/sid-A1256DaA89-2EC9E1C1/natolive/news.5283.htm> ,
le 27/08/2013.

3-Periodic

1. Dominique David, L'alliance atlantique 1949- 2009, **Revue politique étrangère**, avril 2009.
2. Jean Marie Guéhenno, l'Otan après la guerre froide... une nouvelle jeunesse? **Revue critique internationale**,_N° 07, décembre 2000.
3. Bassma Darwich, «L'Euro-méditerranéen comme enjeu de société », **politique étrangère**, N°11, 1998.
4. Romano Prodi, Discours sur la méditerranée, Louvain 26 novembre 2002, **Revue documents d'actualité internationale**, N°2, 15 janvier 2003.
5. Abdenmour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», **Mediterranean politics**, Vol.11, N°2, Juillet 2006.
6. Pierre Willa, La méditerranée comme espace inventé, **Jean Monnet Working Papers**, N° 25, Paris, Novembre 1999.

ثالثا -مواقع الانترنت

1 - باللغة العربية

– الإنحد من أجل المتوسط، على الموقع:

2013/05/9 <http://www.mogatel.com/openshare/behoth/mouzmat3/euomed/sec1.doc-cvt.htm>

– أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، على الموقع www.digital.ahram.org.eg/articles.aspex?serial=220895.aid=41 يوم 2003/06/06.

- أسس ومبادئ الأمن الوطني، على الموقع: www.moqatel.com يوم 2013/03/04.
- أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، على الموقع: www.digital.ahram.org/eg، يوم 2013/08/30.
- أمحد برقوق، احتلال العراق والديمقراطية المستحيلة، على الموقع: www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3086.html يوم 2013/06/05.
- البحر الأبيض المتوسط، على الموقع: www.ar-wikipedia.org/wiki يوم 2013/03/23.
- البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف، على الموقع: www.france24.com/ar20090316-france-sarkozy-marches-back-intro-nati-command، يوم 2013/6/5.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط، على الموقع: www.sphio.rac-spa.grg/saphioara.pdf، يوم 2013/03/25.
- بي بي سي، تركيا تعارض إشراك إسرائيل في عمليات الناتو في البحر الأبيض المتوسط، على الموقع: www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/02/120210-israel-nato.htm، يوم 2013/08/28.
- تاكايوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، على الموقع: www.tomohra.com/vb/shwthread.php?1544 ، يوم 2013/03/18.
- التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، على الموقع: www.startimes.com/f.aspx?t=27804183، يوم 2013/06/07.
- خطار أبوذ ياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع www.alarabinage.com/article.su?art=529881D=54، يوم 2013/08/26.

- خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، على الموقع: <http://www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982.html> يوم 2013/03/19
- خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، على الموقع: www.reefnet.gov.sy/blogbooks، projek/fikv/18/15_army.pdf، يوم 2013/06/03
- ريبورترز، ألم يحن الوقت لتبني مقاربة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، على الموقع: www.nato.int/docu/review/2008/04/AP-CTRTRAR/index.html، يوم 2013/08/29
- ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa> ، يوم 2013/03/18 .
- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع: www.politics-ar.com/n/index.php/permalink/3106.html ، يوم 2013/03/18.
- عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة الأمريكية تعزز قدراتها في المتوسط، متحصل عليه الموقع: www.aljazeera.net/writers/pages/3e5066aa ، يوم 2013/06/04.
- نبيل شبيب، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها، على الموقع: www.aljazeera.net ، يوم 2013/07/28.
- على بشار أغوان، الوقائية والإستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على الموقع: www.ahewar.org/deba/show-art.asp ، يوم 2013/08/26.
- عماد جاد، التحولات في حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، أبريل 2010، على الموقع: www.siyassa.org.eg/org ، يوم 2013/08/25.

- لقاء المكي، العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1642331_151.pdf
يوم 2013/06/06
- مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، على الموقع:
www.arabic.mepi.state.gov/fact-sheets.html، يوم 2013/06/06.
- محمد أحمد الروسان، نسخة متطورة لمذهبية حلف الناتو، على الموقع:
<http://www.addustour.com>، يوم 2013/07/22.
- محمد المصالحة، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، على
الموقع: <http://www.abhatoo.net.ma> ، يوم 2013/08/27
- محمد سعد ابوعامود، المفهوم العام للأمن، على الموقع:
www.policemc.gov.bh/reports/2011/april12-4-2011/63437362642979445.pdf ، يوم
2003/02/17
- مغاوري شلبي على، المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط، على
الموقع: www.digital.abram.org.eg/article.aspx ، يوم 2013/06/06.
- ممدوح المنير، 99% من الهجمات الإرهابية في أوروبا وأمريكا نفذها اليمين
المتطرف لا المسلمون، على الموقع: www.elshaab.org/thread.php?ID=57938
يوم 2013/05/05.
- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على
الموقع: www.achr.nu/art381.htm ، يوم 2013/03/16.
- نظرية (صدام الحضارات) والسياسة الأمريكية، على الموقع:
www.alsakher.com/showthread.php?t=113837 يوم 2013/08/10.
- ياسر حسن تامر، الفوضى الخلاقة: الأسس النظرية والفكرية، على الموقع
www.albidapress.net/newsphructions.niew8id، يوم 2013/06/03.

2- باللغة الأجنبية

- Active Endeavour, in: <http://www.nato.int/issues/active-endeavour/index.f?htm>, le 28/08/2013
- Briefing, Active Endeavour, combating terrorism at sea in: <http://www.nato.int/nato-static/assets.pdf> le 28/08/2013.
- Copenhagen school, [www.wikipedia.org/copenhagueschool\(internationalrelations\)](http://www.wikipedia.org/copenhagueschool(internationalrelations)), le 18/03/2013
- Dick A. Leurdijk, NATO'S Mediterranean dialogues the Emergence of front line in the war on terrorism. In: <http://www.atlcom.ml/ap-archive/PDF/AP2004m.4/lemdijk.pdf>. le 28/08/2013.
- Esther Brimmer, **Le voisinage de l'Union Européenne : sphère de sécurité, réseau de connections ou mariage de convenance ?** in : www.cairn.info/revue-politique-étrangère-2008-1-page25.htm , le 12/12/2012.
- Florent Laroche, **Un aperçu des infrastructures maritimes et terrestres dans le bassin méditerranéen**, in <http://www.imed.org/anuari/2010/foraticles/laroche-infrastructure.fr.pdf>, le 25/03/2013
- **La méditerranée, espace de clivage ou d'échange**, in <http://blog.crdp-versailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/la-méditerranée-cours-2012.pdf> le 25/03/2013
- Map of Mediterranean sea, In www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm
- Marianne Stone, **Security according to Buzan: A comprehensive Security analysis**, in: http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf, le 09/09/2013
- Roberto Cesaretti, Combating terrorism in the Mediterranean, at: <http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html>, le 28/08/2013.
- Rocio Méndez Aléman, **La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution ?** in : http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf, le 16/02/2013.
- Yves Lacoste, **la méditerranée**, Hérodote, N°103, 4/2001 In: <http://www.cairn.info/revue-herodote-2001-4page-3.htm>

الفهرس

الفهرس

مقدمة 16-7

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

تقديم 18

المبحث الأول: الأمن دراسة ايتمولوجية. 46-19

المطلب الأول: مفهوم الأمن. 24-19

1- الأمن لغة. 19

2- الأمن اصطلاحا. 24-19

المطلب الثاني: الأمن في نظريات العلاقات الدولية: من المفهوم الضيق إلى المفهوم

الموسع 40-24

1- .المفهوم التقليدي للأمن (الواقعية والبرالية)..... 35-26

2- المفهوم الموسع للأمن (مدرسة كوبنهاغن)..... 38-35

3- أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على المفهوم الأمن..... 40-38

المطلب الثالث: مستويات الأمن..... 46-40

1- الأمن الوطني..... 41-40

45-41.....	2-الأمن الإقليمي.....
46-45.....	3-الأمن الدولي.....
61-46	المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط.....
51-46.....	المطلب الأول: التعريف بالمنطقة.....
49-47.....	1-المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية.....
51-49.....	2- المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية.....
56-51.....	المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية للمنطقة.....
61-56.....	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة.....
93-62	المبحث الثالث: المقاربات الأمنية في المتوسط.....
73-62.....	المطلب الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.....
66-64.....	1-أهمية المتوسط بالنسبة لأوروبا.....
73-66.....	2-السياسة الأمنية لأوروبا في المتوسط.....
83-73.....	المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط.....
86-84.....	المطلب الثالث: المقاربة العربية للأمن في المتوسط.....
93-87.....	المطلب الرابع: المقاربة الأطلسية للأمن في المتوسط.....
89-87.....	1-المقاربة الأمنية الأطلسية أثناء الحرب الباردة.....
91-89.....	2- المقاربة الأمنية الأطلسية بعد الحرب الباردة.....
93-91.....	3-المقاربة الأمنية الأطلسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....
95-94	استنتاجات الفصل.....

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الأطلسية أثناء وبعد الحرب الباردة

تقديم	97
المبحث الأول: الإستراتيجية الأطلسية خلال الحرب الباردة.....	114-98
المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي.....	110-98
1-نشأة الحلف الأطلسي.....	100-98
2-أهداف الحلف.....	103-100
3-عضوية الحلف	107-103
4-اجهزة الحلف.....	110-107
المطلب الثاني: استراتيجيات الحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة.....	114-111
1-استراتيجيات الإحتواء.....	112-111
2-استراتيجيات الانتقام الشامل.....	112
3-نظرية الحرب المحدودة.....	113-112
4-إستراتيجية الاستجابة المرنة.....	114-113
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة.....	134-114
المطلب الأول: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد الحرب الباردة.....	121-114
1-حلف شمال الأطلسي أمام وضع دولي جديد.....	118-114
2-الوظائف والأهداف الجديدة للحلف.....	120-118
3-الهيكلية الجديدة للحلف.....	121-120
4-عضوية الحلف.....	121

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة.....122-129

1- المتغير الأول: تبني الحلف لما يعرف بالمفهوم الاستراتيجي

الجديد.....122-126

2- المتغير الثاني: تبني الحلف لبرامج ومبادرات جديدة.....126-129

المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية لدول الحلف.....129-134

1- الموقف الأمريكي.....130-131

2- الموقف البريطاني.....131-132

3- الموقف الفرنسي.....132-134

4- الموقف الألماني.....134

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في حوض المتوسط.....134-140

المطلب الأول: المتوسط في "المفهوم الإستراتيجي الجديد" للحلف الأطلسي...134-136

المطلب الثاني: الترتيبات الأمنية الأطلسية في المتوسط.....137-140

استنتاجات الفصل.....141-142

الفصل الثالث:

الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط

تقديم.....144

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية.....145-158

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية.....145-147

1- الصراع العربي الإسرائيلي.....145

2- النزاع التركي اليوناني.....145

3- نزاع صحراء الغربية.....146

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.....	147-149
المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل.....	149-151
المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب	152-158
المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط..159-166	
المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط (Active Endeavour)	159-162
المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي	163-166
المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط. 167-175	
المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب	167-168
المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط.	169-173
1- إجراءات بناء الثقة	169-170
2- انتشار الإرهاب في الساحل.....	171-172
3- التدخل الأطلسي في ليبيا.....	172-173
المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط.....	174-175
استنتاجات الفصل 176-177	
خاتمة 178-183	
قائمة المراجع 185-202	
الفهرس 202-206	

Mouloud Mammeri University Tizi-Ouzou
Faculty of law and political sciences
Political Sciences and International Relations Department
Doctoral school in laws and political sciences



Theme:

Mediterranean security in NATO strategy
Case study: Terrorism phenomenon

Memoir presented to get Master in political sciences

Speciality: Mediterranean and Maghrebi studies, security and cooperation.

Presented by:

Tebani Ouahiba

Framed by:

Pr. Berkouk Salem

Jury's members

Pr. Beghzouz Aomar
Pr. Berkouk Salem
D. Khelfane Karim

Tizi Ouzou University
Algiers University
Algiers University

President
Promoter and reporter
Examiner

Date of discussion: 08/06/2014

Abstract

The Mediterranean region has known a privileged position throughout history, and it is considered as the most affected area by conflicts and international wars. It has been also influenced by the changes that characterised the world in post-cold war, when the security issue imposed itself on the Mediterranean as a real fact during this period.

The changes that affected the world after the cold war, including the evolution of the concept of security that overtakes the traditional definition, which has been based on the military aspect only to larger one that includes all aspects: political, economic and social. These changes have made of the Mediterranean area as a main bet to the problem of security for the most important actors in this region which is "NATO", which realized that the Mediterranean region will be a scene of insecurity increase, for this reason, the NATO confirmed about the importance of the Mediterranean in its new strategic concept in 1991.

The NATO new strategy has specified a list of threats faced by the NATO, it consists mainly of: disputes and regional conflicts, illegal immigration, the spread of mass destructive weapons and terrorism phenomenon. After the events of September 11th, 2001, the terrorism phenomenon occupies a large part in NATO strategy in the Mediterranean. After these events, the NATO has been entrusted to defend and fight against the terrorism threat in the Mediterranean by making a strategy based on two directions:

- Military direction: includes the "Active Endeavour Operation (AEO)" by NATO's cooperation with the Mediterranean countries to monitor and eradicate terrorism activities in this region.
- Political direction: based mainly on activating and emphasising the Mediterranean dialogue initiative, and raising it to a real partnership including all Mediterranean countries, and even the Gulf States, by convincing them to adhere in the cooperation pathway to promote building confidence. The NATO confirms also in its summits the importance of the cooperation and the partnership with the Mediterranean partners in security issues.

The NATO strategy to fight terrorism in the Mediterranean faces many bets and challenges, and perhaps the greatest one, is the problem of defining and determining terrorism, and in addition to the security problems that this region has known such as the various disputes and conflicts which consists on obstacle to the NATO new strategy which seeks to protect the Mediterranean security.